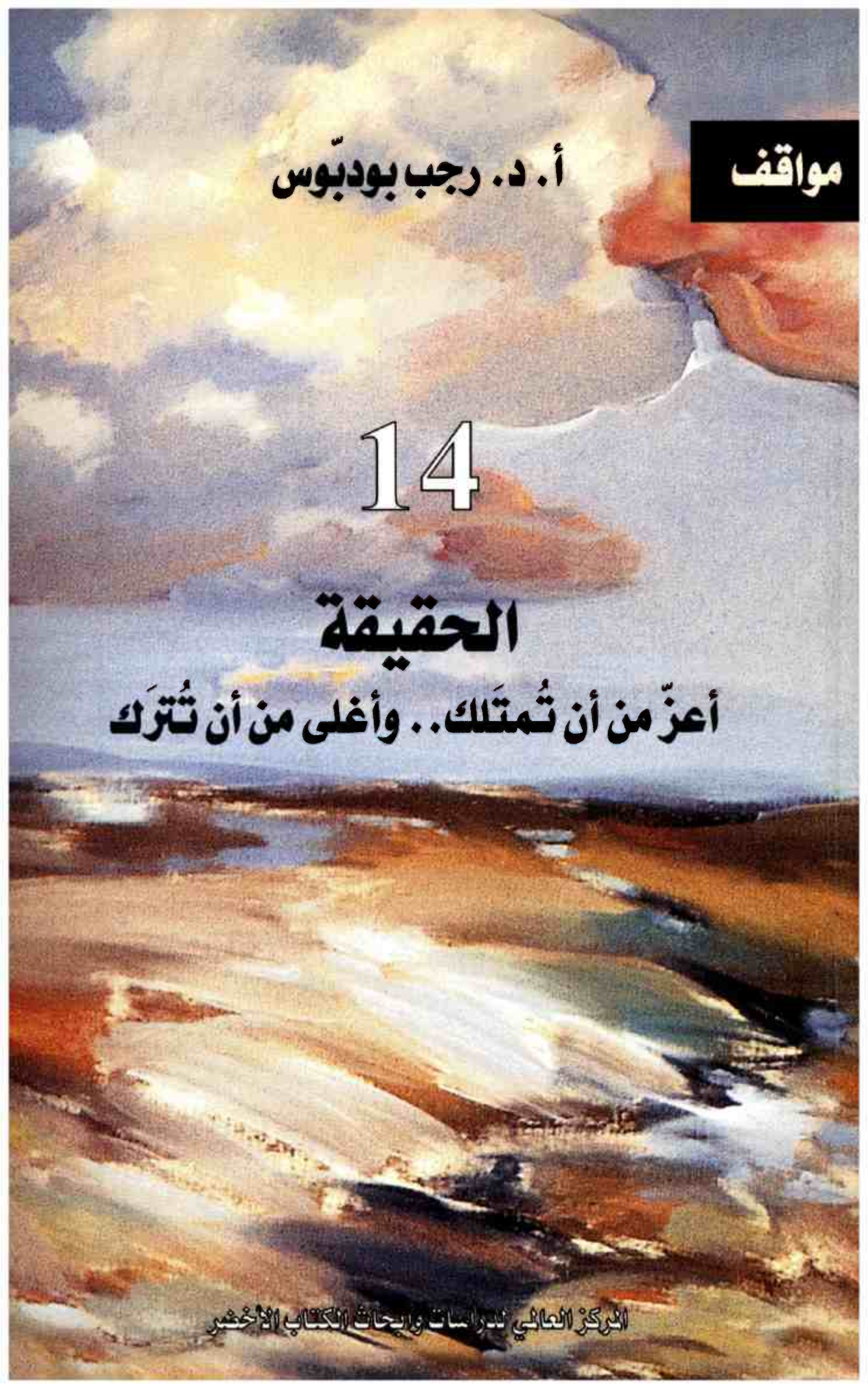


مواقف

أ. د. رجب بودبّوس

14

الحقيقة

أعزّ من أن تُمتَلك.. وأغلى من أن تُترَك

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

موقف 14

الحقيقة.. أعز من أن تُمتلك وأغلى من أن تُترك

أ. د. رجب أبودبوس

• موقف 14 ____________

الحقيقة

أعزّ من أن تُمتَلك.. وأغلى من أن تُترَك

منشورات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

الطبعة الأولى ـ 2005

❖❖❖

منشورات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

❖❖❖

رقم الايداع: 6286 ـ 2004

ر.د.م.ك 3 ـ 076 ـ 26 ـ 9959 I.S.B.N

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

❖❖❖

لوحة الغلاف: الفنان علي العباني

❖❖❖

تنفيذ

تانيت ميديا

tanit@africamail.com

موقف (1)

هل ستكون المقاطعة العربية للكيان الصهيوني أول ضحايا العولمة؟

العولمة تشير إلى المرحلة الثالثة في تطور الرأسمالية، من الرأسمالية التجارية، إلى الرأسمالية الصناعية، إلى الرأسمالية المالية، حيث تتفوق المالية على الاقتصاد.

ثلاث عوامل كانت وراء ظهورها:

1- إلغاء الغطاء الذهبي للعملات، خاصة الدولار، الذي شاع تداوله خاصة بعد الحرب، خارج بلده الأصلي، سهل تنامي الكتلة المالية، وقلص من قدرة الدول السيطرة على ماليتها. يقدر هذه الأيام أن أكثر من 2000 مليار دولار تتجول، في العالم، بسرعة ألكترونية.

2- التقدم التقني عامة، وفي وسائل الاتصال والمواصلات، خاصة، منح الأموال حرية وسرعة الحركة، بشكل غير معهود من قبل، وقدرة فائقة على خلق النفوذ والمشتقات المالية، من خلال مضاربات وعمليات مالية تجرى على نطاق واسع.

3- تفاهم واشنطون، وهو اتفاق جرى، في منتصف أعوام السبعين، من القرن الماضي، بين الخزانة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدول، صندوق النقد الدولي، والقات.

فحوى الاتفاق، توجيه الاقتصاد، في العالم، نحو تحرير الأسواق، وإلغاء التنظيمات المفروضة من قبل الدول على التبادل التجاري، وحركة الرأسمال، هذا الاتفاق جعل مؤسسات بريتون وودز أدوات فعالة في تطبيقه والتي جعلت تحرير الأسواق، الانفتاح، وإلغاء التنظيمات، وتقليص دور الدول، شروطاً ملزمة بالنسبة لزبائنها من الدول، خاصة في العالم الثالث، للحصول على قروض وتسهيلات مالية.

مع أن ظاهرة العولمة هذه، بدأت تكونها قبل هذا التاريخ، ومنذ نشوء مؤسسات بريتون وودز، حوالي عام 1944، لكن عاملين كبحا جماحها حينا.

1- انقسام العالم إلى كتلتين، بعد الحرب الثانية، هذا الانقسام وتبني المعسكر الشرقي نظاما اجتماعيا مناقضا للرأسمالية، حال دون قدرة هذه المؤسسات العمل في الكتلة الشرقية، حيث لا وجود للسوق في مفهومه الرأسمالي.

2- خوف الرأسمالية، في وجود خصمها القوي، الكتلة الشرقية الاجتماعية، وحاجتها لحماية الدول السياسية والعسكرية، جعلها تراعي، إلى حد ما، اعتبارات السياسات الوطنية.

انهيار الكتلة الشرقية، ونظامها الاجتماعي، وتحولها إلى نظام السوق، فتح أمام الرأسمالية وأدواتها، المجال، وأزال خوفها الذي كان يجبرها على الانصياع، ولو نسبيا، للسياسات الوطنية، ومطلب السلام الاجتماعي.

انهيار الكتلة الشرقية تزامن مع بروز هيمنة مالية على الاقتصاد وتخفيف تنظيمات الدولة وتدخلها في الغرب، وتكون شركات عابرة للوطنيات، إذ يقدر أن 70٪ من التجارة العالمية تحت هيمنة 500 شركة، وأن 1٪ من هذه الشركات العابرة للوطنيات ETN، في العالم تستحوذ على 50٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

باختصار ظاهرة العولمة بدأت تتضح وتتحدد معالمها، منذ بداية التسعينيات، القرن الماضي، مركزها الولايات المتحدة بسبب قوة الرأسمال الأمريكي، وأوروبا الغربية واليابان. لكنها منذئذ أخذت تزحف لتعم أطرافاً أخرى من العالم، لتصير هذه الأطراف أفلاكا تدور في مجرة العولمة.

أدواتها الشركات العابرة للوطنيات (المتعددة الجنسية سابقا) وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومراكز المال الكبرى (البورصات) ونادي باريس، ومنتدى دافوس، وجنات الضرائب.

العولمة هكذا هي صيرورة العالم سوقاً واحداً، تستند اديولوجيا على أولوية النمو الاقتصادي، وهذا ما يجعله هدف نفسه، وضرورة تحرير التبادل التجاري لتحفيز النمو، الذي يجرى في اقتصاد سوق بدون قيود، واستهلاك فهم، يرتبط بنموذج يعكس الرؤية الغربية ومصالحها، ويطبق في كل مكان، بشكل نمطي لا يأخذ في الاعتبار أية خصوصيات ثقافية واجتماعية.

التحول إلى سوق عالمي، وظهور سلطان مالي —اقتصادي عالمي، أي

ما يعرف بالعولمة، ومن اقتصاد دولي إلى اقتصاد عالمي، تجسد في تحول أدوات الرأسمال: الشركات، المشروعات، البورصات، من الوضع القانوني الوطني، أي الخاضع، ولو نسبيا، لسيادة الدول، إلى وضع عالمي يتجاوز الدول لتلتقي مع المؤسسات القائمة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية للتجارة، للعمل معاً في اتجاه تحرير الأسواق، وفرض التبادل الحر وقبل كل شيء تقليص السيادات الوطنية.

ظهور الشركات المتجاوزة الوطنيات:

المنافسة التي تجرى بين قوى الرأسمال، والاستعداد للمعركة العالمية، وحيث لم يعد من الممكن، ولا مطلوباً الاعتماد على دعم الدول الوطنية، أجبر على هذا التحول، وأدى إلى اندماج الشركات والمشروعات والبنوك بشكل يتيح لها خوض المعركة العالمية. هكذا أظهرت الشركات والمشروعات المتجاوزة الوطنيات، لتصير قوة تفوق الدول الوطنية.

إلى جانب ذلك، الخوف من تجذر الديمقراطية، واحتمال وقوع الدولة بين أيديْ الجماهير، مما يجعلها أداة كبح قوى الرأسمال. العولمة من هذه الناحية محاولة إفلات من السلطان الديمقراطي، إلى مجال لا تطاله تشريعات الدول ومؤسساتها الديمقراطية، ويتجاوز سيادتها. هذا يعني إبطال فعالية الديمقراطية.

إن التحول الذي حدث في الشركات والمشروعات، والبنوك، العاملة في مختلف المجالات، من شركات وطنية، إلى متعددة الجنسيات، إلى متجاوزة الجنسيات، كان وراء التحول من القات، وهي منظمة ما بين

الدول ذات السيادة، إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي منظمة تتجاوز الدول، ذات وضع قانوني عالمي.

الهدف من هذا إخضاع الدول لمنطق الرأسمال، وتقليص دور الدول الاقتصادي والاجتماعي، وإحكام سيطرة قوى الرأسمال على العالم، وتجاوز المؤسسات الديمقراطية الوطنية والدول الوطنية، وتقليص سيادتها وقدرتها على التشريع والرقابة والتنظيم. لقد صار لها سلطان إجبار الحكومات على الدفاع عن مصالحها ضد مصالح الشعوب التي انتخبت هذه الحكومات. وذلك بفضل أدوات العولمة، خاصة المنظمة العالمية للتجارة. والتي نجد أغلب أشخاص أجهزتها ممثلين عن الشركات الكبرى. كما أنها تعمل بالتنسيق المعلن وغير المعلن، مع قوى المال والاقتصاد، في العالم، أكثر مما تعمل مع الدول. إضافة إلى هذا فإن أجهزتها يديرها تكنوقراط ليست لهم أي شرعية ديمقراطية.

المنظمة العالمية للتجارة O.M.C

إنها أهم أدوات العولمة، وأشدها تأثيراً، فيما يتعلق بموضوعنا، تأسست في نهاية دورة مفاوضات اورغواي، الثامنة والأخيرة، بالنسبة للقات، عام 1994، لتحل محل القات.

وإذا كانت القات منظمة ما بين الدول، أي تعتمد في عملها على اتفاقيات بين الدول، وعدم وجود إجبار على تنفيذها، أما قراراتها فإنها ذات سمة أخلاقية يترك للدول أمر الالتزام بها من عدمه، أخذا في الاعتبار مصالحها، وسيادتها وظروفها. أما المنظمة العالمية للتجارة، فإنها تتجاوز الدول، لتكون عالمية، قواعدها ملزمة، وقراراتها مجبرة، إضافة

إلى أنها تملك أدوات تنفيذ هذه القرارات ، ومحاكم للنظر في المخالفات وفي الانتهاكات ، وإصدار عقوبات ملزمة التنفيذ في شأنها ، ولها أدوات ذلك.

يقع إنشاء المنظمة في حوالي 800 صفحة ، من القواعد والمبادئ التجارية ، التي تجبر الحكومات ، وتحدد لها الأهداف السياسية التي يسمح لها باتباعها ، وكذلك الوسائل التي لها حق استعمالها للوصول إلى هذه الأهداف. مما يجعل من المنظمة حكومة فوقية. أو حكومة اقتصاد ومالية العالم. إنه الاقتصاد بدون دولة ؛ أو بالأحرى سوق بدون دولة.

بعض قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة

سنورد ، باختصار بعض القواعد والمبادئ التي تحكم عمل المنظمة وتحدد أهدافها القريبة والبعيدة ، منها ما هو معلن صراحة في وثائق إنشائها ومنها ما هو مترتب على ذلك ضرورة :

1- حرية التجارة عالمياً : أي حرية تدفق السلع والرأسمال ، أو ما يسمى مبدأ التبادل الحر العالمي.

2- إلغاء التنظيمات المعيقة للتبادل التجاري الحر ، سواء فيما يتعلق بالعمل (قوانين العمل والأجور) أو ما يتعلق بالتعريفة الجمركية ، والمواصفات الفنية.

3- حظر تشريع أي تنظيمات أو حواجز أو عوائق ، سواء كانت قانونية أو جمركية أو فنية ، مثل مواصفات أو حصص استيراد.

4- إلغاء دعم الدول الموجه لتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي.

5- تحرير الأسواق وجعل السوق المرجع الأخير.

6- تقليص الإنفاق العمومي والخدمات والمساعدات الاجتماعية.

7- الخوصصة.

8- حرية التملك للأجانب، والمعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية.

9- فتح الحدود.

10- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمالي، بهدف الوصول إلى النقطة صفر.

11- التسليع، أي تحويل كل شيء إلى سلعة ذات ثمن، بما في ذلك خدمات مثل التعليم والصحة.

12- عدم تشريع أي تمييز بين السلع المنتجة وطنياً وتلك المستوردة.

منذ تأسيسها، يجري العمل في المنظمة العالمية للتجارة، وفق دورات مفاوضات، حيث يركز في كل دورة على ملف لاتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة بتطبيق قواعد ومبادئ المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها.

وقد أنجز حتى الآن، حسب علمي، ملف التجارة، والصناعة، ويعتقد أن سرعة الإنجاز، نسبيا، كانت بسبب تقارب مستوى النمو، والمستوى التقني، في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي واليابان، وهذا ما سهل الاتفاق. بينما لايزال التفاوض جاريا حول تحرير الزراعة والثقافة والخدمات. ما يعيق دون الوصول إلى اتفاق في هذه الملفات هو تعارض المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتباين مستوى التقدم.

إن ما يمنح المنظمة سلطانا عالمياً، وجود أجهزة تشريعية وقضائية وتنفيذية، تابعة لها، وبإمكان أي بلد أو شركة رفع شكوى قضائية أمام

محاكم المنظمة، ضد أي بلد ينتهك قواعد المنظمة. مما يجعلها أقرب إلى حكومة عالمية، ذات سمة دكتاتورية، في خدمة مصالح الرأسمال، المنظمة مزودة بمحاكم تكنوقراطية، للفصل في الخلافات والمنازعات وقمع الانتهاكات، والنظر في القضايا المرفوعة أمامها، من الأطراف الأعضاء، مستندة في كل هذا، على مبدأ أساسي ضد كل إعاقة للتجارة على مستوى العالم. ضاربة عرض الحائط بالسيادات الوطنية، وبحق الدول الوطنية في التشريع، مما يجعل قواعد ومبادئ المنظمة ملزمة، وتتجاوز كل السيادات الوطنية، وهي لا تراعي، في أحكامها، المصالح الوطنية، ولا البيئة، بل مصالح الشركات والمشروعات، أي مصالح التجارة والسوق.

أمثلة على ذلك:

1- ارادات المغرب الحد من استيراد القمح، من أجل تشجيع الإنتاجي الوطني، ويحقق قدر من الاكتفاء. فأصدرت بذلك تشريعاً، لكن شكوى قدمت ضدها للمنظمة، أدت إلى إلزامها بإلغاء التشريع وإباحة الاستيراد بدون قيد، ونتائج هذا على الإنتاج الوطني وعلى العمالة لم تلبث أن ظهرت.

2- كما نعرف الفلبين بلد منتج للأرز، نسبة كبيرة من عمال الزراعة تعيش على زراعة الأرز، إذن من المنطقي أن تقرر الدولة الحد من استيراد الأرز، لتوفير فرص عمل وغذاء لشعبها. لكن الشركات الأجنبية، المنتجة للأرز، اعترضت على ذلك، وتقدمت بشكوى إلى المنظمة، أدت إلى الحكم بلا شرعية الإجراء، وإلزام الفلبين بإلغائه.

فتدفق الأرز المستورد، وتدفق العمال عاطلين في الشوارع.

3- في عام 1996 ، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الهواء النقي ، بهدف مكافحة التلوث الناتج عن احتراق عناصر معينة في الوقود ، لكن شركات النفط تقدمت بشكوى ضد هذا القانون ، وحكمت محكمة المنظمة ببطلانه.

4- في عام 1997 ، تحت ضغط جمعيات المستهلكين ، والمنظمات غير الحكومية ، والرأي العام ، واتضاح مخاطر استهلاك اللحم المعالج بالهرمون ، منع الاتحاد الأوروبي استيراد اللحم المعالج بالهرمون أو إنتاجه في الاتحاد.

لكن بناء على ذلك شكوى من الولايات المتحدة ، أصدرت محكمة المنظمة حكماً ضد القرار الأوروبي.

5- المنظمة أيضا حكمت ضد قانون أسترالي ، يمنع استيراد سمك السومون الطازج ، القانون يستهدف الحيلولة دون انتشار بكتيريا تصيب هذا النوع من السمك في المنطقة. لكن المنظمة آخر مايهمها سلامة البيئة.

6- أصدرت مصر تشريعاً يشترط الاستيراد من بلد المنشأ. لكن المنظمة ، في دورة الدوحة ، اعتبرت ذلك عائقاً في وجه حرية التجارة ، وأجبرت مصر على إلغاء التشريع.

مفعول هذه الأحكام لا يتوقف فقط عند صدورها ، بل لها إجراءات عقابية ، ضد البلدان أو الشركات المخالفة لقواعد المنظمة وأحكام محاكمها. هذه الإجراءات العقابية تبدأ بمعاملة البلد أو الشركة المخالفة ، بالمثل ، من بقية بلدان العالم ، أو دفع غرامة مالية تقدرها المحكمة ، في

حالة قبول المشتكي بذلك، أو في حالة عدم الانصياع لحكم المحكمة وإلغاء القانون أو الإجراء المجرَّم. لكن، أحيانا إلغاء الإجراء أو القانون المجرم لا يعفي من دفع الغرامة وحتى الاعتذار رسميا، كما حدث في موضع كندا وشركات النفط.

إذن، أخذا في الاعتبار ما سبق، يمكننا طرح السؤال عن مصير المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والمتعاملين معه.

من الواضح أن المقاطعة تصير صعبة، إن لم نقل مستحيلة، بالنسبة للدول الأعضاء في بعض المنظمات الدولية، وخاصة المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لسببين:

أولاً مانع قانوني:

الانضمام للمنظمة يعني القبول بقواعدها ومبادئها، وأحكام محاكمها. والمنظمة تقوم على قواعد ومبادئ ولوائح تحظر أي تشريع، أو حواجز جمركية أو فنية أو كمية، من أي نوع، في وجه التبادل التجاري العالمي، المسمى، حر.

وكما رأينا، فيما سقناه من أمثله، إن بإمكان أي بلد أو شركة، عضو في المنظمة، تقديم شكوى ضد أي بلد أو شركة تبدو له مخالفة أو منتهكة لهذا الحظر. ولهذه المحاكم إصدار أحكام تنطلق دائماً من مبدأ حرية التجارة، واعتبار كل ما يعيق هذه الحرية باطلا.

كما أن لها اتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفين. إذن من الممكن اعتبار المقاطعة انتهاكا لقواعد المنظمة، يقع القائمين به تحت طائلة العقاب العالمي.

ثانياً مانع عملي:

حتى لو تجاوزنا المانع القانوني، المترتب على الانضمام لعضوية المنظمة العالمية للتجارة، وغيرها، فإن ثمة مانع عملي. قيام الشركات المتجاوزة الوطنيات، والتحول الحثيث، المرافق، من اقتصاد دولي - بين دول- إلى اقتصاد عالمي، يتجاوز الدول، يلغي الإشارة إلى بلد المنشأ، معاً، وهذا لايوجد بلد منشأ، لأن السلعة تصنع عبر عدة بلدان معاً، وهذا يجعل السلعة بدون جنسية، مثلا كوب الزبادي يصنع في عدة بلدان، تشترك فيه بولندا، ألمانيا، النمسا، وفرنسا، كل بلد يصنع إحدى مكونات السلعة، السلعة في نهاية المطاف لا تحمل جمسية أيا منها. وبالتالي تصير بدون منشأ محدد.

إضافة إلى هذا، الشركات العملاقة، المتجاوزة الوطنيات، يعمل كل منها في كل المجالات تقريباً، من جمع القمامة، إلى التزويد بمياه الشرب، إلى القنوات الفضائية والمعلوماتية، والطباعة، والصحافة، والخيالة.. إلى صناعة السيادات، والدواء والبذور والأسمدة... إلخ.

كما إن كلا منها يعمل في عشرات البلدان، بحيث صارت الشركة هي المنشأ بغض النظر عن بلدان التصنيع، المنشأ صار قانوني أكثر منه جغرافي.

هذه العوامل تجعل من المستحيل تحديد منشأ أي سلعة، كما أن محاولة ذلك، كما رأينا في المثل المصري، محظورة بحكم قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

بالطبع المنظمة العالمية للتجارة، تمنح بلدان العالم بعض التنازلات (كطعم) لمدة معينة، لدفعها إلى عضوية المنظمة، لكن في نهاية المطاف عليها الالتزام بقواعد المنظمة.

لكن المقاطعة لا تدخل في مجال التنازلات هذه، بحكم طبيعتها وأيضا بحكم نفوذ قوى المال الصهيوني.

هل هذا يعني انهيار المقاطعة؟

ربما هذا لا يكون مطروحاً، على الأمد القريب، خاصة بالنسبة للبلدان العربية التي ليست بعد عضواً في المنظمة العالمية للتجارة. لكن أي متى؟! سيأتي اليوم الذي تجد فيه نفسها مجبرة على طلب الانضمام، وبالتالي، في نهاية المطاف ملزمة بقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

بديل المقاطعة الرسمية:

هذا التوقع لمصير المقاطعة، يدفع إلى التفكير في أسلوب آخر لمواصلة المقاطعة، رغم أنف المنظمة العالمية للتجارة.

إن قواعد ومبادئ المنظمة تنطبق على الدول، وتشريعاتها وتنظيماتها ولوائحها، وأجهزتها الرسمية، لكنها لا تنطبق على المواطنين أو على ما يدعى مجتمع مدني، أي غير الرسمي. قضية فلسطين، والتي هي وراء مقاطعة الكيان الصهيوني المغتصب، ليست فقط قضية الدول العربية الرسمية، بقدر ما هي قضية كل مواطن عربي.

عليه، لإبطال فعالية المنظمة وقواعدها، يمكن، بل يجب تحويل المقاطعة من المستوى الرسمي، مستوى الدول، وهو مجال قواعد المنظمة

العالمية للتجارة، إلى المستوى الأهلي أو المدني. فلا المنظمة ولا غيرها يستطيع إجبار مواطن على استهلاك ما لا يريد، ولا إجبار تاجر، أو جهاز استيراد، على استيراد ما لا يريد استيراده، شريطة ألا يكون هذا وفق تشريعات ولوائح رسمية.

هذا الأسلوب، بالطبع، يعتمد على الوعي القومي للمواطن وحتى التاجر، أو القائمين على جهاز الاستيراد، ومدى الالتزام بقضية الأمة العربية.

هكذا تستطيع الجمعيات الأهلية، إمداد المواطنين بالمعلومات عن السلع والشركات الواجب مقاطعتها، من خلال وسائل إعلام خاصة بها، ونوعية التجار بواجبهم القومي.

ربما هذا يكون أقل فعالية من المقاطعة الرسمية، ويعتمد على الوعي القومي عند المواطن والتاجر، وجهة الاستيراد، وعلى جهود الجمعيات الأهلية التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة القومية، لكنه يبدو لي الطريق الوحيد لشل أثر المنظمة العالمية للتجارة السلبي على مقاطعة الكيان الصهيوني.

هذا الأسلوب يتوافق أيضا مع جهود المواطنين في بلدان العالم، من أجل مقاومة العولمة وسوقها، والذين يتجهون إلى توطين النشاط الاقتصادي والسياسي، في محاولة جادة لتعويض ضعف الدولة وتقليص سيادتها، وعجز مؤسساتها الديمقراطية التقليدية.

أخيراً:

مع زحف العولمة المتواصل، يبدو لي أن الوقت قد حان لكي تفكر مكاتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، في أسلوب جديد للمقاطعة.

موقف (2)

تجنيب عائدات النفط

ملاحظات أولية (1)

إذا تناولنا هذا الموضوع منطقياً، فإننا سوف نسلم بأن السياسة الحكيمة في التعامل مع النفط، كثروة طبيعية قابلة للنضوب، لا تقتضي فقط حسن استثمار عائداته، بل قبل هذا ألا يستخرج منه وإلا يصدر ألا القدر الذي يفيء باحتياجات البلد، وبالقدر الذي فيه عائداته لا تشكل ضغطاً من أجل الإنفاق.

معنى هذا أن يكون البلد المالك لهذه الثروة، هو المتحكم في إنتاج وكمية النفط، ذلك يعني أن العرض هو الذي يتحكم في السوق وليس الطلب.

مثل هذه السياسة تقود إلى :

1- إطالة عمر ثروة النفط أكثر مما لو خضع استخراجه وتصديره بطلب السوق.

2- إن العائدات تكون بالقدر الذي فيه البنية الاقتصادية، في البلد المصدر، وهي غالبا متخلفة، تكون قادرة على استيعابه واستثماره.

3- ترشيد الاستهلاك العالمي.

4- ارتفاع الأسعار يمكنه أن يعوض عن تقليص كميات العرض

من النفط على خلاف هذه السياسة، فإن استخراج وتصدير النفط حسب الطلب يرتب ما يلي:

1- إن عائداته تكون، عموماً، أكبر بكثير من قدرة البنية الاقتصادية، في الاقتصاد الوطني، على استيعابه واستثماره، ذلك لأن الطلب يستجيب لحاجات البلدان المصنعة، ولا يأخذ في الاعتبار البنية الاقتصادية في البلدان المصدرة.

2- إن العائدات تشكل ضغطاً من أجل الإنفاق السريع، أحياناً خشية تآكل العائدات النقودية، ويفتح مجالات إنفاق ليست ضرورية، ولا تتناسب مع النمو الاقتصادي الحقيقي للبلد المصدر.

3- الزيادة السريعة في الاستهلاك تبعاً لنمو البلدان المستوردة مما يقصر عمر النفط.

4- التدفق السريع للعائدات، لايسمح بنشوء بنية اقتصادية تستوعب عائدات النفط.

لهذه الأسباب يكون تجنيب النفط أفضل من تجنيب عائداته إلا لهذه السياسة مخاطر، منها أن الإنتاج والتصدير حسب احتياجات البلد المصدر من عائدات النفط، يمكن أن يرفع أسعاره بحيث يصير ممكناً تمويل استثمارات في مصادر أخرى للطاقة، ويدعم ذلك احتياجات البلدان المستوردة غير المشبعة، والتي تضغط من أجل البحث عن مصادر أخرى للطاقة.

إضافة إلى ذلك، سوق النفط لا يحترم قانون العرض والطلب

المزعوم، بحيث يصدر منه ما تستجيب عائداته للحاجة الفعلية للبلد المصدر، حتى لو أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، والذي يكون في صالح الوطن، وأداة للحد من الاستهلاك المفرط، وفق نظرية السوق.

في سوق النفط، الواقعي، لا يملك العرض هامشاً كافياً من الحرية، لأن الطلب على النفط يملك أدوات ضغط، ليس فقط اقتصادية، بل أيضا غير اقتصادية، بحيث يكون بإمكانه إجبار البلدان المصدرة على الاستجابة للطلب، دون أي اعتبار لما يدعي جهاز الثمن، والذي يجري تعطيله في كثير من الأحوال، فالذي يجبر البلدان المصدرة للنفط، ليس الطلب كما هو مفهوم في نظام السوق، والذي يقود إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للعرض قبل أن يقود إلى زيادة العرض، وإنما عوامل القوة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، التي يملكها الطلب، وهي عوامل خارجية عن السوق، مما يحيد جهاز الثمن ويشله عن أداء وظيفته في السوق.

سوق النفط ليس اقتصادي خالص، بل تلعب فيه القوة السياسية والعسكرية الدور الأساسي، مما يعد طعنا فيما يزعم ليبرالية جديدة.

هكذا الاقتصاديات المتقدمة، المستوردة للنفط، تطلب النفط وفق احتياجاتها، وإيقاع نموها واستهلاكها، بغض النظر عن احتياجات البلدان المصدرة من عائداته، كما أنها، استناداً إلى قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

بإمكانها تعطيل جهاز الثمن، وأن تفرض، إلى حد كبير، أسعار النفط وفق مصالحها، ولا تترك ذلك لجهاز الثمن، مما يعد انتهاكاً صريحاً

لدوقما السوق الرأسمالي. لكن تعطيل جهاز الثمن والذي يمكن أن يحد من الاستهلاك، يجعل الاستهلاك ينمو بدون قيود تقريباً، ويجعل عائدات النفط تتدفق بكميات وبسرعة لا يمكن لاقتصاديات البلدان المصدرة استيعابها واستثمارها على وجه سليم.

إن احتياجات السوق العالمي — البلدان المصنعة — تفرض الكميات والأسعار أيضا. فالنفط، بالنسبة لها مسألة حياة لا يمكن أن تترك لجهاز الثمن، ولا لاحتياجات البلدان المصدرة.

نظراً لهذه الاعتبارات، فإن التحكم في الكميات المصدرة، وفي الأسعار، وفق حاجة البلد المصدر لعائداته، وبالقدر الذي فيه الاقتصاد الوطني يكون قادراً على استيعابه، دون اختلال كبير، يصير غير ممكن، البلدان المصنعة لن تسمح بهذا، ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة العسكرية واحتلال منابعه، الشواهد على هذا عديدة..

البلدان المصنعة، الرأسمالية، لا تتردد في تعطيل نظام السوق الذي تحرق له البخور، في مجالات أخرى، عندما يتعلق الأمر بالنفط.

عليه فإن فرضية تجنيب النفط تصير غير ذات جدوى بسبب الاختلال الهائل في توازن القوى، بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

إذن هل نطرح فرضية تجنيب عائداته؟

تجنيب عائدات النفط، يعني استثمارها في مجالات يمكن أن تصنع بديلا مستقبليا للنفط، وتحرر من الاعتماد عليه.

لكن التحرر من الاعتماد على النفط، وإيجاد بديل له، يفسر من

البلدان المستوردة، خاصة الكبرى، على أنه يعطي البلدان المصدرة هامش حرية ومناورة في سوق النفط، ليست في صالح البلدان المستوردة، إن كل تقليص في الاعتماد على النفط يعطي البلد المصدر قوة تفاوضية، مما يجبر البلدان المستوردة على اللجوء للقوة الصريحة، لهذا لا نستبعد ولا نستغرب أنها تقاومه، بكل الطرق، فشل البلدان المصدرة في إنجاز هذا الطموح يبرهن على حدية مقاومته.

من ناحية أخرى، عائدات النفط، نظراً لأن كمياته المصدرة تتحدد وفق طلب السوق عليه، وليس وفق أسعاره، التي تتحدد وفق عوامل أخرى، جلها خارج السوق، تكون بكميات نقودية كبيرة، وبشكل لا يمكن للاقتصاد الوطني استيعابه، مما يؤدي إلى اختلالات كبيرة، وإلى ظهور مجالات إنفاق ليست ضرورية وليست نتاج نمو حقيقي، وإلى سرعة الإنفاق، وبالتالي التبذير، أو عند العجز عن الإنفاق، تعود العائدات إلى من حيث أتت، وبالتالي، رغم الملكية القانونية لهذه الأموال، والتي تكون ملك أفراد أو دول مصدرة للنفط، إلا أنها عندما يعاد ضخها في الاقتصاديات المتقدمة، فإنها تزيد في وتيرة النمو، وفي الطلب على النفط..

وهكذا..

إن الدول المصنعة، في تحديد أسعار النفط، تستند، إلى حد بعيد، على النظرية الفوردية، أي خلق قوة شرائية – استهلاكية، عند البلدان المصدرة، ولهذا لا تتسامح مع تحول العائدات من قوة شرائية إلى قوة إنتاجية.

هكذا البلدان المستوردة للنفط، خاصة الكبرى، إلى جانب ضمان إمدادها بالنفط، تحقق الأهداف التالية:

1- كميات وسرعة تدفق عائدات النفط تخرب البنى الاقتصادية للبلدان المصدرة، وتحول دون إمكانية استثمارها، وتجعلها دائماً في موقع التبعية.

2- نظراً لعجز البنى الاقتصادية، في البلدان المصدرة، عن استيعاب الكتلة المالية، فإنها تعود إلى البلدان المستوردة للنفط في شكل ودائع واستثمارات يعاد ضخها في اقتصاديات البلدان المستوردة.

3- خلق قوة شرائية استهلاكية عند البلدان المصدرة مما يعيق تحررها من الاعتماد على النفط، ويخلق سوقاً لرواج سلع البلدان المستوردة للنفط.

إذا أضفنا إلى هذا أن النقد المستعمل غالباً، في عائدات النفط هو الدولار، وهذا رغم أنه الآن عملة دولية – تقريبا- إلا أن دولة واحدة، هي الولايات المتحدة، تملك القرار فيه إصداراً وقيمة، وبإمكانها، هكذا، التحكم فيه، حتى لو كان ملكاً للغير. إن ملايين الدولارات يمكن أن تتبخر في دقائق، بقرار من الخزانة الأمريكية، رغم أنها موجودة في خزائن بلدان مستقلة أو في خزائن الخواص.

هكذا تصير البلدان المصدرة للنفط في مأزق، فهي بحكم تخلفها الاقتصادي، وضعف بنيتها، لا تستطيع استيعاب عوائد النفط، كمية وتدفقاً، ولا يمكنها استثمارها بشكل لا يؤدي إلى اختلالات كبيرة، وإلى

نمو وهمي.

كما أنها تتعرض لضغوط مستمرة، واغراءات الاكتفاء بكونها سوق استهلاكي.

وإذا ما حاولت إحداث تنمية حقيقية، فإنها، في الغالب، لا تملك مستلزماتها وأدواتها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى نفس البلدان التي ليس في صالحها إنجاز هذه التنمية، والذي يجعل خطر تحريف وإفساد التنمية ماثلا دائماً.

وهي لا تستطيع حتى الاحتفاظ بالكميات النقودية في خزائنها، عرضة للتآكل وفقدان القيمة بقرار من غيرها.

ما العمل إذن؟

إن التعامل مع عائدات النفط يجب أن يأخذ في الاعتبار، ليس فقط العوامل الاقتصادية، بل السياسية أيضاً، ومجمل ما أبدينا من ملاحظات، إلى جانب:

1- استيعاب العائد النقودي واستثماره دون إحداث اختلال كبير ومفاجئ في الاقتصاد الوطني، ودون الغرق أكثر في الاعتماد على النفط.

2- العمل على استثماره في مجالات يمكن أن تكون بديلا عن النفط مستقبلا.

3- تخفيض سرعة التدفق النقودي.

4- الحرص على أن تكون التقنية والأدوات المستوردة بهدف

التنمية، متناسبة مع القدرة على استعمالها والتعامل معها صيانة وتشغيلا، أي بشكل لا يمثل تحدي مستحيل التغلب عليه.

إن أهم عوامل فشل التنمية، في كثير من البلدان، إنها استوردت تقنيات تفوق قدرتها على استيعابها، مما زاد في اعتمادها على النفط، ورسخ تبعيتها بدلا من تحريرها.

بالطبع هذه المجالات هي موضوع بحث علمي عملي، عن الموارد الأخرى، طبيعية أو غير طبيعية، وإمكانيات استثمارها، وهو أمر لا يستطيعه فرد، وبنوء به كاهل جماعة، ويطلب مؤسسات متخصصة.

لكن إذا نظرنا في المطلق، فإن أي ثروة قابلة للنضوب. ولا يقتصر هذا على الثروات الطبيعية، مثل النفط، مع التسليم بأن لهذا النضوب صور مختلفة، إن بلدان الأنهار تعرف الكوارث التي سببتها أزمة المياه في تاريخها، والصناعة ليست في منأى عن الأزمات والانهيارات ...إلخ إن الثروة الوحيدة، الممكن تنميتها بدون حدود – تقريبا- هي الإنسان الزراعة التوسع فيها محدود، في كثير من البلدان بسبب مشكلة المياه.

الصناعة من الصعب إحداث تطور سريع فيها لأسباب اجتماعية خاصة، ولأسباب تتعلق بالسوق العالمي في مرحلة العولمة، خاصة، وعدم تكافؤ المنافسة.

السياحة مزاجية التقلبات، تعتمد على سوق خارج السيطرة، تلعب فيه السياسة دوراً كبير، عرضة لسلبيات الأزمات الدولية، إنها استثمار هائل على كف عفريت دائماً.

وفوق كل هذا، فإن الزراعة المتطورة، والصناعة المتقدمة والسياحة النشطة تتطلب تنمية الإنسان، فهذا شرط أساسي لكل تنمية حقيقية.

لقد أخطأت بلدان عديدة، حين أهملت تنمية ثروتها البشرية، وانشغلت أكثر بتنمية بناها المادية، فوقعت فريسة شركات أجنبية ورطتها في تنمية زائفة زادت في اعتمادها على عائدات النفط.

وحتى في حالة التسليم بضرورة تطوير الزراعة، ومعالجة مشكلة المياه، وتطوير الصناعة، وغير ذلك من مجالات الإنتاج فإن ثمة سؤالان يبرزان لا يمكن أبداً تجاهلها.

1- هل يمكن إحداث تنمية حقيقية في بلدان متخلفة، حتى لو كانت ذات نزعة رأسمالية، بدون تدخل الدولة، تخطيطاً وتفعيلاً ومسؤولية؟

2- هل يمكن إحداث تنمية حقيقية بدون نظام حماية؟

هكذا بحث مسألة تجنيب عائدات النفط، لاستثمارها في مجالات تخلق بديلا للنفط، تدفع بنا إلى خوض مجالات ليست حصراً اقتصادية، بل أيضا سياسية، وليست فقط محلية بل أيضاً على مستوى العلاقات الدولية، وليست فقط في إطار اقتصاد دولي بل أيضاً في إطار اقتصاد يتعولم.

دون إجابة واضحة وصريحة، وشاملة، لا يمكن التفكير في تنمية حقيقية، وفي استثمار عائدات النفط من أجل بديل عنه.

تعليق على ندوة: تجنيب عائدات النفط والاقتصاد الليبي: رؤية مستقبلية، جامعة التحدي، سرت، 29/30- 4- 2003.

موقف (3)

تجنيب عائدات النفط

ملاحظات أولية (2)

الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الخزانة العامة، وبالتالي الإنفاق على الخدمات، وعلى غيرها من الاحتياجات، كان هاجسا مقلقا للثورة منذ قيامها، ويعبر عن انشغال حقيقي، بقدر ما هو موضوعي، وله ما يبرره منطقيا وعلميا وسياسيا. ببساطة أكثر لأن ذلك ليس في صالح المجتمع، من كل الوجوه. مهما كان المجتمع مزدهرا، فرضا، بفضل عائدات النفط، إلا أنه يكون تحت رحمة تقلبات سوق النفط، أسعارا وكميات، والتي يمكن أن تقود إلى كارثة اجتماعية عقب الازدهار الزائف.

أضف إلى هذا أنه، وإن كانت كل الثروات ناضبة، إلا أن هذا الخطر يظهر أكثر وضوحاً فيما يخص ثروة النفط.

هكذا فكرة تجنيب نسبة، قد تزيد وقد تقل، من عائدات النفط، حسب الظروف الموضوعية للمجتمع الليبي، وليست فكرة جديدة، لقد ظهرت مع الثورة، وجرى العمل وفقها، بشكل أو بآخر، في كل البرامج التنموية، وفي كل الإنجازات التي تحققت، سواء كانت تتعلق بالبنية التحتية العامة، أو الزراعية أو الصناعية، التي تشهد، موضوعياً، على ذلك، لقد جرت في إطار هدف الوصول إلى استقلالية ولو نسبية، وعدم

الاعتماد المطلق على عائدات النفط.

لا أحد ينكر، بدون سوء نية، أو قصر نظر، ما تحقق من إنجازات، وما نفذ من مشروعات، مقارنة بسيطة بين أوجه الإنفاق ما قبل الثورة، وما بعدها، تؤكد حجم الإنفاق من عائدات النفط، في كل وجوه الحياة، سواء ما استهدف خدمات لصالح المواطنين، كنا في أمس الحاجة إليها، أو ما تجسد في مشروعات صناعية وزراعية، تستهدف، من حيث المبدأ، إيجاد بدائل لتمويل الخزانة غير الاعتماد على واردات النفط، حتى أن ليبيا اليوم تعتبر، إلى حد كبير، مستكفية من عدة سلع زراعية، حتى في غير موسمها، والتي كانت إما تستورد أو محرومة منها، وإذا كان خزان أسوان قد أنقذ مصر من العطش في تسعينيات القرن الماضي، فإن النهر الصناعي أنقذ ليبيا من الظمأ ولمدة خمسين سنة قادمة، على الأقل..

إذن تجنيب عائدات النفط لم يكن أمراً مطلوبا لذاته، من أجل زيادة الرصيد النقدي في مصرف ليبيا المركزي، ليس إذن وضعها جانبا أو تجميدها، فهذا أشد ضرراً، وإنما يستهدف منه استثمارها فيما يحقق هدفاً أبعد، وهو تنويع مصادر الدخل، وتحقيق اقتصاد يعتمد على موارده الذاتية، أكثر مما يعتمد على دخل النفط. المستهدف إذن هو استثمارها فيما له عائد، يحقق تدريجيا، التحرر من الاعتماد المطلق على عائدات النفط.

هذه الاستقلالية، ولو نسبية، للاقتصاد الوطني، تؤثر إيجابيا على حياة المواطن، وعلى سيادة الدولة، والاستقرار الاجتماعي.

المسألة إذن لا تتعلق بالمبدأ نفسه، فهذا أمر لا خلاف عليه، وطرحه

ليس جديداً.

إذن ما هو الجديد؟

الجديد، ربما، هو الصيغة التي يطرح بها حاليا، والتي تتمثل في حجب العائدات عن الخزانة العامة.. لماذا؟

السبب، في ضني، هو الشعور بالتقصير أو بالتصور، في تحقيق كامل المستهدف من تجنيب نسبة من عائدات النفط، وتقييم ما أنجز بأنه في جزء كبير منه، أنحرف عن الهدف، وزاد في اعتمادنا على النفط، وهذا عكس المستهدف.

الصيغة المطروحة حاليا، تريد تجسيد ما سيحدث عمليا، لو انقطعت عائدات النفط لسبب أو لآخر، إنها تجربة عملية لما كان يوجه به نظرياً.

عائدات النفط موجودة، وهي ثروة المجتمع، ولا أحد له حق التصرف فيها غير الشعب، وإذا كان ثمة ضرورة فسوف يلجأ إليها، لكن علينا إدراك الآثار المأساوية عندما لا يكون هناك عائدات أصلا.

إذن علينا التفكير جديا في كيفية استثمار هذه العائدات وليس تجميدها، وهذا يتعلق بالجانب العملي، لتطبيق المبدأ، وتجسيده في أنشطة اقتصادية تقود إلى تحقيق الهدف.

هكذا مع الاعتراف بما قد أنجز من مشروعات، بفضل تجنيب نسبة من عائدات النفط، وما تحقق من استثمار، إلا أننا موضوعيا نعترف أيضا بأن التطبيق العملي شهد قصوراً وتقصيراً، من الجهات المكلفة به، أدى في بعض الأحيان، إلى زيادة الاعتماد على عائدات النفط، وليس

تقليص دورها في الإنفاق العمومي. ملاحظة القائد في هذا الصدد أكثر من كونها صائبة.

هذا يرجع في نظري إلى:

1- مشاكل تتعلق بسوء الإدارة وعدم الانضباط فيها.

2- الخلط عمليا بين مبدأ الشركاء والملكية العامة، مما جعل كثرة من المشروعات تتأرجح بين النمطين، وضيع المسؤولية، وأضر بفعالية التوجه نحو الهدف منها.

إن المشروع حين يملك يتولى السوق توجيهه، بينما الهدف من المشروع توجيه السوق.

3- نوعية المشروعات المنفذة، والتي اعتمدت، في الغالب، على مواد خام مستوردة، إلى جانب الآلات وغيرها، وأحيانا حتى نسبة من اليد العاملة، وهذه وتلك تمول من دخل النفط، مع صعوبة تصدير إنتاجها لاعتبارات ليست خافية على أحد.

هذا النمط من المشروعات، أعاق عمليا مبدأ الشركاء، وساعد في زيادة التخبط بين الملكية التشاركية والملكية العامة، وزاد في الاعتماد على عائدات النفط.

4- المبالغة في المستوى التقني، أدى إلى إقامة مشروعات عالية التقنية، لم يكن بالإمكان صيانتها، ولا صناعة قطع غيار لها، دون الاستعانة بشركات أجنبية، وجعل العمال يحجمون عن تملكها فعلياً وفق مبدأ الشركاء، وذلك لاستحالة تطبيق هذا المبدأ فيها.

5- المبالغة أيضا في حجم المشروعات، والتي نظراً للمستوى الاجتماعي والإداري والتقني، تكون صعبة الإدارة.

6- الخلط على المستوى العام، بين المشروعات والخدمات ذات الجدوى الاجتماعية، والتي بطبيعتها، وبحكم المجتمع الاشتراكي، لا يمكن أن ينتظر منها عائداً ماليا، وبين المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي يشترط أن يكون لها عائد مادي، وأن تقيم على أساسه.

إن المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، الهدف منها توفير تمويل للمشروعات ذات الجدوى الاجتماعية، وهذا هو مبررها الذي يتعلق بجوهر المجتمع الاشتراكي.

هذا الخلط جعل من المستحيل تقييم المشروعات، ومعرفة أسباب قصورها أو تقصيرها، أو تحقيقها المستهدف منها.

7- الخلط أيضا بين مؤسسات الخدمة العامة، وبين المشروعات الاستثمارية، بحجة التمويل الذاتي، هذا أدى إلى تحول هذه المؤسسات إلى استثمارات تستثمر المال العام، لكن أحيانا لصالح القائمين عليها، وأضر جداً بوظيفتها، ولم تحقق هدف التمويل الذاتي.

إضافة إلى أن هذا الخلط أدى إلى تفشي الفساد، عندما أختلط الموظف العمومي بالمستثمر، وتقصير مؤسسات الخدمة العامة في القيام بوظائفها، الأساسية، واستغلال الوظيفة العامة، أحيانا، في خدمة المهمة الاستثمارية المزعومة.

إن التعامل مع المال مفسد، يحتاج إلى رقابة وضبط خاص، وعندما

تسرب إلى الوظيفة العامة أفسدها ولم ينجز تمويلها الذاتي، فظلت معتمدة على الخزانة.

8- تأثير التوجهات والتوجيهات السياسية، في المشروعات المطلوب منها أن تكون ذات جدوى اقتصادية، أدى إلى إقامة مشروعات محكوم عليها اقتصاديا بالفشل، وصعب مراقبتها ومحاسبتها.

إن المشروعات ذات التوجه الاقتصادي لا يجب أن تأخذ في الاعتبار غير المعايير الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تجرى محاسبتها وتقييمها.

هذا لا يعني أنه ليس هناك إنفاقاً يخدم أهداف سياسية وبناء على توجهات سياسية، لكن من الضروري جداً تمييز دقيق بين المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، المستهدف منها تحقيق عائد يخدم استثمار عوائد النفط، وبين تلك ذات التوجه الاجتماعي أو السياسي.

9- طبعاً لا أقلل من أثر عوامل أخرى، كعدم الاستقرار الإداري والقانوني وعمليات الدمج السريع والتفكيك الأسرع.

هل تجنيب واستثمار عائدات النفط يستدعي ضرورة إلغاء القطاع العام؟

إن الذين ينددون بالقطاع العام، ويعلنون لكل من يسمع، فشله ينسون أنهم يمنحون القطاع الخاص ما هو ممنوع على القطاع العام، ويقيمون إجمالا القطاع العام وفق معايير القطاع الخاص، لكنهم يتناسون تقييم القطاع الخاص وفق معايير القطاع العام.

إن رغم فشل القطاع العام، يعبر إما عن سوء نية أو قصر نظر،

القطاع العام، رغم مشاكله، ليس فاشلا، ليس فقط لأن تقييمه ليس دائماً من خلال عوائد مالية مادية، وإنما أيضا إذا نظرنا في حساباته الدفترية، فإنه يكون أكثر من رابح، ويحقق دخلا كبيراً حتى من منظور مادي، وباستثناء العوائد الاجتماعية. لكن للأسف معظم هذه الحسابات الدفترية ديون لصالح قطاع عام على قطاع عام آخر، مما أوقع القطاع العام في عجز مالي رغم الوفرة الدفترية.

هذا يعني أن القطاع العام الذي عليه الديون يتصرف فوق الميزانية المحددة له، بأن يكلف قطاع عام آخر، بإنجاز أعمال له دون تسديد تكاليفها، أي ديون. بينما التكاليف المحددة في ميزانية تصرف في أوجه أخرى، أحيانا خارج اختصاصه.

التكليف بالدين يعني أن القطاع الذي يكلف غيره، يتصرف ماليا بما يتجاوز ميزانيته. ويعنى هذا أن ديون القطاع العام على القطاع العام تعتبر تجاوزا في تنفيذ الميزانية العامة.

من ناحية أخرى هذا أتاح سهولة التكليف، وعدم التقيد، وعدم حساب التكلفة، مما يضخمها، احتسابا لفترة السداد أو حتى عدم السداد، ويقود أحيانا إلى تنفيذ أعمال غير ذات أولوية، أو حتى غير ضرورية، وأحيانا أخرى عدم التنفيذ السليم. وفي كل الأحوال أفقد الميزانيات وظيفتها في ضبط وتوجيه الإنفاق.

هل اعترافنا بهذا حجة لصالح خصوم القطاع العام؟

إن نموذج مشكلات القطاع العام، الذي عرضناه، يرجع إلى خلل في

الرقابة وفي أداء الدولة نفسها، والذي يتعدى، ربما، القطاع الاقتصادي، فهل يتطلب الأمر إصلاح أجهزة الدولة، وضبط أدائها، أم بعد خوصصة الاقتصاد سيكون التوجه نحو خوصصة الدولة؟

إن دولة تفشل في أدائها الاقتصادي، تكون فاشلة أيضا في أدائها السياسي. فهل الطعن في القطاع العام يكون مقدمة الطعن في الدولة؟

الأمر إذن يتعلق بمسألة أديولوجية أبعد من الأداء الاقتصادي والسياسي للدولة.

لن أدخل في تفاصيل أخرى، والتي ليس أقلها أن الإدارة الاقتصادية صارت، في كل مكان، مفصولة عن الملكية، وسواء كانت الملكية خاصة، أو مساهمة، أو اجتماعية، فإن الإدارة لا تختلف كثيراً في كل أنواع الملكية هذه الأيام.

إن إدارة تدير مشروعاً يساهم فيه أربعة مليون مساهم، لا تختلف عن إدارة مشروع مملوك اجتماعياً. والدليل على ذلك نجاح القطاع العام في أوروبا، أحيانا أفضل بكثير من القطاع الخاص، شريطة خضوع المشروع لمعايير اقتصادية. ولا ننسى أن قطاع الدولة، في الولايات المتحدة يساهم بنسبة 27٪ في النمو الاقتصادي. ناهيك عن المساهمات غير المباشرة.

أما المقارنة بالقطاع العام السوفييتي، فهي مغلوطة أساساً، لأنها تتجاهل، ربما عن عمد، اختلاف شكل الدولة السوفيتية عن شكل الدولة الجماهيرية.

إذن تجنيب عائدات النفط لا تقتضي ضرورة إلغاء القطاع العام، هذا

المطلب وراءه هدف غير معلن، يرى في القطاع العام منافساً وعقبة في طريق القطاع الخاص.

اقتصاديا ليس هناك ما يمنع أن القطاع العام يستثمر عوائد النفط، وفقاً لمعايير اقتصادية، محددة، بل على العكس يمكن أن يكون القطاع العام أكثر قدرة وفاعلية من القطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بتقيده بالهدف الذي من أجله تستثمر عوائد النفط.

إضافة إلى أن هناك مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، حين يعهد للقطاع الخاص باستثمار عوائد النفط، والذي يجعل الأفراد الخواص يغتنون بفضل أموال عامة.

كما أن القطاع الخاص، لا يمكنه، حتى وإن أدعى، التقيد بالهدف الذي من أجله تستثمر عوائد النفط، فهو عمليا يخضع للسوق، يوجهه السوق، وهذا منطقي، وكل ما يهمه، وهذا أيضا طبيعي، تحقيق الربح، وليس البحث عن بدائل للنفط، مما يقود، ربما، إلى تبعية أكثر وليس التحرر من التبعية، وليس في صالح المجتمع، اقتصاديا، أن تستثمر أمواله كيفما أتفق أو كما شاء السوق.

إن مبرر أي دولة هو وجود شأن عام، ثروة عامة، غير قابلة للتقسيم، فإذا سحبت الثروة العامة من اختصاص الدولة فقدت هذه مبرر وجودها، ربما هذا هو المقصود في زمن العولمة الاقتصادية!

إذن الثروة العامة لا تدار إلا بإدارة عامة، هذا ليس فقط مبرر وجود الدولة، بل أيضا أهم مبرر للديمقراطية. نظراً لاستحالة توزيع الثروة

العامة، وضرر ذلك اقتصاديا، إذا ما حاولناه، فإن الديمقراطية المباشرة تجعل أصحاب الثروة (الشعب) يملكون حق التصرف في ثروتهم، ومن هذا الحق التكليف بإدارتها، ومحاسبتها، وتحديد أهداف لها.

إن الشعب لم يعد كائنا مجرداً، بالنسبة لي المؤتمرات الشعبية، من ناحية اقتصادية، ليست إلا جمعية عمومية لشركة كبرى اسمها ليبيا.

إنني أسأل الذين يعلنون فشل الدولة في الإدارة الاقتصادية، عن رأيهم أيضا في الإدارة السياسية. إذا كانت الدولة عاجزة في إدارة القطاع العام فإنها عندئذ تكون أشد عجز في الإدارة السياسية.

فهل بعد إلغاء القطاع العام، وخوصصة الاقتصاد يأتي دور خوصصة السياسة؟

لن أناقش هذا، لكن الواضح أن الأمر لا يتعلق بمطلب حسن استثمار عوائد النفط، هذا ربما ليس إلا حصان طروادة!

الخلاصة:

لا أحد عاقل يعترض على مبدأ تجنيب عائدات النفط، أو نسبة منها، بهدف استثمارها فيما يحقق عوائد تجعل المجتمع الليبي يخرج من دائرة التبعية المطلقة لسوق النفط.

القائد لم يوجه بهذا لأن له مصلحة خاصة، أو لمجرد نزوة، ولم يدع أبداً أنه المالك المتصرف في ثروة النفط، على غرار أمراء النفط الذين يجودون، إن شاؤو، على الشعب بما هو حقه. إنه ببساطة يريد القول، عمليا، إنه في حالة انقطاع أو توقف عائدات النفط لأسباب عديدة، ماذا

سيصير حال المجتمع الذي يعتمد في كل حياته على ريع النفط؟

إذن حجب واردات النفط، مؤقتا، بتوجيه من القائد، يستهدف أن يرينا عمليا، تجريبيا، حالنا إذا توقفت هذه الواردات لسبب من الأسباب الكثيرة. لعل التجربة العملية توقظنا، وتجعلنا ندرك أهمية البحث عن سبل أخرى قبل فوات الآوان، وأن نستثمر هذه الثروة ما دامت متوفرة، وليس أن نأكل رأسمالنا. بعد أن التوجيهات والطرح النظري، لهذه المسألة، لم تحقق هذا الوعي، واستمرينا نتعامل مع واردات النفط، أفراداً ومؤسسات، وكأننا لم نسمع أن الاعتماد عليها اليوم يقود إلى ازدهار زائف، تحت رحمة تقلبات سوق النفط، إذا لم تنضب هذه الثروة أساساً.

عليه المسألة تطرح اليوم عملياً، وتتعلق بتطبيق هذا المبدأ، وأوجه استثمار عوائد النفط وفق المستهدف. وهذا يتطلب دراسة عملية ميدانية، لمعرفة:

1- أسباب قصور وتقصير المشروعات التي قامت لهذا الهدف، ولكن لم تحقق المستهدف منها.

2- اقتراح أوجه استثمار صناعي وزراعي، وحتى مالي، يتفادى الأسباب الواردة في 1.

3- اقتراح سبل رقابة وتوجيه خاص وفق المستهدف.

إضافة إلى ما سلف، وبشكل عام، اقترح، من وجهة نظري ما يلي:

1- النظر في التزامات الدولة، وتقليص الإنفاق الخارجي قبل

الداخلي، مثلا ليس من الضروري وجود مكتب شعبي حيث لا ضرورة لذلك ولا نفع منه، وليس من الضروري وجود مكاتب للخطوط الجوية الليبية، في الخارج، خاصة حيث الرحلات لا تغطي حتى تكاليف الوقود.

هكذا يمكن الكشف عن أوجه إنفاق لا عائد لها، ولا ضرورة، هذا الأمر من مسؤولية الدولة، أن تبذير الدولة يمكن أن يفوق تبذير الأفراد مجتمعين.

2- على الأفراد أيضا تقليص الإنفاق، خاصة فيما يتعلق بالمستورد، فكل دينار يدفع، حتى من المال الخاص، يقتطع من الدخل العام، أي من عائد النفط.

ليس في قولي هذا دعوة للإفقار، ولا لحياة العوز، وإنما دعوة لعقلنة وترشيد الإنفاق في حدود حاجاتنا، وألا نخلق من الحاجات إلا وفق قدرتنا على إشباعها، والقدرة ليست مالية فقط.

إن مجتمعات كثيرة تعاني القهر، لأن مستوى استهلاكها يفوق جداً مستوى إنتاجها، نحن نغطي الفارق بعائدات النفط، لكن إلى متى؟

هكذا قائمة ترشيد الإنفاق يمكن أن تكون طويلة، سواء الإنفاق العام، إنفاق الدولة، كما إنفاق المواطنين.

3- إن ليبيا تعاني من التضخم الإداري، ليس هذا من زاوية عدد العاملين بالإدارة، بل من زاوية تعدد اللجان والإدارات، وتفكيك الإدارة العامة، والذي له تكاليف منظورة وغير منظورة تكون على حساب الخزانة العامة.

لقد طبقنا السلطة الشعبية بالتضخم الإداري التنفيذي، وتعدد الأجهزة والهيئات، وهذا أضر بالديمقراطية وأفسد الإدارة.

إن الديمقراطية المباشرة، هدية الثورة، تعني سلطة المؤتمرات الشعبية، هذه مهما كثرت يكون ذلك إيجابيا، على العكس الجهاز التنفيذي، والذي كلما تضخم وتعدد من حيث اللجان والإدارات والمؤسسات والهيئات، يضر بالسلطة الشعبية، ويميع المسؤولية، ويخاطر بأن يحل عمليا سلطة التنفيذي محل سلطة المؤتمرات الشعبية.

4- الاهتمام بمشروعات الصيانة والإدامة، وصناعة قطع الغيار. إن اللجوء المستمر إلى شركات الصيانة والإدامة الأجنبية، واستيراد كل قطع الغيار يمثل نزيفاً للمشروعات. وعبْ على واردات النفط، كما أن من أهم أسباب فشل تجربة الشركاء، في أحيان كثيرة، هو الافتقار إلى الصيانة وقطع الغيار، وضرورة الاستيراد، أو تكليف شركات أجنبية، وهما أمران ليس في مقدور الشركاء، وأرغم الخزانة العامة، عندما ما يتوقف مشروع لهذه الأسباب، على أن تدفع أجور الشركاء؟! مدفوعة في هذا بأسباب اجتماعية. هذا أيضا جعل المشروعات المملكة ظاهريا، تتحمل الخزانة تبعاتها عمليا.

العيب إذن ليس في مبدأ الشركاء، ثمة مشروعات في بلدان أجنبية تقوم على هذا المبدأ، وناجحة جداً، لكنه عندنا يطبق في ظروف وشروط تحول دون نجاحه.

5- دراسة ميدانية للمواد والخامات المتوفرة في ليبيا، وكل ما يمكن أن يكون موضوع استثمار اقتصادي حقيقي وفقاً لجدوى حقيقية.

إن إقامة مشروع يستورد مواده الخام، وآلاته، وأحيانا حتى عماله، لا يمكن أن يحقق الهدف منه، بل على العكس، يزيد أكثر في الاعتماد على عائدات النفط، ويجعل عدم إقامته أفضل.

إن التحدي الذي يواجهنا كبير جداً، لا يتعلق فقط بحياتنا نحن، بل أيضا بمستقبل ليبيا، بمستقبل أبنائنا، بلقمة عيشهم، بتعليمهم، بصحتهم، بعملهم.

فإما أن ننجح ونحول عائدات النفط إلى اقتصاد يعتمد على نفسه، وإما نعيش في ازدهار زائف، نأكل رأسمالنا، تحت رحمة تقلبات سوق النفط.. حتى نضوبه.

ليبيا المستقبل تنظر إلينا من وراء الزمان.

لقد رفض أجدادنا استعمار إيطاليا.. فهل نرفض نحن استعمار النفط؟

لقد تحدى أجدادنا الطليان.. فهل نتحدى نحن ثروة النفط؟

معمر القذافي يدق ناقوس الخطر، ينذرنا، يجسد أمامنا عملياً هذا المصير، إذا ما واصلنا الاعتماد على النفط..

فهل نشمر عن سواعدنا؟

تعليق على ندوة: تجنيب عائدات النفط والاقتصاد الليبي: رؤية مستقبلية. جامعة التحدي، سرت، 29/30- 4- 2003.

موقف (4)

فصل المقال في العمل والرأسمال

بالطبع الرأسمالية لم تعد الرأسمالية البدئية، فقد تطورت، وقدمت تنازلات واتقنت مناورات، ولا أحد يجهل ذلك.

والاشتراكية في مفهومها الأساسي لم تر النور بعد، لقد جرت محاولات وطبقت اجتهادات، ولا أحد ينكر ذلك.

مع ذلك ثمة تعريف للرأسمالية، وخصائصها، قد تبتعد عنه وقد تقترب منه وفق قوة المقاومة التي تواجهها. كما أن للاشتراكية تعريف وخصائص قد تقترب منها وقد تبتعد، لكنها تظل مطمحها.

إن ما يميز، في الأساس، الاشتراكية عن الرأسمالية، هو العلاقة بين العمل والرأسمال، الرأسمالية تفصل الرأسمال عن العمل، الرأسمال ملك الرأسمالي، أو رب العمل، بينما العمل ملك العمال. هكذا الرأسمال يستثمر بواسطة العمال، فيحصل الرأسمالي (المالك للرأسمال) على الربح، أو الفائدة، بينما يحصل العمال على الأجرة. الأجرة للعمال مقابل قوة العمل، الربح، أو الفائدة، لمالك الرأسمال مقابل الرأسمال.

هذا التوزيع لناتج العمل والرأسمال يوصف بأنه عادل، لأن المالك للرأسمال والمالك لقوة العمل يحصلان وفق ملكيتهما، وهو عادل حالما

يعترف بشرعية هذا الفصل بين الرأسمال والعمل.

ابتداء من اللحظة التي يفصل فيها الرأسمال عن العمل، أي الرأسمالي عن العامل، فإن النظام الناتج يكون رأسماليا، لايهم عندئذ عدد الذين يملكون الرأسمال ولا عدد الذين يملكون قوة العمل، وليس من المهم أن يكون الرأسمال ملكية فردية أو ملكية الدولة. من وجهة النظر هذه هذا لا يغير شيئا في العلاقة رأسمال – عمل، طالما أنها علاقة فصل.

مع ذلك ملكية الدولة أفضل من الملكية الفردية، في حالة أن الدولة أساساً وفعلا ديمقراطية، وهذا يعني أن العمال، فردياً، يحصلون على أجور، لكنهم جماعياً يملكون الرأسمال، باعتبارهم ملاك، ويمارسون عليه كل حقوق الملكية.

المشكلة إذن في الملكية الاجتماعية للرأسمال، ليست في الملكية نفسها، وإنما في افتقادها لنظام سياسي يجعل المالك يتصرف ويمارس كل حقوق الملكية في ملكيته. شكل الدولة المنتمي أكثر للنظام الرأسمالي، هو الذي أفسد نظام الملكية الاجتماعية للرأسمال.

مع ذلك الاشتراكية الحقة تقوم على وحدة الرأسمال والعمل، أي على إلغاء الفصل الذي يميز النظام الرأسمالي، من أجل أن العمل والرأسمال يشكلان وحدة واحدة.

الفصل بين الرأسمال والعمل لا يقتصر فقط على مجال النشاط الاقتصادي بل يمتد ليشمل المجال السياسي، ويظهر في الفصل بين مؤسسة الحكم والمحكومين، بين أولئك الذين في أيديهم السلطان السياسي

وأولئك الذين يتكبدونه.

الديمقراطية المباشرة، كما لا يجهل أحد، هي وحدة السلطان السياسي وأولئك الذين يمارس عليهم، حتى إن الحكومة والمحكومين يشكلان كلا واحد لا تمييز فيه ولا فصل بين حاكم ومحكوم، كل المجتمع حاكم وكل المجتمع محكوم.

هكذا النظام السياسي للاشتراكية، كما عرَّفناها، هوَ نظام الديمقراطية المباشرة، وإذا كانت الاشتراكية تعني وحدة العمل والرأسمال، فإن الديمقراطية المباشرة هي وحدة الحاكم والمحكوم. ولهذا فإن الاشتراكية تطلب الديمقراطية المباشرة، كما أن الديمقراطية المباشرة تقتضي الاشتراكية.

من غير المجدي الحديث عن ديمقراطية حقاً مباشرة طالما وجد الفصل بين الذين يملكون السلطان وبين الذين يمارس عليهم السلطان، وأيضا من غير المجدي الحديث عن اشتراكية حقة طالما أن وحدة العمل والرأسمال لم تنجز، وفي نفس الوقت من غير المجدي الحديث عن الاشتراكية طالما يوجد فصل بين الحاكم والمحكوم، ومن العبث الحديث عن ديمقراطية مباشرة طالما وجد الفصل بين الرأسمال والعمل.

لكن للوصول إلى هذا الهدف، أخذ الواقع بعين الاعتبار ليس مرفوضاً، "إذ من السخرية معالجة الواقع بإجراءات قانونية أو إدارية، بينما يتطلب الأمر إعادة التأسيس الاجتماعي". [1] هكذا توسيع قاعدة ملكية الرأسمال – المساهمة – تبدو إيجابية، تماما مثل توسيع قاعدة السلطان السياسي، لكنها ليست بعد الهدف النهائي.

توسيع قاعدة ملكية الرأسمال، وتعدد ملاك الرأسمال، يعني أن الرأسمالية لم تعد ماكانته، لكنها أيضا ليست بعد الاشتراكية، تماماً كما أن توسيع قاعدة السلطان السياسي، يجعلنا نقترب من الديمقراطية المباشرة، لكنه ليس بعد ديمقراطية مباشرة.

مع ذلك يجب ملاحظة أن السلطان أكثر أهمية وانتشاراً وتعقيداً من حيث توزيعه في المجتمع[2] من العلاقة التي تربط المنتج والمستهلك، العامل ورب العمل أو الرأسمال، أي العلاقة الاقتصادية عموماً، لذلك فإن أي خلل يحدث في العلاقة الاقتصادية يمكن أن يكون انعكاساً لعلاقات السلطان وتوزيعه. هكذا المشكلات الاقتصادية، وخاصة في توزيع الثروة، قد تكون مجرد مظهر لاختلال توزيع السلطان وعلاقاته، أي مشكلة سياسية.

صحيح التعامل مع الواقع لا يجب أن يكون دوقما طيقياً، لكن ذلك لا يجب أن ينسينا أو يحجب عنا الهدف المنشود.

هوامش:

1- معمر القذافي: الكتاب الأخضر ص 108 "إن الحاجات الضرورية للإنسان، من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية... وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً".

2- معمر القذافي: الكتاب الأخضر ص 5 "أداة الحكم – السلطان – هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية".

موقف (5)

علينا وليس عليهم؟!

إن مبدأ دولة الحد الأدنى، التي تقلص خدماتها، وإنفاقها الاجتماعي، ودعمها لقطاعات المجتمع، ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، وفي التنمية، من خلال القطاع العام، المطلوب تحريره. يبدو أنه لا ينطبق، ولا يجري الضغط من أجل الأخذ به، إلا على غير بلدان العالم الأول، الصناعي المتطور، ويبدو واضحاً أن الهدف هو إزاحة الدولة، كأداة يمكن أن تكون ديمقراطية، خاضعة للجماهير، وتقليص خدماتها وإنفاقها، من أجل تغليب النشاط الرأسمالي المحلي في هذه البلدان، حيث ضعفه البنيوي والتاريخي، يجعله غير قادر على منافسة الدولة، ومن خلال ذلك فتح الأبواب أمام الرأسمال العالمي، لأن إضعاف الدولة وقطاعها العام، مع تبعية.الرأسمالية المحلية، يزيل عقبة كأداة أمام الرأسمال العالمي، رأسمال بلدان العالم الأول.

الآثار السلبية جداً لمثل هذا الشكل من الدولة، في مجتمع متخلف، على استقراره السياسي، ومستقبل التنمية فيه، ليس فقط لاتهم العالم الأول، بل ربما مرغوبه، لإضعاف الدولة، بهدف فرض أنظمة أكثر طوعية لمطالب الرأسمالية المحلية التي لن تكون إلا وكيلة أعمال الرأسمالية العالمية.

إن حجة عدم قدرة الدولة مردود عليها. إذا الدولة غير قادرة فإن

المجتمع أيضا يكون غير قادر، وهذا يعني اختفاء هذا الإنفاق وهذه الخدمات، وليس تحريرها وخوصصتها. أما إذا كان المجتمع قادراً على خلاف الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة لا تحصل على حقوقها، وهذا لا يأتي من خلال دولة الحد الأدنى.

من الغريب أن العالم الأول، الصناعي المتطور، بسبب ثرائه وتطوره الاقتصادي، فيه المجتمع، قادر، نسبياً، على الإنفاق على نفسه وعلى خدماته دون الاستعانة بالدولة، أكثر، بما لا يقارن، من قدرة المجتمعات الأخرى، حيث التخلف الاقتصادي، والنقر النسبي، وضعف الرأسمالية المحلية، يجعل الدولة الوحيدة القادرة على تقديم خدمات ودعم حاجات المجتمع الأساسية، وحفز وتوجيه التنمية من خلال القطاع العام.

هذا ليس فقط من أجل إعادة توزيع للثروة، أكثر إنصافاً، وإنما أيضاً لأنه ضرورة قصوى. مع ذلك يجري الضغط لإبعاد الدولة، وتقليص إنفاقها الاجتماعي، وخوصصة قطاعها العام، بينما في بلدان العالم الأول، الثري، والمتطور، تقدم الدولة خدمات اجتماعية، تزداد أحياناً بقدر ما تتزايد البطالة وإدخال الآلية والتقنية العالية في جميع المجالات، والضغط الديمقراطي، كما أن الدولة تساهم بنسبة مهمة في النمو، وقطاعها العام أيضا يساهم بنصيب مهم في الدخل الوطني الخام. يكفي فقط الإشارة إلى حجم إنفاق الدولة على الصناعات العسكرية وعلى الجيوش، ودوره في تغذية وحفز النشاط الاقتصادي للسوق، بينما في البلدان الأخرى، كل إنفاق على السلاح هو فاقد، بالنسبة للاقتصاد

الوطني، لصالح اقتصاد العالم الأول.

ولكي يكون ما نقوله مدعوماً بالحجة، فإننا نورد إنفاق الدولة، في الولايات المتحدة، لأنها أكبر أنصار دولة الحد الأدنى عند الغير.

الإنفاق العمومي للدولة عام 2000 – 1788 مليار دولار.

- **الإنفاق العسكري:**

عام 75 = 5.8٪ من الدخل الوطني الخام.

عام 85 = 6.1٪ من الدخل الوطني الخام.

عام 90 = 385 مليار دولار.

عام 98 = 280 مليار دولار.

عام 2000 = 281.3 مليار دولار.

استغل بوش أحداث 9/11 وقرر زيادته بنسبة 15٪ فصار الإنفاق العسكري حوالي 329 مليار دولار.

الإنفاق العسكري الأمريكي يمثل ثلث الإنفاق العسكري في العالم.

- التعليم: عام 97 = 5.4٪ من الدخل الوطني الخام.

عام 2000 = 33.2 مليار دولار.

- الزراعة: عام 2000 = 75.7 مليار دولار.

قانون بوش دعم المزارعين عام 2002 = 6 مليار دولار.

دعم الصادرات الزراعية 312 مليون دولار.

بالإضافة إلى :

- دعم يقدم للمزارعين الذين يمتنعون عن زراعة جزء من أراضيهم.

- دعم مربي الحيوانات الذين يقلصون إنتاج اللحوم.

- دعم منتجي الحليب الذين يخفضون إنتاجهم.

- التجارة : عام 2000 = 7.9 مليار دولار.

- دعم الصادرات

- الدولة تدعم أيضا شركات عالمية بأكثر من 109 مليار دولار، عام 93 مثلاً :

شركات الزراعة الغذائية 29 مليار دولار

شركات سانكيست 17.8 مليار دولار

فان كالو – إنتاج النبيد 5.1 مليار دولار

حلويات مارس ام اندام 1 مليون دولار

ماكدونالد 465 ألف دولار

وثلاث شركات إنتاج قمح هي : كارجيل، كونتيتال، دوايفوس، تحصل على أكثر من مليار دولار لكل منها.

- توجد أشكال أخرى من دعم الدولة غير المباشر

- خفض الضرائب

- الإعفاء الضريبي

- زيادة الرسوم على استيراد بعض السلع مثلا 30٪ على الصلب المستورد، عام 2002.

- تقديم مساعدات مالية لبلدان أخرى، مشروطه بشراء السلع الأمريكية.

- دعم الإنتاج الغذائي الفائض باستخدامه سياسياً في علاقة الولايات المتحدة بالبلدان الفقيرة، هنا، في الحقيقة يختلط الأمر، هل هو دعم للمنتج الأمريكي من خلال البلدان الفقيرة، أم هو استخدام سياسي يرتب دعم المنتج الأمريكي؟

- الموظفون بالإدارة الاتحادية.

في عهد كلينتون تضم الإدارة الاتحادية، 100 ألف موظف أقل من الإدارات السابقة، لن تخيل الرقم الباقي بعد تقليص 100 ألف موظف!

- المساعدات الاجتماعية 230 مليار سنويا

- برنامج توزيع الغذاء مجاناً، لصالح حوالي 30 مليون شخص.

- برنامج التغذية المدرسية.

- قروض بدون فوائد.

- قروض لا تسترجع.

- دعم منظمات اجتماعية اتحادية منها:

- المتطوعون في خدمة أمريكا.
- برنامج خدمات الطلاب.
- برنامج خدمات كبار السن.
- جماعة السلام.
- الخدمة الوطنية للرعاية الصحية.

نصيب الدولة في الناتج الوطني الخام PNB – 94 – 2000 = 12.3٪ في النمو = 27٪.

العجز المالي عام 97 = 355 مليار دولار.

عام 2003 = 450 مليار دولار.

هذا العرض المختصر، القائم على الأرقام، يوضح لنا حجم وأوجه إنفاق الدولة على المستوى الاتحادي، ولا يغير من طبيعته، كونه موجه أكثر لخدمة قوى السوق، والشركات، ودعمها في التنافس العالمي. مع العلم أن إدارات الولايات، تقوم بنفس الإنفاق، تقريبا، خاصة في الجانب الاجتماعي، وباستثناء ما يتعلق بالاختصاص الاتحادي، الإنفاق العسكري مثلا. ويوجد بها موظفون بأعداد كبيرة، وتقدم الولايات أيضاً مساعدات ودعم في مجالات الصحة والتعليم والبطالة، ولمنظمات اجتماعية محلية.

السؤال هو:

لماذا هذه الضجة العالمية، حول الدعم الذي تقدمه بلدان أخرى

لشعوبها، في مجالات أساسية، كالغذاء، الصحة، التعليم، تفاديا للمشكلات الاجتماعية، ومن أجل حفز التنمية، وتوزيع أقرب إلى الإنصاف للدخل الوطني؟

ولماذا لا تضغط المنظمة العالمية للتجارة، على الولايات المتحدة، وغيرها من دول العالم الأول، لتقليص إنفاق الدولة الاتحادية، الولايات، البلديات، وتحجيم القطاع العام الذي يساهم، في الولايات المتحدة بنسبة 12.3٪ في الدخل الوطني الخام، و27٪ في النمو. خاصة القطاع العسكري وصناعاته، والذي يغذي الآلة الاقتصادية الخاصة، ويحفز الطلب في السوق، كما تفعل مع بلدان أخرى، خاصة من العالم الثالث؟ غير مهتمه بما يترتب عن تقليص خدمات الدولة والقطاع العام، من آثار اجتماعية سلبية لا تقارن بأي مكاسب مالية: أولها الفقر، والجهل واللامساواة، وآخرها الانفجار الاجتماعي؟

الجواب لأن الولايات المتحدة تحكم المنظمة العالمية للتجارة وتوجهها مع القوى الكبرى الأخرى. نسبيا، والتي نجد لديها، تقريبا، نفس الإنفاق.

المراجع (باللغة الفرنسية):

1- حالة العالم 2000 – لاديكوفيرت – باريس 1999.
2- دليل 2000 – اوتل – لامونت – باريس 2001.
3- ايمانويل تود – بعد الامبراطورية – فاليمارد – باريس 2003.
4- جيرمي ديفكين – نهاية العمل – لاديكوفيرت – باريس 1996.

موقف (6)

هل تنقلب الدولة على نفسها؟

البعض يروّج أن تقليص وظائف الدولة سوف يقلص من إنفاقها، وهذا سيكون في صالح دافعي الضرائب، إذ يعني هذا أن الضرائب أيضا سوف تخفض، والذي سيكون في صالح أداء اقتصادي فعال، تخفيض الضرائب يحفز على الاستثمار.

والبعض ينخدع بذلك، دون أن يسأل لصالح من تقلص الضرائب وكم نسبة الذين لا يملكون ما يستوجب دفع ضرائب؟ ودون النظر أيضا في أن فعالية الأداء الاقتصادي وآليات السوق، بطبيعتها، تهمل جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية، وأن الفعالية الموجهة بهدف الربح تزيح أعداداً هائلة من العاملين خارج سوق العمل.

أما المسؤولون السياسيون فإنهم يستبشرون بأن تقليص وظائف الدولة سوف يزيح عن كاهلهم مسؤوليات تؤرقهم، وستبقى للدولة وظائف بروتوكولية، يغدق عليها القطاع الخاص، للإنفاق على ما تتطلبه مظاهر السلطان السياسي.

وعموماً، سريعاً، كلعبة الحاوي، تختفي الأسباب التي تقدم تبريراً لتقليص دور الدولة، من سوء الأداء، والإدارة، والبطالة والفقر، والتبذير، لتحل محلها الفعالية الاقتصادية التي لا تعرف عاطفة، ويصير

ما يؤخذ على الدولة عجزها عن معالجة، أموراً طبيعية لا مفر منها في اقتصاد السوق.

السؤال عندئذ: لماذا نقبل سلبيات أداء السوق على أنها أمور طبيعية بينما نرفضها في أداء الدولة الاقتصادي، وتتخذ مبرراً لخوصصة القطاع العام؟

وهل سيتقلص الإنفاق العمومي حقاً أم أنه سوف يزداد؟

إذا أشرنا، باختصار شديد، إلى بلدان أخرى، غير الولايات المتحدة كأمثلة[1]، وإذا أخذنا ما ينفق على ثلاث قطاعات رئيسية: هي الإدارة، الدفاع، والتعليم، كمؤشرات على نسبة الإنفاق العمومي، من الناتج المحلي الخام، PiB عام 2000، دون أن يعني هذا عدم وجود أوجه وأشكال إنفاق عمومي آخر، رغم دعاوي تقليص الإنفاق، فإننا نجد:

- بريطانيا: الناتج المحلي الخام 1223 مليار دولار. تنفق منه على القطاعات الثلاث 8٪ أي حوالي 98 مليار دولار سنويا.

- ألمانيا: الناتج المحلي الخام 1780 م.د. تنفق منه على القطاعات الثلاث 8٪ أي حوالي 140 مليار دولار سنويا.

- فرنسا: الناتج المحلي الخام 1321 م.د. تنفق منه على القطاعات الثلاث حوالي 11٪ أي حوالي 145 مليار دولار سنويا.

- اليابان: الناتج المحلي الخام 3035 م.د. تنفق منه على القطاعات الثلاث 24٪ أي حوالي 488 مليار دولار سنويا.

- بلجيكا: الناتج المحلي الخام 231 مليار دولار. تنفق منه على

القطاعات الثلاث 7٪ أي حوالي 20 مليار دولار سنويا.

- إيطاليا: الناتج المحلي الخام 1167 م.د. تنفق منه على القطاعات الثلاث 6٪ أي حوالي 70 مليار دولار سنويا.

- النمسا: الناتج المحلي الخام 1744 م.د. تنفق منه 7٪ على القطاعات الثلاث، أي حوالي 122 مليار دولار سنويا.

- السويد: الناتج المحلي الخام 175 مليار دولار. تنفق منه على القطاعات الثلاث 14٪ أي حوالي 25 مليار دولار سنويا.

- النرويج: الناتج المحلي الخام 107 م.د. تنفق منه على القطاعات الثلاث 12٪ أي حوالي 13 مليار دولار سنويا.

هذا الإنفاق إذا قارناه بسنوات سابقة، فإنه يشير إلى ارتفاع وليس إلى انخفاض.

وإذا أشرنا إلى معدلات البطالة، في نفس العام، فإننا نجد:

ألماني: 9.1٪. كندا: 8٪. استراليا: 7.4٪. النمسا: 4.6٪. بلجيكا: 9.1٪. هولندا: 3.6٪. النرويج: 2.9٪. السويد: 7.5٪. بريطانيا: 6.4٪. أسبانيا: 17.3٪. فرنسا: 11.5٪. إيطاليا: 11.8٪. الدنمارك: 4.7٪. فنلندا: 10.8٪. الولايات المتحدة 4.3٪. روسيا 12.4٪.

التوجه العام، للبطالة، رغم بعض التذبذبات، يشير إلى الارتفاع وإلى الديمومة.

البطالة تكلف الاقتصادي الوطني مرتين: مرة كفرصة ضائعة، والتي

يمكن تقديرها بملايين ساعات العمل سنويا، ومرة أخرى عندما ترغم الدولة على تقديم أشكال مختلفة من المساعدات للعاطلين عن العمل. لأن البطالة، وإن كانت، ربما، لاتهم القطاع الخاص، إلا من حيث كونها قدرة استهلاكية معطلة، لعدم امتلاكها قوة شرائية، إلا إنها تهم الدولة جداً، وخاصة طبقة الحكم، ولا يمكن بأي حال أن تتغاضى عنها، حتى وإن رغبت في ذلك. نظراً لفقدان القدرة الاستهلاكية والتي تعني عدم قدرة أعداد هائلة، على إشباع الحاجات الأساسية، ونظراً لما يترتب عن تفاقم البطالة من تفاقم ظواهر العنف: الجريمة الإدمان، اختلال الأمن، والبحث عن أي سبيل لمجرد البقاء على قيد الحياة، وأثر ذلك على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة.

هكذا في مواجهة اقتصاد لايعرف عاطفة، ستبرز ظواهر، بنفس المنطق، لاترى في الجريمة إلا وسيلة عيش.

ظواهر العنف هذه، كلما تفاقمت البطالة، ازدادت شيوعاً، وتطلب ذلك الإنفاق على البوليس، وأجهزة الأمن، وبناء وتوسيع السجون، وإعالة أعداد هائلة من المسوجنين والسجانين.

هذا الإنفاق العمومي يتطلب أيضا مليارات الدولارات سنويا، دون الأخذ في الاعتبار آثار هذه الظواهر السلبية على النسيج الاجتماعي.

أضف إلى هذا أن للبطالة تكاليف سياسية بالنسبة لطبقة الحكم، تظهر في استبيانات الرأي، وتدفع حين الانتخابات.

هكذا فضائل الخوصصة المزعومة تتبدد، والفعالية الاقتصادية التي لا

تعرف عواطف، تتكشف تدمير اجتماعي، وغابة همجية يضيع فيها الهدف من الاقتصاد نفسه، ويتحول النمو إلى نمو بطالة وفقر.

مع ذلك حجم الإنفاق العمومي لن يتقلص، بل سوف يزداد، وليس تقليص الإنفاق هو الهدف الحقيقي لمزاعم تحرير الاقتصاد، الإنفاق العمومي سوف يغير وجهته فقط:

- بدون إنفاق الدولة على السلاح، الذي بلغ عام 1998، 745 مليار دولار، أي 2.6٪ من الناتج الخام العالمي.

- بدون إعاشة ملايين الأفراد، تحت السلاح، وحتى إشعال حروب لاستهلاك السلاح.

- بدون الإنفاق العمومي على الإدارة، والأمن، والسجون.

- بدون تقديم مساعدات اجتماعية لإعاشة ملايين العاطلين لا يمكن للقطاع الخاص الحياة.

وظيفة الدولة تصير توفير قوة شرائية لملايين العاطلين، وإنفاق هائل يصب في حفز الطلب الكلي في السوق لترويج الإنتاج وتحقيق أرباح الخواص.

الدولة هكذا عليها الانشغال بسلبيات تحرير الاقتصاد، دون أن تكون لها وسائل ذلك، بل عليها أيضا التدخل – وهو مرحب به- لإنقاذ شركات القطاع الخاص من الانهيار. لقد علمت، وأنا أكتب هذه السطور، أن الحكومة الفرنسية تدخلت بشراء 31٪ من شركة اليستوم، الفرنسية العملاقة، لإنقاذها من الانهيار مما جعل البعض يصف هذا بأنه

تأميم جزئي[2]، لقد فعلت هذا بفضل أموال الضرائب، لكن إلى متى تستطيع حكومة، مبعدة عن أي دور اقتصادي القيام بذلك؟

تحرير الاقتصاد، على هذا النحو، يعني استبعاد المجتمع، وجعل ما بقى من الضرائب في خدمة شركات القطاع الخاص.

من السذاجة أن يصدق أحد أن تقليص دور الدولة الاقتصادي يقود إلى رفاهية الجميع، هذه أكذوبة، إنه يقود إلى رفاهية قلة وتعاسة الأغلبية. إذاً الأغلبية المعنية لم تتمكن من ضبط أداء دولتها الاقتصادي، والمفترض أن الدولة تجسد إرادتها، فهل تستطيع ضبط القطاع الخاص، المتحرر من الدولة، أي من سلطان الأغلبية؟

بدون عواطف، وبعقلانية باردة، نعرف أن هذا سوف يضع على كاهل الدولة أعباء جديدة ومعقدة، لايجهلها كل من يعرف سلوك الرأسمال وقدرته على الإفساد، والتلاعب والاحتيال، وإن تجاهله مرتزقة — خبراء — بيع القطاع العام.

مع ذلك، رغم شعارات تحرير الاقتصاد، وأبعاد الدولة، وتقليص دورها الاقتصادي، فإن القطاع الخاص في مأزق حقيقي:

- إنه يريد التحرر من الدولة، لأنها، بفعل الديمقراطية، تكشفت أداة ليست طيعة دائماً، لينطلق نحو أهدافه دون عوائق ولا عواطف، مهما غلف هذا بشعارات براقة ومصطلحات جوفاء.

وهو يدرك أن السياسيين، في شكل الدولة الحالي، ممزقين بين اغراءات أموال السوق، التي تمول حملاتهم الانتخابية، وبين التكاليف

السياسية لمعاناة الأغلبية.

- لكنه في حاجة أشد للدولة. لأنه بدون سلطان الدولة وأدوات قمعها، لا يمكنه ترسيخ قواعده ولا البقاء.

من الواضح عندئذ، أن الدولة التي يحتاجها، لن تكون ديمقراطية، هكذا حالما خمدت نيران المعركة بين الرأسمالية والاجتماعية التوتاليتاربع لصالح الأولى، بدأت هذه معركتها ضد الديمقراطية.

بالطبع لا ننكر سلبيات القطاع العام، ولا أداء الدولة الاقتصادي السيء، لكن ما وراء مزاعم تحرير الاقتصاد، وسلبيات القطاع العام، وسوء الأداء الاقتصادي للدولة، فإن هدف المعركة هو الاستيلاء على الدولة، باستخدام الدولة نفسها.

على كل حال، بغض النظر عما يطرح في مسألة القطاع العام، وأداء الدولة الاقتصادي، وإنفاقها، وايا كان الموقف، فإن المسألة في جوهرها تتعلق بشكل الدولة نفسها، وليس فقط مسألة اقتصادية، إن التغيير في الدور الاقتصادي للدولة، لا يمكن أن يتم دون تغيير في الشكل السياسي للدولة.

صحيح الآن لا يوجد من يصرح، علناً، بأن الهدف تغيير الشكل السياسي للدولة، الرأسمالية أشد خبثا من أن تفعل هذا، في كل مكان، وكثيرون، يعلنون، بكل وقاحة، التزامهم بالديمقراطية، بل وأيضاً نشرها عالمياً، ولا يخجلون من تبرير سلوكهم ودعواهم بأنه لصالح الديمقراطية وتوسيع قاعدة الملكية الاقتصادية "من ملكية عامة تخص كل

الناس إلى ملكية بضعة أفراد؟!"، ولا يترددون في استعارة مصطلحات مفرغة من محتواها: ملكية جماعية.. نشاط أهلي. الهدف المعلن التخفيف من أعباء الدولة ومن أجل أداء أفضل. لكنها ليست إلا مرحلة، حالما تنجز سوف تطرح المرحلة التالية نفسها: الشكل السياسي للدولة.

قبيل الثورة الفرنسية عام 1789، تركت البورجوازية، المالكة فعلا للثروة، كأمر واقع، الملك يبذر وينفق، ولم تبخل عليه بالقروض وغيرها. حتى إذا تورط جيداً، وأفلست الخزانة، ولجأ الملك إلى مجلس الطبقات يطلب تمويل الخزانة، اشترطت البورجوازية ذلك بالمشاركة السياسية، والرقابة على إنفاق الدولة، لتنشأ، هكذا دولة الديمقراطية الشكلية، التي يتحكم في آلياتها الرأسمال، رغم حق الاقتراع العام المؤسس للدولة.

إن الذين يتحمسون لتقليص دور الدولة الاقتصادي، إذا كانوا يجهلون، فيجب أن يدركوا أن هذا لن يتم دون إعادة النظر في دور الدولة السياسي أيضا.

إذا افترضنا حسن النية، وسلمنا بسوء أداء الدولة الاقتصادي فإن أداء الدولة لوظيفتها السياسية ليس أقل قصوراً أو تقصيراً، المسألة عندئذ تتعلق بإصلاح الدولة، وضبط آلياتها، والرقابة على أدائها، بتفعيل الديمقراطية، مما ينعكس إيجاباً على أداء الدولة الاقتصادي والسياسي معاً.

إن حجة تخلف الإدارة الاقتصادية تنسحب على الإدارة السياسية أيضا، فمن أين سيأتي القطاع الخاص بإدارة متقدمة؟ هل سيسلم الاقتصاد لإدارة أجنبية؟ وهل ينسحب هذا على الإدارة السياسية أيضا؟.

أما إذا افترضنا سوء النية، فإن تقليص دور الدولة الاقتصادي، هو مجرد مدخل، أو مرحلة أولى، في الاستيلاء على الدولة، وإعادة تأسيسها وفق معطيات السوق.

لنكن واضحين، المسألة ليست اقتصادية محضة، إنها الدولة نفسها، ويجب أن يطرح الأمر على هذا النحو، لأن تقليص دور الدولة هو، قبل كل شيء، قرار سياسي.

لكن إذا طرح الأمر على هذا الوضوح، هل يقبل الناس، في كل البلدان، أن تعود دولتهم إلى خدمة الرأسمال وليس خدمتهم؟ لتفادي هذا الوضوح، يريد البعض، ببساطة، أن تنقلب الدولة على نفسها في غفلة من الناس.

هوامش :

1- سبق تناول الموضوع في مقال سابق.

2- شركة اليستوم متخصصة في الاتصالات والمواصلات، تواجه خطر الانهيار تدخلت الحكومة بشراء 31٪ منها لإنقاذها من الانهيار.. 6 – 8 – 3. R.F.I

3- بالنسبة للإحصائيات أنظر :

- دليل 2002 – نشر لاديكوفيرت – باريس 2001.
- حالة العالم 2000 – نشر لاديكوفيرت – باريس 1999.

موقف (7)

الوحدة العربية

ديمقراطية القاعدة.. وجامعة عربية إطاراً

ربما ليس في الموضوع جديد، رغم تراكم الأحزان والأحداث ورصيدنا من الكوارث والنكبات، لكني سأدلي بدلوي، لعل في البئر لا يزال بعض الماء.

إن أخطر التحديات التي تواجهنا كعرب، تأتي من داخلنا، من بعض منا، أكثر مما تأتي من خارجنا.

بعد عدة عقود من الاستقلال، وأعلام ترفرف على دول ذات سيادة، من الصعب الاستمرار في إلقاء المسؤولية على الاستعمار وتحميله أوزار شتاتنا وضعفنا.. ومحنتنا، الاستعمار ليس بريئا، بكل تأكيد، لكننا أيضا مذنبين.

آن لنا أن ننظر في أنفسنا، ... وفي أنفسهم ألا ينظرون...؟!

لقد انتصرنا، ربما في الجهاد الأصغر، ضد الاستعمار، هاهي الأعلام ترفرف بمختلف الألوان، لكن يبدو وأننا تخاذلنا في الجهاد الأكبر..

قبعنا خلف أسوار السيادات الوطنية وامَّنا فأطمأنينا فنمنا..

واعتقدنا أن الرعاة يبعدون عنا الذئاب.

العروبة ليست خياراً مطروحاً علينا بين عدة خيارات، إنها قدرنا، وجودنا نفسه، الذي لا يمكننا التنصل منه حتى وإن أردنا حتى وإن عانينا الإحباط، وخذل بعضنا بعضاً. إن الذين يعلنون كفرهم بالعروبة، ربما هم أشد انتماء وأشد ألماً وإحساساً بمحنة العروبة.

هذا الانتماء، الذي لا مفر منه، ولا بديل عنه، والذي يجمع أبناء الأمة من المحيط إلى الخليج الدامي، يقابله تشتت وتمزق في دويلات قزمية، ليست قادرة على الحياة نداً لتكتلات كبرى، وفي وجه عاصفة العولمة الاقتصادية.

لقد حاولنا الوحدة مرات ومرات.

لكن محاولات جمع هذا الشتات، حتى الآن فشلت، ورسخت التشتت، ربما، أكثر من قبل.. حتى صارت أراضي عربية ذات سيادة قواعد عدوان على أراضي عربية أخرى ذات سيادة؟!

هل المحلولات حركتها العاطفة.. والانفعال، والاعتقاد بأن وحدة العرق والثقافة، وحتى الجغرافيا تكفي للعثور تلقائياً على الوحدة المفقودة.. ولأنها على حق، وتطلب ما هو شرعياً لم تبال كثيراً بالواقع، واستهزأت بالنظم الحاكمة، ووثقت ربما أكثر مما يلزم بشعوب مكبلة، تسوقها السيطان كالقطعان.. وبدلاً من الوحدة وقع الإحباط..

اليوم الدم المراق في العراق يعيد إلى الأمل الحياة، وينهض فينيكس من الرماد..

دعونا إذن نحكم العقل، وبرودة المنطق، وأن نواجه الواقع بكل

مرارته دون يأس بالغ ولا تفاؤل ساذج..

لقد أردنا الوحدة العربية، لكننا فعلنا من خلال دول ذات سيادة، وفي هذه الدول نفسها العقبة الكاداء في طريق الوحدة.

كل دولة عربية ذات سيادة، وكل ملك رئيس أمير غير كفؤ حتى لسوق الحمير، هو الأمر الناهي فيها، عندئذ لم تكن جامعة الدول العربية غير نادي رعاة القطعان.. فهل نلوم الجامعة هذه على ما لا تملك أن نلومها عليه؟

إذن عندما نطلب الوحدة، علينا البداية من الداخل، من كل قطر عربي..

هل الدول العربية ذات سيادة حقاً؟!

كل دولة تتحجج بسيادتها، وتقرر سياساتها، وتضع توجهاتها، وتبني علاقاتها، وتعقد تحالفاتها، مع الأجنبي ومع البلدان العربية الأخرى فتتواجه الجيوش العربية من أجل بئر. أو من أجل حدود.

وتحتج دولة دخول طائرة عربية مجالها الجوي عرضاً، ويسحب السفراء بسبب كلمة.. وبدون مبرر تغلق الحدود!

وحين يختلف الحكام يصير الكيد على المواطنين، والتنافس على النفوذ قضى على الاتحاد المغاربي.

كم يسرنا أن نكون مواطني دول ذات سيادة، وعلم، وصوت في نادي الأمم المتحدة.. ربما هذا لا يغير هويتنا العربية.. لكن هل هذه حقاً سيادة؟

- بسبب حجم الدول القزمية التي نكونها.

- ولأن السيادة منتهكة من الداخل، حيث المواطن مستعبداً مستبعداً عن كل ما يوجه سياسة دولته، فاقداً حقوقه كمواطن ليكون مجرد رعية..

- انتهاك السيادة من الداخل يسهل انتهاكاً من الخارج.

سيادة الدول هذه ليست سيادتنا، إنها سيادة الحكام علينا، ذلك يجعل السيادة المزعومة وطنية، عقبة أمام وحدة العرب في كيان قومي قادر على الحياة، وتنتج دولا ضعيفة يسهل انتهاك سيادتها من الخارج.

إن الدولة التي تقوم على انتهاك حق المواطن السياسي، إنما تنتهك أساسها نفسه، وشرعيتها نفسها، مما يفقدها القدرة على مواجهة أي انتهاك أجنبي لسيادتها، ويفقدها صفتها كدولة، ويضعنا في مأزق:

إذا قاومنا الأجنبي فمن أجل سيادة الحكام علينا، وإن تخلينا نكبنا بالاحتلال وفقدان الأوطان.

هل نترك لقوى أجنبية أن تجعل من دمقرطتنا قميص عثمان؟!

هكذا بعد التضحيات فزنا بدولة، ويالها من دولة؟! وإن كانت قوية على مواطنيها، تعد لهم ما استطاعت من بوليس، إلا أنها ضعيفة ضائعة في مواجهة الأجنبي.

ونحن العرب نتمزق: بين انتماء لا تحده السياسة ولا تعيقه البوابات، وسيادات تجعلنا غرباء في بلادنا الواسعة..

نحن العرب نتمزق بين واجب الدفاع عن وطن بدون حدود لكن تنتهك فيه حقوقنا، وبين سيادات قطرية تحيلنا أغرب من الغرباء. إذا قاومنا الاحتلال الأجنبي فلمصلحة سيادة الحكام علينا، وإذا تخلينا منينا بالاحتلال وضياع الوطن.

بالطبع في مواجهة العدوان الوطن أغلى، ولا مجال لتصفية الحسابات مع حكامنا.

لكن علينا، مع ذلك، مواجهة واقعنا، قبل فوات الآوان، في كل قطر عربي، وأن نسأل جديا: هل نحن سادة في أوطاننا؟

هل السيادة الوطنية حقاً سيادتنا؟

أخشى أن الجواب يكون سلباً.

هذا يتطلب أولاً كفالة الحق السياسي، لكل مواطن عربي، نحن في حاجة لدولة تخشى المواطن أكثر مما تخشى الله، الأمر ليس سلوكاً شخصياً، إنه نظام سياسي.

لقد طلبنا الوحدة عن طريق خاطئ، طلبنا من الرعاة الوحدة فاختصموا حول القطعان..

إذن دعونا نسلك طريقها المضمون... الديمقراطية أولا.. العربي، في كل قطر عربي، إذا ما كان له القرار، وإذا ما كان له محاسبة حكوماته، وتوجيهها، والسيطرة عليها، فلن تحيد عن طريق الوحدة العربية. عندما يكون الشعب حاكما أبديا، وليس الحكام مدى الحياة، فإن هؤلاء لن يجدوا مصلحة ضد الوحدة.

بالنسبة للشعب العربي في الوحدة مصلحة الجميع، العامل – الطالب الفلاح، التاجر، الصانع، أرض الوطن واسعة، كل يجد فيها رزقه، لكنها ضد مصلحة الحكام أو إقطاع العصر الحديث، إذن علينا ألا يكون هناك حاكما مدى الحياة، علينا تأسيس سلطة الشعب.

اليوم الأخطار والتهديدات ليست افتراضية، لننظر إلى فلسطين قبل العراق، وغداً غيرهما...

الوحدة لم تعد مطلب عاطفي، يشدنا إليه الحنين ويغذيه خيال الشعراء..

ولنسأل أنفسنا : ماذا تفيدنا سيادات منتهكة من الداخل ومن الخارج؟

ماذا تفيدنا دويلات تتسول الحياة؟

ماذا تفيدنا أوطان أضيق علينا من السجن؟

وحدود تقطع أوصال أرحامنا؟

علينا أولا أن نستعيد سيادتنا التي يصادرها الحكام، ملكية خاصة، ليساوموا عليها الأجنبي، وأن نؤسس سيادة، وإن تجاوزت السيادات الوطنية، فإنها تحقق السيادة العربية، وتجعل الدفاع عنها واجباً قومياً.

إن ما نخسره في التنازل عن سياداتنا الوطنية، إن كان ثمة ما نخسره، نربحه في سيادة قومية.

الخيار الذي يتضح مع أحداث هذه الأيام، ليس فقط أن نكون عرباً أولا نكون، التنصل من العروبة لن يدفع عنا التهديدات، وإنما أن

نتمسك بسيادة منتهكة في الداخل ومن الخارج، أو أن نؤسس سيادة، وإن تجاوزت السيادات الوطنية، فإنها تحقق سيادة الأمة.

الخيار الجدي هو: أما سيادة أصلا منتهكة أو سيادة عربية أن نتنازل لبعضنا من أجل سيادتنا معاً، كخير أمة أخرجت للناس، وأما أن نتنازل عنها جميعاً للأجنبي... الوسط مرفوع..

حتى اليوم لكل دولة عربية سياستها، وعلاقاتها، وتحالفاتها والذي يتناقض جذريا مع مطلب الدفاع العربي المشترك، حرب الخليج الثالثة، العدوان على العراق، بعد محنة فلسطين، لا تترك مجالاً للشك، ولا يمكن لأي دولة، عندما تقع في مأزق، بسبب مزاعم سيادتها، أن تطالب بتفعيل الدفاع العربي المشترك، وجودها نفسه أهال عليه تراب القبر، ورمى بالقمة إلى القمامة.

ماذا جنينا نحن العرب من هذه السيادات؟

كرامتنا دنست

حريتنا قمعت

أعراضنا انتهكت

أرضنا سلبت

حقوقنا ضاعت

وثرواتنا نهبت

أي سيادة هذه؟ لا تحفظ كرامة، ولا تحمي حرية، ولا تدافع عن أرض، ولاترد معتد عن عرض، ولا تصون ثروة، ولا تعيد حقوقاً..!

إذا تحجج الحكام بالسّيادة الوطنية، فالتكن سيادة المواطنين لا سيادة

الحكام على المواطنين، لقد قادنا الحكام إلى المهالك وباسم هذه السيادة انتهكت السيادة..

أما جامعة الحكام العرب، المسماة تأدباً جامعة الدول العربية، فقد انتهى عمرها الافتراضي مع النظام العالمي القديم، على انقاضها يجب أن نؤسس جامعة الشعب العربي، جامعة العرب، أداة سيادة عربية.

أمتنا العربية لم تكن يوماً في حاجة إلى أبنائها أكثر منها اليوم، إنها في محنة، تقودها نظم فاسدة إلى الهاوية، البترول عندها أغلى من الدم العربي، وأمن أموالها في أوروبا أهم من أمن مواطنيها... قدرنا أن نكون عرباً، لم يفرض علينا وليس من اختيارنا، إنه وجودنا نفسه، وعلينا تحمل كل تبعاته، وفي أحلك الظروف يكون مصدر فخرنا:

عرب رغم الداء والأعداء والأنواء

عرب وإن تكالبت علينا الذئاب

عرب من المهد إلى اللحد..

النظام العالمي القديم انتهى، ومعركة النظام العالمي الجديد تُقرع طبولها، وفي اثون المعركة لا نعرف عن أي نظام سوف ينجلي غبارها..

فلنعلن معركة النظام العربي الجديد.

لانظام دول..

لانظام حكام..

بل نظام الشعب العربي متجسداً في جامعة عربية.

موقف (8)

السلطان... وعبدة الشيطان

وأنا أشاهد، عبر الفضائيات، تماثيل صدام حسين يطاح بها، وصوره تداس بالأقدام، رغم أن البعض وصف الفعلة بالأوباش والغوغاء، الذين استغلوا الكارثة التي حلت بالعراق، فعاثوا نهباً وسلباً وتخريباً، إلا أن هؤلاء هم، ربما، من بين الذين هتفوا له طويلا: بالروح بالدم نفديك ياصدام! تذكرت عندئذ حواراً مع معمر القذافي، في بوهادي، بسرت، 87/11/8، غداة الإطاحة بنظام بورقيبة، في 87/11/7م والذي سمى بعد ذلك تغييرا، لا هو انقلاب ولا هو ثورة.

كان القائد مهموماً، متألماً. ليس بالطبع حزنا على بورقيبة. فهذا لم يترك سببا للحزن عليه، ولا حسنة يذكره بها، وليس لموقف من النظام الجديد، ما يشغله ويؤلمه أمر آخر، ماوراء سقوط بورقيبة: كيف أن الآلاف الذين هتفوا لبورقيبة، طوال سنوات حكمه يهتفون اليوم لمن أطاح به؟

هل تكذب الجماهير؟ هل تمارس النفاق والخداع؟

ما يشغل القذافي لم يكن ذا علاقة بالنظام القديم، ولا بالنظام الجديد، إنه يطرح مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكومين، حيثما وجد حاكم ومحكوم، هل يعقل أن المحكومين يخدعون حكامهم؟ يهتفون لهم

ويبايعونهم، ثم لا يترددون لحظة فيفعلون الشيْ نفسه مع من يطيح بهم ويحل محلهم؟ إذن ياويل الحكام من خداع الجماهير ونفاقها!

ولماذا تخدع الجماهير وتنافق حكامها؟

وكيف للحكام الوثوق في الجماهير وقد شاهدوا مصير من أطاحوا بهم؟

هذه الملاحظات واقعية جداً، وتلك أسئلة جديرة بكل اهتمام: لماذا الجماهير تهتف لكل من يتولى السلطان؟ ولماذا تتخلى عمن هتفت له حالما يطاح به؟

الجماهير عبدت نابليون غازيا، فاتحاً، ثم تجاهلته وحيداً في منفاه.

وهتفت لموسوليني ثم مثلث بجثته ميتاً.

وسارت خلف هتلر، ثم تنكرت له حالما اختفى، ورفعت ستالين فوق أعناقها، إلهاً، ثم لعنته ميتاً، وهتفت لعبد الناصر، واستقبلت السادات عائداً من زيارة العار.

وأقامت التماثيل لصدام ثم داستها بالأقدام.[1]

هل فعلت كل هذا نفاقاً وخداعاً؟

لأول وهلة يبدو أنه كذلك، لكن ما وراء الظاهر تكمن الأسباب. هل كان بإمكان من ليس مع حاكم الأمس، أن يعلن موقفه في وجوده، دون أن يخشى على حياته؟ وهل لمن ليس مع حاكم اليوم إلا أن يهتف له؟ عندما تغيب الحرية لن نعرف أبداً من مع س ومن ليس مع س الجماهير

لم تكن حرة في هتافها بالأمس، وهذا لن يعترض عليه أي حاكم جديد، والذي يتخذه مطية، لكن هل كل الجماهير حرة في هتافها اليوم؟

الأمر إذن ليس نفاقاً ولا خداعاً، إنه غياب الحرية..

إذا كانت الجماهير تكذب، أو تخادع، أو تنافق، فلأنها أرغمت "من أجل البقاء على قيد الحياة أن ترقص بلا حياء"[2] أن تهتف بلا قناعة، وأن تسبح بلا إيمان، وأن تمجد بلا احترام حتى السفاهة. هل نلوم الجماهير أم نلوم من افقدها الحياء؟

غياب الحرية يجعل الجميع مع الحاكم، مهما تغيرت أشخاصه، ودائما: مات الملك يعيش الملك، أياً كان اسم الملك، إنها إذن تهتف للحاكم وليس لشخص الحاكم. الحاكم إذن يخدع نفسه..

ما تعبده الجماهير خوفاً، لم ينف إلى سانت هيلانة، ولم يختف مع هتلر، ولم يمت مع موسوليني، ولم يسقط مع ستالين، ولم يدفن مع عبدالناصر، ولم تطاله الرصاصات التي قضت على السادات، ولم يطح به مع تماثيل صدام..

النظام، فيما وراء هؤلاء، ليس إلا سلطاناً، مهما تغيرت أشخاصه، علاقته بالجماهير لا تتغير: القمع..

عندئذ ماذا يهم الجماهير ذهاب س ومجيء ص، القمع هو نفسه وإن أختلف فاعله؟

أما بعض الأوطان فقد صارت سجناً كبيراً، فمن ينتمي لسجن؟ من يحب سجنه وسجانه؟ من يدافع عن سجنه وسجانه؟ الانتماء للحاكم

حل محل الانتماء للوطن، الحاكم غيب الوطن وقضى على الانتماء، ألا نرى ونسمع أوطاناً، حيث يعيش الملايين تنسب إلى الحكام؟ فيقال وطن س وطن ص. وسأعفي نفسي من ذكر الأسماء، لأني أخشى الحكام حتى وإن كنت خارج أسوار سجونهم.. لكن أيديهم طويلة.

الحكام يريدون شعوباً لا تفكر، لا تدبر، لا تسأل ولا تناقش، وغير معنية بشؤونها، ربما إفراط الحكام في حب شعوبهم، جعلهم يعفونها من التفكير والتدبير، ليجعلوا منها قاصرة في حاجة إلى أوصياء.

لقد وعدو شعوبهم بكل شيء، حتى بالراحة من التفكير وعناء التدبير، ولم يطلبوا منها، في المقابل، إلا أمراً زهيداً وبسيطاً: الطاعة والهتاف.. والذي يعني الخضوع للسلطان بدون ضمان، والتضحية دائماً باليوم في سبيل غدٍ يظل دائماً غداً.. حتى حاكم جديد!

هكذا الذين وعدوا شعوبهم بالجنة، لم يصنعوا دولة، بل أقاموا سلطاناً، غدرهم في هذا أن الدولة تعيق، آلتها ثقيلة، وحركتها بطيئة وهم يستعجلون الوصول بشعوبهم إلى الجنة، عبر مسارب تختصر الطريق، وتقرب سريعاً اليوم السعيد في الجنة الموعودة.

لكن اختصار الطريق ضيع الطريق، ومحل السعادة عم الشقاء، وبدل الجنة كان الجحيم.

إذا كان السلطان ضرورة، فإن الدولة هي كبح جماح السلطان، سلطان بدون دولة لن يكون إلا شخصياً وفردياً، ومن انتظار كل شيء حصلت الشعوب على اللاشيء.

إن أسوأ دولة هي دولة لا تعي ذاتها كدولة، وبالتالي لا تدرك حدودها، فتكون سلطانا بلا حدود، والذي هو طغيان ويحق للويس الرابع عشر أن يعلن: الدولة أنا..

لكن الحاكم يصير قِرد الملوك، يجسد سلطان مطلقاً، الجماهير تهتف لهذا السلطان الذي يرهبها على يد الحاكم ويرهب الحاكم أيضاً الحياة في ظل طغيان السلطان تلغي العقل، وتدمر الأخلاق، ولماذا تعقل الجماهير؟ لماذا تفكر؟ ولماذا الأخلاق؟ أدوات الحاكم تلغي الحاجة للأخلاق، وتحل الإلزام محل الالتزام، والسلطان يخشى الجماهير، يخشى أن تفكر وأن تعقل، ولا يطلب منها إلا أن تهتف، الجماهير تهتف إذن هي موجودة، الهتاف مبرر وجودها..

لقد دمر السلطان الانتماء للوطن، هذا ليس إلا مزرعة السيد الحاكم، وليس للجماهير الانشغال بأموره، فهو لا يخصها، عليها فقط القناعة بفضلات السلطان.. حين يرضى..رفقه القذافي، شاهدت في أحد البلدان، الناس، في أسوأ الظروف المعاشية، تسبح بحمد الحاكم، وكل أملها أن يرضى السلطان..

إذن ماذا يغير تغير الحكام، إذا كان دائماً هناك حاكم، ودائماً يموت الملك ليعيش الملك، وإذا كان المطلوب من الجماهير فقط الهتاف؟

هذا أرتد سلباً على الحكام أنفسهم، يعتقدون الهتاف حقاً انتماءاً، وإخلاصاً وقناعة، وإن الجماهير خلفهم تشد أزرهم، صادقة في شعاراتها، جادة في هتافاتها، لا تتردد في بذل الروح والدم فداءا لهم. فينخدعون بقوة وهمية، ويتمادون في طلب أهداف، قد تكون، في ذاتها

مشروعة، وفي صالح الجماهير، لكن في غياب الجماهير ورغماً عنها..

لقد هتفت الجماهير لعبدالناصر طويلا، واكتضت المنشية، وميدان التحرير بالجموع الهادرة، وشقت عنان السماء الهتافات المدوية، لكن نكسة 67 كشفت لعبدالناصر الحقيقة المرة، الجماهير لا حول لها، ليست إلا حناجر، تهتف بما تلقن، وأحيانا بما لا تعي.. أليست معفاة من التدبير، ممنوعة من التفكير؟!

وعندما تنحى عبدالناصر غداة النكسة، خرجت الجماهير إلى الشوارع رافضة، وعندما مات غصت الجماهير بدموعها، ولطمت وجوهها، أقرب إلى يتامى فقدوا ولي أمرهم!

كم ألمني ذلك، ليس كرهاً في عبدالناصر، ليس لأن موته لم يحزنني، لكن هذا الذعر أمام المستقبل، هذا الخوف الذي انتاب الجماهير، فخرجت تولول خلف نعش عبدالناصر، يعني أنه ترك قُصَّرا لا يستطيعون الاعتناء بأنفسهم، وتدبير شؤونهم، لا غرابة إذن أن يظهر أب جديد.. ولي أمر جديد، ولا غرابة أيضا أن تهتف الجماهير للجديد.. وأن يعلن البعض عودة الوعي.. إنها متطلبات الجديد..

وعندما عاد السادات من زيارة العار، كانت طريقه تغض ربما بنفس الجماهير، والسماء تصدح بنفس الهتافات: تغير الاسم أما الوعي فلا زال غائباً.

عبدالناصر والسادات يبدوان متناقضين، تناقض المقاومة، رفض الهيمنة، وإرادة العدالة الاجتماعية، ووحدة الأمة العربية، مع

الاستسلام والخنوع، وتجاهل العدالة، وتخريب وحدة الأمة.

لكن وراء هذا التناقض الظاهري وحدة جوهرية: السلطان.

لاشك عندي أن الفارق كبير بين طموحات عبدالناصر وانبطاحات السادات، ولم تكن الجماهير مع الانبطاح المسمى انفتاحاً، لكن طموحات عبدالناصر تقررت في غيابها، مثل انبطاحات السادات، الجماهير لم تر.. الاثنين إلا سلطاناً يمشي على قدمين!

الجماهير لا ترى وراء هذه التغيرات إلا السلطان، قائماً كالسيف على أعناقها، أياً كان اسمه في سجلات البلدية، ويستوي أن كان يطلب عدلاً أو يفرض ظلماً..

عندما تغيب الحرية، ويسود السلطان، يصير كل شيء سواء..

السلطان يتقمص الحكام، يعطونه جسماً، والحاكم أياً كان اسمه، كراكب الأسد، يخيف غيره وهو أول من يخاف. والجماهير حين تهتف وتسبح بحمد الحاكم، فإن عيونها لا ترى إلا السلطان، فهو الثابت وراء المتغيرين..

التقيت يوماً بأحد عبدة الشيطان، الحوار قادني إلى معرفة عقيدته هذه، سألته مستغرباً: كيف يعبد الشيطان وهو الشيطان، بكل ما يتصف به من ظلم وشر وقسوة.. إلخ من قائمة الرذائل والشرور، ويترك عبادة الله الرحمن.. الرحيم.. العادل.. الغفور... إلخ من قائمة الأسماء الحسنى؟

قال لي: في سؤالك الجواب، نعبد الشيطان بالضبط لأنه شيطان يتصف حقاً بكل ما ذكرت، فتخشاه، ونتقرب إليه، لأنه ظالم قاس لا

يرحم، محاولين رضاه، وأبعاد شره، بينما نعرف أن الله عادل، لا يظلم، رحيم لا يقسو، غفور لا ينتقم، ولا يُخشى الظلم إلا من ظالم..

ثم استطرد وضرب مثلا: لو كان هناك حاكم ظالم، قاس لا يرحم، تخشى ظلمه وطغيانه، لا يروعه ضمير، ولا تمنعه أخلاق، وهناك حاكم عادل، رحيم، ضميره يمنعه ظلم الناس، وأخلاقه تحول دون طغيانه، فإلى أي منهما تتقرب، وتتوسل وتقدم القرابين؟

بالطبع يمكنك حب الثاني، وأن تحترمه وتعظمه، فهو يستحق ذلك، لكن عليك خوف الأول، وأن تخشى جبروته وانتقامه، وبما أن الاحترام والحب ليس الخوف، ومن تخافه، في الحقيقة، لا تحبه، لذا نحن نحب الله ونجله، ونقدسه، ونطمع في رحمته، لكننا نعبد الشيطان ونتقرب إليه، ونظهر له ما يبعد عنا شره.

السلطان ليس إلا هذا الشيطان، تخافه الناس ولا تحترمه، وتتقدم له بالقرابين حتى تبعد شره.

هكذا مادام الحاكم يركب أسداً، فلن يعرف أبداً حقيقة مشاعر من حوله، إنه ربما يعتقد أنهم يحبونه، بينما هم يخافونه، أو يخافون الوحش الذي يركبه، فيسترضونه بالهتاف كما يسترض الشيطان بالقرابين..

السلطان ليس إلا هذا الشيطان، عندما يخرج عمن صنعوه، وبالقوة أمدوه، فيخرون له ساجدين، مظهرين ما يبعد عنهم سطوته، يخشونه ولا يحبونه، يخافونه ولا يحترمونه. كل حاكم يسكنه هذا الشيطان، ليس إلا تجسيد للسلطان، يعطيه صوتاً آمراً، وبدا منفذة، لكن السلطان

يتحول فيتقمص غيره حالما يستهلكه، والجماهير لا ترى إلا السلطان، رغم تغير أسماء الذين يسكنهم.

هل فهمنا لماذا تهتف الجماهير لما يبدو تناقضات؟!

الجماهير تهتف للسلطان، كما يريد وبما يريد السلطان، لا يهمها من يسكنه هذا السلطان.

الحاكم أياً كان أسمه في سجل البلدية، كراكب أسد، يخيف الآخرين، وهو أول من يخاف.

علينا إذن ترويض هذا الوحش، حتى لا يكون ثمة من يخيف ولا من يخاف..

لكن ركوب الأسد يبدو أسهل من ترويضه..

لهذا يتوالى الحكام..

وتستمر هتافات الجماهير.. بكل من يركب الأسد!

فمن يجرؤ؟

من يروض هذا الوحش الضاري، مصاص دماء الحكام، وقامع الجماهير، ومن "يرغمها من أجل البقاء على قيد الحياة أن ترقص بلا حياء" ويعيده إلى قمقمه، من حيث خرج، من الناس، ليكون سلطان الجماهير وليس على الجماهير..؟

من يجرؤ سوف يحبه الناس ولا يخافونه، وتعظمه الجماهير ولا تقدسه، ويحترمه التاريخ ويذكره مروضاً للسلطان..

إن العظيم يعظم لما يقدمه من تضحيات، الأبطال يضحون من أجل قضايا(3) وليس لأنه يملك السلطان، أو بالأصح يتقمصه السلطان، فمن يضحي من أجل الجماعة ويروض السلطان؟

لكن حذاري.. حذاري أن يطلب مقابلا هتاف الناس، وتقربهم إليه زلفى، وأن تقام له التماثيل، وأن يسبح بحمده الناس!

السلطان— أو الشيطان— خبيث ماكر، من هنا كان أحيانا مدخله، فيسخر ممن يزعمون ترويضه، ويتربع في نفوسهم، أمراً ناهياً.. فيعود سيزيف إلى حمل صخرته إلى قمة الجبل، ويعود السلطان يعتلي الرقاب، ربما في انتظار قودو..

إذا أردنا معرفة من مع ومن ليس مع حقاً، حتى نعرف عدد الرجال قبل ورود الماء، فإن الانتماء للوطن هو القاعدة، وليس للأشخاص، وطن الملايين، وليس مزرعة السيد الحاكم أو حظيرة السلطان، وأن تكون الجماهير حرة، حتى وإن اختلفت فيما يمليه الانتماء للوطن، الإجماع ليس على شخص بل على الوطن.

الحاجة إذن إلى قائد يروض السلطان، ويبطل عبادة الشيطان، ويزيل الخوف من النفوس، ولا يضعف أمام اغراءات السلطان، وعندما يروض السلطان، وتبطل عبادة الشيطان، لن يكون ثمة من يعبد غير الله، وكل نبي بعد محمد مسيلمة الكذاب [4].

عظمة القائد ليست أن يحكم، ليست أن يكون لسانا أمراً ويداً منفذه باسم السلطان. ليس أن يكون قاهراً للجماهير. إنه هكذا يحيل نفسه إلى

أداة السلطان، وإن كان يعتقد أنه يحكم إلا أنه في الحقيقة محكوم، مجرد جسد يسكنه السلطان. ليس في هذا عظمة، الوصفاء أفضل من يحكم. مكيافيلي لم يكن خاطئا..

لكن أن يكون مروضاً للسلطان، قاهراً للسلطان، محرراً للناس عندئذ فقط لن تكون الجماهير مرغمة من أجل البقاء على قيد الحياة أن ترقص بلا حياء [5]. وتكون عودة الوعي حقيقة.

هوامش:

1- معمر القذافي: الفرار إلى جهنم.. القرية.. القرية – ص43 – 44

2- معمر القذافي: تحيا دولة الحقراء – ص13

3- معمر القذافي: الكتاب الأخضر – ص115

4- معمر القذافي: تحيا دولة الحقراء – ص 56 – 57

5- نفس المصدر.

موقف (9)

رسالة إلى: ساسة القوى الكبرى

أصحاب السعادة، والفخامة، وكل الألقاب التي نسيت استعمالها.

أنصار الحرية.. دعاة الديمقراطية..

هل تسمحون لي، على الأقل، بحرية التعبير؟

لست إلا مواطناً، في بلد من هذا العالم، لا أملك أسلحة تقليدية ولا وسائل دمار شامل، ولا أسعى لامتلاكها..

لا أملك إلا قلماً وقرطاس، وهما ليسا بعد أسلحة دمار شامل، لكنني من الجانب الآخر من العالم، من جانب الضعفاء!

يرهبني سلاحكم

تذلني غطرستكم

تخيفني هيمنتكم

يؤلمني ظلمكم

كغيري من المواطنين، نريد الأمن والسلام، ونتمنى عالماً لا نحتاج فيه لسلاح، لأن لدينا أوجه أنفاق أهم وأجدى: الغذاء.. الكساء، الدواء التعليم..

إننا نريد الحرية والكرامة أكثر مما نريد سلاحاً، ونطلب العدل أكثر مما

نطلب القوة..

أبعدوا عنا سلاحكم سينتهي خوفنا

أوقفوا إرهابكم ستزدهر الديمقراطية

ارفعوا عنا ظلمكم ستعم العدالة.. والحرية..

هل هذه طموحات مبالغ فيها؟

لا بأس إذن أن أتمنى عليكم فقط أن تقرأو رسالتي هذه، بين تصريح وآخر ضد امتلاك الأسلحة ذات الدمار الشامل، وأن تنظروا فيما أقوله بجدية، أن تسمعوا صوتاً من عالم الضعفاء... إذا كان هدفكم حقاً سلام وأمن العالم.

في كل خطاب، في كل تصريح، نسمعكم تدينون وتنددون بمحاولات بعض البلدان امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حظر هذه على بعض البلدان صار موضوع الساعة، وشغلكم الشاغل.. وربما أيضا حصان طروادة..

ونشاهد أن التنديد والإدانة لم تعد تكفيكم، فجردتم الطائرات، وحشدتم الأساطيل، وكل وسائل الدمار من أجل نزع أسلحة الدمار..

لن أخالفكم في أن امتلاك هذه الأسلحة خطر على السلام والأمن، ولست من مؤيدي التسلح، ولاشك عندي أن كل إنفاق على السلاح يكون على حساب تنمية المجتمعات ورفاهيتها، خاصة تلك الفقيرة.

لكنني، إن سمحتم لي، أريد أن أفهم، لأن اختصاصي حب

الحقيقة، لماذا بعض الدول تمتلك وتطور هذا السلاح، وهي في الأساس مصدره بينما لا يجب أن يملكه بعضها الآخر؟

ولماذا امتلاك البعض لها في صالح الأمن والسلام، بينما عند البعض الآخر خطر وتهديد السلام والأمن؟

دعوني افترض جوابكم، ستقولون: لأن هذا البعض، المحظور عليه امتلاك أسلحة الدمار الشامل. تدار دولة بأنظمة دكتاتورية، لا يملك عليها الشعب سيطرة، وإن هذا يجعل استخدام هذا السلاح ممكناً في أوجه تضر بهذه الشعوب، وبالسلام العالمي. بينما القوى المشرِّعة لنفسها حق امتلاك هذا السلاح، هي أنظمة ديمقراطية، مما يجعل هذا السلاح في مأمن من سوء الاستخدام، ولا يضر بالسلام العالمي..

اعذروني فأنا لا أفهم أن سلاحاً يمكن أن يستخدم في أوجه مفيدة، ولم أرى دبابة تحرث الأرض، ولا مدفعاً يروي الزرع.

إذن المعيار في التمييز، بين هذه وتلك، هو الديمقراطية، الأنظمة الأولى، في رأيكم دكتاتورية، غير مسؤولة، غير محاسبة، يمكن أن تزج بشعوبها في مغامرات غير محسوبة النتائج، وتهدد السلام العالمي، ولا داعي للأمثلة فالكل يعرفها. بينما الأنظمة الثانية، أنظمتكم، مسؤولة ومحاسبة، مما يجعل الشعوب تسيطر عل] حكوماتها وتوجهها.

وسوف تستدلون على هذا، بما تفعله الأنظمة الدكتاتورية بالأسلحة التقليدية، هذه الأسلحة ليست فقط أداة سيطرة على الشعوب نفسها، ووسيلة قمع حريتها، وإنما أيضا أداة فتك وتنكيل وظلم أعرف أن

الأمثلة لا تعوزكم عن جيوش نكلت بمواطنيها وارتكبت المجازر في حقهم.

لكن عذراً، إذا كانت شعوبكم تملك السيطرة على حكوماتها فلا يرتد السلاح ضدها، ولا ينكل بها، إلا أن سلاحكم يمكن أن يوجه ضد شعوب أخرى، رغم معارضة شعوبكم.. الأمثلة لدي أيضا متوفرة، وأعرف من ألقى القنبلة الذرية على نجازاكي وهيروشيما وأنتم تعرفون!

ألا يضر هذا بالسلام والأمن العالمي؟ ألا يجعله "سلام المقابر" واستسلام العبيد وأمن الخاضعين؟

لن أناقشكم في موضوع الديمقراطية في بلدانكم، ولا هل حقاً شعوبكم تملك توجيه ومحاسبة حكوماتها، أم هذا اختصاص القلة من أصحاب المصالح؟! ولن أطرح دور دولكم في قيام نظم دكتاتورية دموية، مثل بينوشيه شيلي، ودعم النظام البعثي في العراق.. إلخ.

وإنما أكتفي بأن أسأل: إذا كانت هذه النظم، كما تقولون خطراً على شعوبها، فلماذا تزود بالتجهيزات والأسلحة المسماة تقليدية؟ إن خطر هذه الأسلحة على الشعوب أكثر وضوحاً وواقعية من خطر أسلحة الدمار الشامل. إننا لانكاد نسمع، إلا نادراً جداً، نظاماً دكتاتوريا استخدم الأسلحة البيلوجية أو الكيماوية أو النووية ضد شعبه، وإنما يستعمل المدفع والرشاش والدبابة. هذا ليس لوازع أخلاقي، بالتأكيد، وإنما لعدم الحاجة.

إذا كان حرصكم على حرية الشعوب وأمنها، وحياتها، فالأولى عدم تزويد هذه الأنظمة بما تستخدمه، في المقام الأول، ضد شعوبها، على

العكس، نرى الولايات المتحدة، في المقدمة، كريمة جداً في إمداد هذه الأنظمة بأنواع السلاح المستخدم ضد الشعوب، ويصل الكرم إلى أن تهبها، مجانا، أسلحة ذات طبيعة بوليسية، لكنها ليست أقل فتكاً بالشعوب، تحت شعار مساعدات التنمية الاجتماعية؟!

الجواب ربما لا يتأخر كثيرا، ليس على لسانكم، فأنا لا انتظره منكم، وإنما على لسان الأحداث والوقائع، فماذا تقول؟

الأسلحة التقليدية ذات مدى محدود، لا يكاد يتجاوز قمع الشعوب وربما بعض التهديد والمخاطر على الجيران المباشرين، وعلى كل حال فعاليتها بالنسبة للقوى الكبرى، مقدور عليها، خاصة وأنها تأخذ ذلك في الاعتبار حين تزود الأنظمة الدكتاتورية بالأسلحة التقليدية.

عندئذ، وفي هذه الحدود، يمكنكم تزويد هذه الأنظمة بما تطلب من هذا النوع من السلاح. هذا يوفر شغلا وربحاً لمصانع السلاح، التي تغدق على حملاتكم الانتخابية، والضحية دائماً أما الشعب وأما شعب الجوار -العراق- إيران- الكويت- وعندما يتقاتل الجاران يكون صراعهما تدميراً متبادلاً، تحرصون ألا يتعدى هذه الحدود.. هذه الحرب ليست غير استهلاك السلاح لتعمل مصانعكم.

هكذا حرصكم ليس على أمن الشعوب، وحريتها وديمقراطيتها..ربما ستقولون أنه الحرص على سلام وأمن العالم، أسلحة الدمار الشامل الكيماوية، البيلوجية، النووية، خاصة إذا توفرت وسائل نقلها، واستخدامها على مسافات بعيدة، الصواريخ، فإنها تهدد أمن وسلام العالم.

إذن أمن وسلام الشعوب الواقعة تحت الأنظمة، التي تصفونها بالدكتاتورية، لا يعنيكم، وكان شعوب هذه الأنظمة الدكتاتورية غير معنية بسلام وأمن العالم، وما تواجهه من قمع لا يؤثر عليه، وكان الأمن والسلام العالمي غير معني بأمن وسلام هذه الشعوب. وكان سلاحكم الموجه ديمقراطياً لا يضر بأمن وسلام الشعوب.

هل نذكر مأساة شعب فلسطين مثلا؟

ألا ينكل به، يبيده، يدمر بيوته، يحرق مزارعه، يغتال أشخاصه بفضل سلاحكم؟!

حتى لو سلمنا بحرصكم على السلام والأمن العالمي، رغم الوقائع والشواهد، فهل هو المبرر الحقيقي أم هو حصان طروادة؟

دعونا نتفحص الأمر بكل عقلانية نستعيرها من ديكادت: أسلحة الدمار الشامل، البيلوجية، الكيماوية، النووية، خاصة إذا توفرت وسائل نقلها واستخدامها على مسافات بعيدة، أي الصواريخ، وعلى كل حال، يمكن دائماً نقل واستخدام وحتى إنتاج النوعين الأولين بأكثر الطرق بدائية، وعلى مسافات بعيدة جداً. إن مخابراتكم تدرك هذه الحقيقة الاحتمالية.

إذن هذه الأسلحة ألغت، إلى حد كبير الحدود الترابية لإمكانية استخدامها، ولها قوة تدميرية لا سابق لها، يمكن مثلا نقل كمية من المواد الكيماوية، أو الجرثومية، أو الغازية السامة، ويمكن حتى إنتاجها في عين المكان حيث مطلوب استخدامها، حالما تتوفر المعرفة التقنية.

النتيجة أن الحظر لن يقتصر على أسلحة الدمار الشامل، وإنما سوف يتعدى هذا إلى حظر المعرفة التقنية وحتى النظرية، وسيكون العلماء أخطر عليكم من الأسلحة نفسها.

إنكم تعرفون أننا نعيش عصراً من الصعب فيه التمييز بين معرفة تقنية ونظرية تقود إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وأخرى تكون في خدمة احتياجات الإنسان، إن نفس المعرفة يمكن أن تستخدم في الهدفين، فهل تحظرون المعرفة جملة؟

لقد صرتم تخشون ما تسمونها نظم دكتاتورية، ليس لأنها دكتاتورية ليس حرصاً على سلام وأمن العالم، وإنما لأن هذه النظم لم تعد محصورة داخل حدودها الترابية، وإنما يمكن أن يمتد مجال فعلها حتى داخل بلدانكم نفسها.. مجرد الاحتمال يحد من غطرستكم، ويمكن أن يخلق توازناً ولو نسبيا..

إذن بصراحة، المسألة لا تتعلق بسلام وأمن العالم، كما تدعون، بل بسلامكم وأمنكم، ولا تتعلق بالديمقراطية ولا بحرية الشعوب المحكومة دكتاتورياً، وإنما لأن الخوف أمتد إلى بلدانكم، التي صارت تخشى أن تكون ضحية الأنظمة الدكتاتورية.

إنكم، ساسة القوى الكبرى، صرتم تدركون أن بلدانكم ربما ستكون، كما كانت الشعوب، ضحية أنظمة، في الغالب من صنعكم، وتقوت على شعوبها بدعمكم، وزودتموها بالسلاح -التقليدي- لقمع شعوبها.

لكن خطرها، وأضرارها صارت تخاطر بألا تقتصر على شعوبها..

إنه إذن خوف القوى الكبرى على نفسها، وليس يقظة ضمير ولو كانت متأخرة.

لكن، إذا استثنينا السمة الدكتاتورية، فهذه أحيانا، وفي بعض الحالات على الأقل، محل نقاش، وسألناكم لماذا تلح بعض البلدان على امتلاك أسلحة الدمار الشامل؟

إن السلاح التقليدي يكفيها للسيطرة على شعوبها، فلماذا تريد أسلحة الدمار الشامل؟

استأذنكم في الإجابة: إن امتلاك أي سلاح، ولو كان فرديا، سكين أو مسدس، يعبر عن خوف وعدم أمان في مواجهة الآخر، إذن في وجودكم كقوى كبرى، مسلحة بأرقى وأحدث أنواع السلاح التقليدي، والدمار الشامل، فإن بلدان أخرى تشعر بعدم الأمان والخوف، وإمكانيات فرض سياسات ومصالح القوى الكبرى عليها، دون إمكانية حتى التفاوض أو المساومة، إنها تعي حالة انعدام التوازن المطلق، في القوة، وهذا يرعبها، ويرهبها، ويجعلها تبحث، ولو على حساب مصالح الداخل، عن إمكانية امتلاك سلاح، يمكنه، ولو نسبياً جداً أن يكون رادعاً، ولو من حيث الخسائر المحتملة في حالة العدوان عليها.

بالطبع البلدان الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، تعي جيدا أنها لن تصل إلى حالة توازن كالتي كانت بين الكتلتين، أيام الحرب الباردة، لكنها تريد فقط أن يفكر المعتدي جيداً في الثمن الذي يدفعه حتى

وإن كان متفوقاً في المعادلة..

إذن عليكم، كساسة القوى الكبرى، أن تسألوا أنفسكم، وأن تجيبوا.. لماذا تحاول بلدان امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي لا تملك القدرة، ولا نفقاتها، وتكون على حساب تنمية مجتمعاتها، مما يزيد حدة في سمتها الدكتاتورية؟

إن حكم الشعوب دكتاتوريا تكفيه الأسلحة التقليدية، والتي لم تبخلوا بها، إذن ليس هذا هو المبرر، إنه الخوف على الوطن ومصالحه وسيادته، من أطماع القوى الكبرى وهيمنتها.

مسألة الدكتاتورية مسألة محلية، تخص الشعوب، التي لم يكن يهمكم أمرها، فلماذا يهمكم الآن؟

الجواب، ربما، لأن هذه الدكتاتوريات، كما تدعونها، لا تخشى شعوبها وهي تبحث عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وإنما تخشاكم، تخافكم خوفها ليس فقدان السلطة، وإنما فقدان الوطن، وطغيان القوى الكبرى والذي عنده لا يكون محلا للدكتاتورية ولا للديمقراطية..

الدكتاتوريات تخيفكم عندما صارت تخافكم وتسعى إلى الردع.. إنكم تزعمون إرادة السلام والأمن العالمي، لنسلم بهذا جدلا، ونسأل: هل يمكن أن يتحقق أمن وسلام العالم في ظل اختلال هائل في القوى؟ هل ثمة سلام بين قوي وضعيف؟ ألا يشترط السلام والأمن العالمي توازن القوى؟ ألا يكون السلام والأمن المبني على اختلال القوى سلام القبور؟

إذن بغض النظر عن السمة الدكتاتورية، فإن السعي لامتلاك أسلحة

الدمار الشامل محاولة لتحقيق قدر من التوازن، ما لم يوجد العالم طرق أخرى لتحقيق توازن لا يبنى على القوة.

إن الخوف الذي يغذي حظركم أسلحة الدمار الشامل، على بعض البلدان، هو نفسه الذي يدفع هذه البلدان إلى محاولة امتلاكها.. ألسنا حينئذ نخاطر بالوقوع في حلقة مفرغة؟

أنتم تخافون امتلاك بعض البلدان أسلحة الدمار الشامل، وهذه لأنها تخافكم لن تذخر لذلك سبيلا.. وإلى أين...؟!

إن عليكم، ساسة القوى الكبرى، أن تسألوا أنفسكم: لماذا تخاف هذه البلدان على نفسها منكم؟ وهو الخوف الذي يدفعها ليس فقط إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل أيضا مبرراً لقمع الحرية وإعاقة الديمقراطية داخلها.

أنا أسمع احتجاجكم، إنكم لستم وراء كل الأنظمة الدكتاتورية، هذا صحيح لكن تلك التي لا تدين لفضلكم مباشرة، أنتجها الخوف من هيمنتكم والرعب من غطرستكم.

أقول لكم: إن الشعب الخائف على وطنه وأمنه، لن يكون أبداً ديمقراطياً، حتى لو أخلص النية، محاولاتكم منع امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو نزعها بالقوة العسكرية، سيزيد هذا الخوف حدة، ويعطي للريبة فيكم مصداقية، ومن العبث إذن الحديث عن الحرية والديمقراطية، في ظل الخوف منكم، يطلب الشعب الأمان أكثر من الحرية، والسلاح أكثر من الديمقراطية.

العالم، وللأسف رغم كل التقدم، لازال يخضع لقانون القوة، مثل الغابة، حيث القوي لا يترك للضعيف مكاناً، إذن الخوف الباعث على محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ليس فقط قوة وغطرسة الأقوياء، وإنما أيضا غياب الشرعية والقانون الدولي، الذي يكفل لكل الشعوب أن تعيش في أمان وفي حرية، بغض النظر عن معيار القوة..

ليس فقط غياب الشرعية والقانون، بل الأسوأ استخدامها ستاراً للقوة، فتصير الشرعية ذات مكيالين والقانون يجري بسرعتين.

هل تدركون أن حظر أسلحة الدمار الشامل، على بعض البلدان، ليس علاجاً جذرياً؟ ولن يحقق السلام العادل؟ إنه على العكس تماماً يزيد في شعور بعض الشعوب بهيمنة القوى الكبرى، ويقوي إحساسها بالذل والمهانة، وربما -لانستبعد- سيقود إلى أساليب أخرى، غير امتلاك أسلحة الدمار الشامل. يمكنكم إخضاع الحكومات، ونزع سلاحها، لكن ربما للأفراد رأي آخر.. يمكن عندئذ لكل فرد، وليس للدولة، مواجهة الغطرسة وإلحاق الضرر بها.. أحداث 2001/9/11ف ليست بعيدة.. إنه ما تسمونه إرهاباً!

هل خطر امتلاك أسلحة الدمار الشامل سيقودكم إلى حظر المعرفة؟

إذن بربكم كيف تقوم الديمقراطية وتزدهر الحرية ويتأسس سلام وأمن على تجهيل جبري لنسبة كبيرة من الإنسانية؟

وهل عمليا يمكنكم احتكار المعرفة؟

ألم تبرهن لكم الوقائع على خلاف ذلك؟

يمكن صناعة سلاح كيماوي أو بيولوجي في مطبخ شقة صغيرة..!

هكذا يتبين أن الاقتصار على حظر امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وحتى المعرفة التقنية والنظرية، على بعض بلدان العالم، مع بقاء عوامل الخوف واللا أمان الدوليين، يجعل منكم، القوى الكبرى، المالكة لهذا السلاح، حكومة عالمية، يخضع لها كل العالم، دون أن يكون له رأي فيها، ولا إمكانية محاسبتها، أو توجيهها، وفوق كل هذا لم ينتخبها.

فأين الحرية والديمقراطية التي تبشرون شعوب العالم بها؟ بالطبع ربما يستطيع كل شعب انتخاب حكومته في حرية وديمقراطية، لكنها ستكون في خدمتكم!

هكذا الشعوب تنتخب ديمقراطياً من ينفذ إرادتكم فيها، وليس إرادتها! يالها من ديمقراطية؟

إنها على العكس دكتاتورية جديدة، أقسى وأسوأ من كل الدكتاتوريات الوطنية.

أريد أن أسألكم صراحة: هل تخافون على الديمقراطية، وتريدون انتشارها، وأن تكون نظاماً سائداً في بلدان العالم وبين البلدان؟

أو على العكس تخيفكم الديمقراطية، ويرعبكم انتشارها، لأن هذا يفقدكم القدرة على التدخل ويذهب بمبررات التدخل، ويجعل قوتكم وأسلحتكم بدون جدوى؟

من الصعب تصور عالم ديمقراطي يحتفظ لكم بالنفوذ، وبمكانة ممتازة، ومبرراً لمصانع السلاح، وتحشد الجيوش، الديمقراطية هي نزع

أسلحتكم إنني أخشى جداً أن ما تكرهونه ليس الدكتاتورية وغياب الديمقراطية بل على العكس ترهبكم فكرة أن العالم يمكن أن يكون في غير حاجة إليكم، مستغنٍ عن خدماتكم.

إذن ربما أحسنتم صنعاً ضد الديمقراطية، رغم مزاعمكم نشرها، الخوف الرعب الذي تنشرونه سوف يعيق الديمقراطية ويغذي النظم الدكتاتورية وبهذا ستحافظون على مكانتكم أوصياء على العالم.

لكن إذا كانت كل القيم الإنسانية تبرر مقاومة الدكتاتورية، فإن دكتاتور العالم سيكون في مواجهة أغلب أفراد الإنسانية، كما يواجه المواطنون نظامهم الدكتاتوري الوطني، واستناداً إلى نفس القيم: الديمقراطية.. الحرية.. والكرامة الإنسانية، ليست مطلوبة وطنياً فقط، بل عالمياً أيضا.

ألا تجدون غريبا الإدعاء بجلب الحرية والديمقراطية، لشعوب العالم، المحكومة، في رأيكم، دكتاتوريا، العراق مثلا، بينما نرى في الحقيقة يتأسس نظام دكتاتوري عالمي؟

ألا ترون أنكم تستخدمون مبررات كل دكتاتورية؟ تحرير الناس بالقوة، نشر الديمقراطية بالإرغام، العمل لصالح الناس رغم إرادتهم؟

بالطبع يمكن لبلد مثل الولايات المتحدة، المحاجة بديمقراطيتها، في داخلها، سنسلم بهذا جدلا، لكنها ليست كذلك عندما تسعى لحكم العالم، شعب الولايات المتحدة أنتخب إدارته، ويحاسبها ربما، وليس شعوب العالم.

ألا تعرفون أن قوة البوليس، وأدوات القمع، والسجون، لا تبرهن على سلام اجتماعي، بل على العكس، إذن ألا تدركون أن قوتكم، وأدوات تسلطكم لن تحقق سلام العالم وأمن الشعوب؟

إذا كنت، إنسانيا، ضد كل أسلحة الدمار الشامل، ولا أجهل مخاطرها، وضد صناعة السلاح إجمالا، والتي لا تكون، دائما فقط على حساب التنمية ورفاهية الشعوب، واقتطاعاً من خبزها وصحتها، وتعليمها، وإنتاجها، وإنما أيضا دافعاً للحرب، وسفك الدماء، والدمار، فالسلاح يصنع لكي يستخدم، يدمر، يقتل، الحروب هي سوق استهلاك السلاح.

وإذا كنت ضد النظام الذي ينتج السلاح ثم يطلب أسواقاً لاستهلاكه.

وإذا كنت ضد الخوف واللاأمان العالمي الذي يدفع حتى الفقراء إلى الإنفاق على السلاح.

فإن السبيل ليس دكتاتورية القوى الكبرى على العالم، بل شرعية دولية حقاً، ذات مكيال واحد، وقانون دولي تصيغه الشعوب.

يجرى بسرعة واحدة، يحولان دون دكتاتورية القوى الكبرى، على بلدان العالم، ويفقدان الدكتاتوريات المحلية مبرر وجودها.

إن القيم التي تجعلنا ضد الدكتاتوريات المحلية، هي نفسها التي تجعلنا نقاوم الدكتاتورية المعولمة.

وما يجعلنا نطالب بسيادة القانون والشرعية، في كل الأوطان، هو نفسه الذي يجعلنا نطالب بسيادة الشرعية والقانون عالميا ودولياً.

سلام العالم وأمنه ليس بقيام دكتاتورية معولمة وإنما بعولمة القانون وسيادة الشعوب.

الإنسان، في كل مكان، لن يقبل عولمة الدكتاتورية بدلا عن دكتاتوريات وطنية، .. إنه، إن قبل، كمن يتقي الرمضاء بالنار!

إن السبيل إلى توازن دولي، يلغي الحاجة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ويؤسس عالم السلام والأمان، هو عولمة القانون وسيادة الشعوب، والإقرار بحقها المطلق في تقرير شؤونها.

عندئذ ينتهي الخوف

وينقشع اللاأمان

وتزول الحاجة إلى أي سلاح

وينتهي الإرهاب

هل أحلم؟

ربما، لكن كم من الأحلام ما صار واقعاً؟ لنراجع تاريخ الإنسانية.. وإلا فإن حظر السلاح على بلدان سيقود إلى ظهور أنماط أخرى من الدفاع عن النفس، عن الحرية، عن الكرامة والوطن.. وضد الإذلال والمهانة.

هل تسمون هذا إرهاباً؟

عندما تصير أغلب شعوب العالم، خارج شرعية القوة، التي تؤسسونها، فلن يهمها أن تسمي مقاومتها إرهاباً.

يمكنكم كقوى كبرى إذلال الدول، وإخضاع الحكومات، وحتى تغييرها حسب مواصفاتكم... لكن ماذا عن الجماهير..؟!

هل بلغت... اللهم فاشهد!

هل انتظر منكم وداً؟

أمل ألا يكون بصواريخ توماهوك، ولا بواسطة طائرات B52، ولا أن يلقى على من حوامات الأباش..

ترون إذن أن العالم ربما يخافكم، لكن لأنه يخافكم لا يحبكم، بإمكانكم جعل العالم يحبكم، ليس بالمساعدات، والصدقات والإحسان، وإنما عندما لا يخافكم.

طرابلس 2003/4/23

موقف (10)

وإذا الجماهيرية وئدت... !؟

في الاجتماع الأول للجنة جائزة القذافي لحقوق الإنسان، ذكر أحد أعضاء اللجنة، وهو المرحوم الدكتور الحبابي، إنه ناقش معمر القذافي، خلال زيارته لأكاديمية العلوم المغربية، في مسألة استبدال اسم ليبيا بالجماهيرية، حسب قول المتحدث الاشتقاق من الجماهير لا يستقيم لغويا، وأنه كان من الأفضل، إذا كان اسم ليبيا غير مرغوب فيه، استبداله بطرابلس أو برقة، هذه الملاحظة استفزتني جداً، حتى أني لم أتردد في مقاطعته، ليس لأنها تعبر عن رأي خاص، من حق صاحبه الإدلاء به، وهو حق تكفله النظرية الجماهيرية، وإنما لأنها تعبر عن سوء فهم واضح، أو بالأصح —ربما- عن عدم رغبة في الفهم، فلو تجشم بعض مشقة الاطلاع على النظرية الجماهيرية لما وجد لملاحظته مبرراً، ذلك لأن الذي صاغ النظرية الجماهيرية، لم يخطر بباله أبداً إلغاء اسم ليبيا كمدلول جغرافي يشير إلى بلد وفق موقعه في العالم، واستبداله بالجماهيرية. الجماهيرية مصطلح ليس له مدلول جغرافي، ولا يتضمن حدوداً وشعباً، بحيث يمكنه الحلول محل ليبيا، إنه يشير إلى نظام سياسي واقتصادي ذى أبعاد اجتماعية يلي النظام الجمهوري. تماماً كما أن الجمهورية عام 1789 لم تحل محل فرنسا، ولم يكن لها مدلول جغرافي. لهذا صارت بلدان عدة جمهورية من بينها فرنسا. ولو كان للجمهورية

مدلول جغرافي ينطبق على فرنسا وحدها ما كان بالإمكان ظهورها في بلدان أخرى تختلف أحياناً جذرياً عن فرنسا.

فرنسا لم تكن محتكرة للنظام الجمهوري، والنظام الجمهوري هو نظام وليس مصطلحاً جغرافيا، بلدان أخرى تبنت نفس النظام دون أن تكون فرنسية.

تبني النظام الجمهوري لم يكن سهلا، لا في فرنسا ولا خارجها، لقد واجه حربا أهلية، وأحلاف مقدسة، ذلك بالضبط لأنه ليس مصطلحاً جغرافياً بديلا لفرنسا، وإنما نظام يطرح بديلا لكل الشعوب، والذي أخاف الملكيات فاستلت سيوفها ضده.

هكذا النظام الجماهيري، نظام سياسي — اقتصادي ذو أبعاد اجتماعية، ليس بديلا لليبيا وليس حكراً على ليبيا، ولا يمكن بهذا الاعتبار أن يكون له مدلول جغرافي ينحصر في حدود ليبيا، وهذا، ربما، ما يجعله مخيفاً للجمهوريات.

وجود الجماهيرية صفة مقترنة بليبيا، يشير إلى أن الشعب الليبي تبني هذا النظام عام 1977، لكنه لا يحتكره، وجوده كنظرية لا يرتبط عضوياً بليبيا، ولا يغيره حتى لو لم يتبناه الليبيون أو لم يطبقوه بصورة مثلى.

عندما نقول عن شخص أنه جماهيري، فإننا لا نشير إلى جنسية الشخص، كما نفعل عندما نقول عنه إنه ليبي أو فرنسي، جماهيري تشير إلى مجموعة من القيم والمبادئ، والإيمان بها، واتخاذها معياراً للسلوك ومرشداً للعمل وضابطاً للعلاقات، جماهيري تشير إلى ما يؤمن

به الشخص ويلتزم نحوه بغض النظر عن موطنه الجغرافي.

الجماهيرية تعني ديمقراطية مباشرة تتجاوز الديمقراطية النيابية، واشتراكية شركاء تتجاوز رأسمالية الدولة ورأسمالية الطبقة معاً، وباختصار حرية تنظم نفسها، وتعددية في أقصى مداها. ومثلما انتشرت الديمقراطية النيابية والرأسمالية، دون اعتبار للموقع الجغرافي والانتماء لأوطان، فليس هناك –على الأقل نظريا– ما يمنع انتشار الديمقراطية المباشرة، واشتراكية الشركاء، متجاوزت الجغرافيا والانتماء لأوطان.

هكذا الجماهيرية ليست ذات مدلول جغرافي، يحصرها داخل حدود دولية، إنها فكر يتجاوز الحدود والأوطان، ويتوجه إلى الإنسان أينما كان موقعه.

وإذا كانت ليبيا أول شعب اعتنق هذه الفكرة، وأعلنها نظاما له، فهذا لا يمنع آخرين من الاقتداء به، تماماً كما أن الجمهورية التي اختارها الفرنسيون في أواخر القرن 18 نظاماً بديلا للملكية، لم تتوقف عن الانتشار، ولم تمتنع شعوب أخرى من تبنيها نظاماً لحياتها، رغم المقاومة التي واجهتها، والأحلاف التي انعقدت ضدها.

النظرية الجماهيرية، عندما تستبدل صفة المواطن Citoyen – أو المواطنة – الموروثة عن الثورة الفرنسية، والتي أحلتها محل صفة الرعية Sujet في النظام الملكي، بالصفة أخ – أو أخت – فإنها تغير جذريا في العلاقة بين الناس، المواطن، كما في المصطلح الجمهوري، تشير إلى الوجود معاً جغرافياً في إطار نظام سياسي جمهوري، إنها هكذا تجعل من النظام السياسي الرابط بين أفراده. بينما المصطلح أخ أو أخت يتجاوز

الرباط السياسي إلى علاقة أسمى بين الناس، علاقة أخوة. هذه الصفة تحرر الناس من الرباط السياسي نحو رباط إنساني لا يعبأ بالحدود الجغرافية حيث نقيم.

هكذا إذن لا يمكن أن تكون الجماهيرية مدلولاً جغرافياً، يشير إلى أرض وشعب وسلطان سياسي. إن في هذا تقزيم للفكرة، وحصرها في موقع، مجرد اسم لمساحة من الأرض، واستبعاد ما تحمله من قيم ومبادئ، مما يعني وأد الجماهيرية في الجغرافيا.

إذا كانت ليبيا أول جماهيرية، وهو واقع، فليس هناك ما يمنع انتشار الفكرة، وليس هناك ما يبرهن على أن ليبيا ستكون الأخيرة أو الوحيدة. إن الأمر يتوقف على معتنقيها، وعلى قوة مقاومة انتشارها.

منطقياً كما أن الملكية، في أشكالها المختلفة لم تخلد، وحلت محلها الجمهورية، رغم شراسة المقاومة، فإن الجمهورية أيضا ليست نظاماً أبدياً يتوقف عنده التاريخ. البحث عن نظام بديل بدأ، بعد أن أفرغت الجمهورية ما في جعبتها، وإذا وجد جمهوريين من مختلف الأجناس والثقافات، يمكن أيضا وجود جماهيريين من مختلف الأجناس والثقافات.

من السذاجة حصر الجماهيرية في مجرد اسم يشير إلى موقع جغرافي وتجاهل مدلولاته والتي بدونها يفقد مبرر وجوده.

التحول إلى الجماهيرية قد لا يعلن عن نفسه صراحة، وقد لا يكون فجأة، لكنه يظهر في تبني مدلولاتها وقيمها، والذي يجعل قيام النظام الجماهيري تحصيل حاصل، حتى وإن لم يعلن الاسم الذي يلخصها

صراحة.

هكذا وأنا أرد على ملاحظات المتحدث، كنت مقتنعاً تماماً بما أقول: الجماهيرية نظام سياسي واقتصادي ذو أبعاد اجتماعية، يقوم على مجموعة قيم ومبادئ تتجاوز الجغرافيا وتتوجه إلى الإنسان أينما كان، وإن بإمكان كل إنسان أن يكون جماهيرياً دون أن يكون ليبياً، الجماهيرية، باختصار ليست اسماً بديلاً لليبيا.

لكن ذات يوم فوجئت، وأذهلتني المفاجأة، حين رأيت الجماهيرية على لوحة السيارات، لقد صارت هكذا ذات مدلول جغرافي يشير إلى ما كانت تشير إليه ليبيا، وليست نظاماً سياسياً واقتصادياً..

ومن نظرية تتوجه إلى كل إنسان، جرى وأدها في الجغرافيا.

إن وضعها على لوحة السيارات يستبعد مفهومها كنظام سياسي واقتصادي لصالح مدلول جغرافي، وهذا يعني أنها صارت بديلا لاسم ليبيا، مما يمنع انتشارها، فإن تكون جماهيرياً صار يعني أن تكون ليبياً، وليس من المنطقي أن تقنع الآخرين بالصيرورة ليبيين. الفكرة ضاعت لتبقى الجغرافيا، وتحولت الجماهيرية إلى جنسية.

هل المرحوم الدكتور الحبابي على حق؟

هل كنت مخطئاً عندما اعترضت على ما ذهب إليه؟

نظريا لا زلت مقتنعاً بأنه على خطأ، وإنني مصيب في اعتراضي عليه رغم أنف لوحة السيارات.

إذن ماهي مبررات من تفتق ذهنهم عن هذا، وحولوا الجماهيرية إلى

لوحة سيارات؟

حسب علمي لم يقدم أحد تفسيراً ولا تبريراً، لقد بحث ولم أصل إلى شيء، المسألة جرت روتينية، ولوحات السيارات تغير بقرارات إدارية.. فهل يجهل هؤلاء الحماقة التي ارتكبوها؟ والضرر الذي الحقوه بالجماهيرية؟

إن أشد أعداء الفكر الجماهيرية لا يمكن أن يتمخض ذكاؤه عن هذه الحيلة البارعة والشيطانية لو أد الجماهيرية.. فهل يدركون هذا أم هو الجهل؟

لأنه لم تقدم تبريرات ولا تفسيرات، فإنني سوف أتخيل مبرراتهم، قد يقولون أن وضع الجماهيرية على لوحة السيارات سوف يثير انتباه الأجانب في الداخل وخاصة في الخارج، وهذا يجر إلى السؤال عن معنى الجماهيرية هذه، وفي هذا دعاية فعالة للجماهيرية.

لنفترض حسن النية، صحيح هذا يلفت الانتباه، لكن عندما يطرح السؤال عن الجماهيرية التي على لوحة السيارات، سيكون الجواب الأكثر احتمالا: إنها ليبيا. ربطها إذن بالموقع الجغرافي أكثر احتمالا من تقديم مدلولها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو على الأقل ما يرسخ في الذهن مدلولها الجغرافي –ليبيا- أكثر من مدلولها السياسي والاقتصادي، والذي يجعل هذا النوع من الدعاية ضار بإطلاق أكثر من عدمه.

- قد يقولون بأن ليبيا فقط جماهيرية، وبالتالي استخدام مصطلح

الجماهيرية يشير إلى ليبيا الجماهيرية، لأنه ليس هناك بلد جماهيري آخر.

من ناحية هذه الحجة تعود إلى الأولى، أي إحكام الربط بين المصطلح جماهيرية وليبيا، والذي ينتهي بأن يعطي الأول مدلولا جغرافياً ويتجاهل مدلوله كنظام ونظرية.

من ناحية أخرى هذا يشير إلى الحكم المسبق بأنه لن تكون هناك جماهيرية أخرى، والذي يشير إلى جهل أو يأس نظري لا يليق بأي جماهيري.

إذا كانت ليبيا، حاليا، البلد الوحيد الذي يأخذ بالنظام الجماهيري، فإنه لا يوجد، على الأقل نظريا، مانع أو سبب كافٍ لعدم أخذ شعوب أخرى به. لو فكر الفرنسيون على هذا النحو، عندما أعلنوا الجمهورية ما صارت الجمهورية نظاماً واسع الانتشار اليوم.

إن الذين جعلوا الجماهيرية لوحة سيارات طعنونا من الخلف، إنهم، وللأسف إدارتنا الشعبية، التي كونتها المؤتمرات الشعبية، وليدة النظام الجماهيري، لقد تجاهلوا هذا النظام الجماهيري، الذي خولهم الإدارة ليحيلوا الجماهيرية إلى مدلول جغرافي، يدخل في تناقض مع "ليبيا" إنهم بهذا يضربون عرض الحائط بالنظرية الجماهيرية لصالح الجغرافيا وينتهكون سيادة المؤتمرات.

من المؤلف أكثر أن "الجماهيريين" سارعوا إلى تغيير لوحات سياراتهم ووقفوا مكتوفي الأيدي والنظام الجماهيري يتحول إلى مدلول جغرافي وكأن النظرية الجماهيرية مجرد مبرر لتغيير اسم البلد.

بالنسبة لي لازلت اعتقد الجماهيرية نظاماً وليس مدلولا جغرافياً، ولم يخطر ببالي أبداً أن صاحب النظرية الجماهيرية، كان يهدف إلى إلغاء اسم ليبيا ليضع مكانه "الجماهيرية".. لو أراد هذا لوجد سبيلا أقل عناء من صياغة نظرية.

ليبيا بلد وشعب قائم اختار النظام الجماهيري، وستبقى ليبيا بلداً جماهيرية نظاماً.

الجماهيرية نظام نتاج نظرية وليس مدلولا جغرافيا.. رغم أنف لوحات السيارات.

الفكر لا يمكن وأده رغم أنف الجهلة والأعداء واليائسين.. فالتذهب لوحات السيارات إلى المزبلة لأنها عار.

موقف (11)

الدكتاتورية.. المؤسسة العسكرية.. والبداوة

تصحيح مفاهيم

من الأخطاء الشائعة القول بأن المؤسسة العسكرية تحكم في بلدان الوطن العربي، ليس فقط لأن بعض الحكام العرب، على الأقل، لا ينتمون من قريب ولا بعيد للمؤسسة العسكرية، ولم يعملوا بها، حتى في مرحلة الخدمة الإلزامية، وإنما أيضا لأن القول بأن المؤسسة العسكرية تحكم، يعني أنها تقوم بذلك مباشرة كمؤسسة، بغض النظر عن الأشخاص، الذين يتغيرون، ويتبدلون، مع بقاء المؤسسة العسكرية، عندئذ يصدق القول بأن المؤسسة العسكرية تحكم، وليس الأشخاص القائمين عليها، حالها في هذا حال أي مؤسسة أخرى، والتي تبقى متميزة عن أشخاصها. وجود عسكري في الحكم لا يعني أبداً حكم المؤسسة العسكرية ومع اختلاف تكوين المؤسسة العسكرية، عن غيرها، فإن حكم المؤسسة العسكرية، على هذا النحو، شبيه، إلى حد كبير بحكم الحزب، حيث الحزب أيضا يعتبر مؤسسة، ورغم تغير أشخاصه فإن الحزب باق، لقد تعاقب كثرة على الحزب الشيوعي السوفييتي من لينين إلى غورباتشوف، وعلى حزب العمال البريطاني، أو حزب المحافظين... وهكذا.

الحزب هو هكذا أيضا مؤسسة حكم، سواء كان واحداً، في نظام

الحزب الواحد، أو متعدداً في نظام التعدد الحزبي.

إذا وضعنا أداء نظم الحكم العربية بين قوسين، وامتنعنا عن أي تقييم، أخذين في الاعتبار أشكالها فقط، فإن هذا الشكل من حكم المؤسسة العسكرية، لا نجد له مثيلا، في العالم، إلا في تركيا، بشكل مخفف بعض الشيء، إذ يعطي الدستور التركي للمؤسسة العسكرية، كمؤسسة، حق الرقابة والتدخل، وحتى تغيير الحكومات المنتخبة، كما حدث مع حكومة اربكان، باعتبار المؤسسة العسكرية حامية الدولة العلمانية، الموروثة عن اتاتورك.

هذا الحق يعطى للمؤسسة العسكرية التركية، بغض النظر عن من هم على رأسها، مما يجعل منها أقرب إلى حزب عسكري.

هذا النظام، حيث تحكم المؤسسة العسكرية لا وجود له في أي بلد عربي، ولا توجد مؤسسة عسكرية عربية تتمتع بهذا الامتياز.

المؤسسة العسكرية، في البلدان العربية، محكومة مثل غيرها من المؤسسات، وفق النظام السياسي في الدولة، وهذا يمكن أن يكون دكتاتوري، أو ديمقراطي شكلي، أو ديمقراطية مباشرة.

إن ما يحدد شكل النظام السياسي، في الوطن العربي، عوامل أخرى غير وجود المؤسسة العسكرية، وفي كل الأحوال ينسحب على المؤسسة العسكرية ما يجري على غيرها من مؤسسات الدولة.

هذا لا يعني عدم وجود رؤساء عرب، في دولة ما، ينتمون للمؤسسة العسكرية، في مرحلة ما، كما يمكن أن ينتموا لأي مؤسسة أخرى، لكن

هذا لا يعني أن المؤسسة تحكم بواسطتهم وإذا صار أستاذ جامعي رئيسا للدولة، فإنه لا يعني أن المؤسسة الجامعية تحكم.

العسكري هو أولا مواطن، يتمتع بحقوق المواطنة، حالما ينتخب أو يختار، أو يصل بطريقة ما إلى وظيفة رئاسة الدولة، تنتهي علاقته الوظيفية بالمؤسسة العسكرية، دون أن يعني هذا حكم المؤسسة العسكرية، مهما كانت رتبته العسكرية فإن على المؤسسة الخضوع، لأن الأمر لم يعد يتعلق بهرمية عسكرية، وإنما سياسية.

هكذا مثلا، لا يمكن القول، بأن لبنان تحكمها المؤسسة العسكرية، لأن جنرال —سابق- يتولى رئاسة الجمهورية، فهو يتولى وظيفته وفق النظام السياسي للدولة، وليس وفق رتبته العسكرية، كما ليس ممثلا للمؤسسة العسكرية. على هذا النحو كان ديغول جنرالا سابقا، رئيساً لجمهورية فرنسا، وايزنهاور، جنرال سابق، رئيسا للولايات المتحدة، وبوش الأب كان ضابطاً عسكرياً، وكل حكام الكيان الصهيوني، تقريبا، عسكريون. إن عدد العسكريين السابقين الذين يتولون وظائف قيادية، رئيس جمهورية، رئيس وزراء، لا يُحصى، دون أن يعني هذا حكم المؤسسة العسكرية أو أن النظام بالضرورة دكتاتوري.

إن العلاقة الوظيفية بالمؤسسة العسكرية، لا ترتب ضرورة رئاسة دولة، كما أنها تمنع تولي وظائف قيادية مدنية بهذه الصفة وغالبا ما يشترط الاستقالة من المؤسسة العسكرية مسبقاً، وفي كل الأحوال، تسقط الصفة العسكرية حالما يتولى وظائف قيادية مدنية.

إن القول بأن العقلية العسكرية، التي تتكون من خلال التدريب

والتعامل مع السلاح، وأولويات الرتب، ومبدأ الطاعة، ترتب عسكرة المجتمع والسلوك الدكتاتوري، غير صحيح، فذلك ما لم نشاهده في الولايات المتحدة، في عهد ايزنهاور، ولا في فرنسا في عهد ديغول، وفي غيرها..

الدكتاتورية نتاج ظروف اجتماعية وتاريخية، وتحتاج، لكي تظهر، لأكثر من نمط عقلية الرئيس. هذه يمكن أن تكون عاملا مساعداً، لكنها ليست أبداً عاملا حاسماً.

في ظروف اجتماعية تاريخية معينة، يمكن لأي مدني أن يصير دكتاتوراً، عقلية الفرد الحاكم، سواء كان عسكريا أم كان مدنيا لا تستلزم كما لا تمنع أن يكون دكتاتوراً. هذه النزعة التسلطية، بسيكولوجيا ليست محصورة في العسكريين، هتلر لم يكن عسكرياً ولا موسوليني ولا ستالين.. إلخ.

المشكلة إذن لا تكمن في عقلية الفرد، بل في النظام السياسي الاجتماعي الذي يحكم من خلاله، عندئذ يمكن أن يكون من ليس عسكريا أشد دكتاتورية من العسكري، التاريخ يفيض بهذه النماذج.

هكذا في ظروف اجتماعية، سياسية، تاريخية، وحيث لا توجد وسيلة أخرى للتغير، يمكن استخدام المؤسسة العسكرية لأحداث تغيير سياسي، أو حتى اجتماعي، لكن إذا تولى عسكري الحكم مستخدما، هكذا المؤسسة العسكرية، لا يعني هذا حكم المؤسسة العسكرية، وإنما هذه تستخدم أداة، وقد يكون لهذا الاستخدام مبررات تجعل منها الأداة الوحيدة القادرة على إحداث التغير المطلوب، ولا تختلف في هذا عن بقية

مؤسسات المجتمع إذا كان بالإمكان استخدامها. إن بعض الدكتاتوريات لا تقوم حصراً على المؤسسة العسكرية، بل على الأجهزة الأمنية، والتي تخضع لها المؤسسة العسكرية أيضا.

مع ذلك الحكم على النظام المترتب، لا يكون من خلال الأداة المستخدمة، فهذه يفرضها، غالبا، النظام السابق، وليست من اختيار النظام الجديد، كما أن استخدام مؤسسة أو طريقة أخرى، لا يضمن أن النظام لا يكون دكتاتوريا. وإنما التقييم يكون من خلال أهدافه وما يحققه منها. المدخل إلى التغير، إذن، لا يحدد، بالضرورة شكل النظام الذي ينشأ على هذا المدخل.

أما كون المسؤول الأول يتولى قيادة المؤسسة العسكرية، فإن في هذا تستوي كل المؤسسات، كما يستوي المدني والعسكري ليس لأن العسكري ينتمي إلى المؤسسة العسكرية، بشكل ما، وإنما بحكم وظيفته السياسية واختصاصه في نظام الدولة.

إذن من الظلم والخطأ إلقاء اللوم، دائماً، على المؤسسة العسكرية، وتحميلها مسؤولية الدكتاتورية أو مساوي النظم العربية، وإنما يجب النظر في النظام السياسي للدولة، الذي يحكم كل مؤسسات المجتمع، بما في ذلك المؤسسة العسكرية.

هكذا تولي عسكري الحكم في بلد ما، لا يعني بالضرورة أبداً حكم المؤسسة العسكرية، فهو لا يمثل مؤسسة، وإنما يمثل النظام الذي وفقه تولي الحكم، أو يحكم. وإن كان بإمكانه استخدام المؤسسة العسكرية، فذلك لأن بإمكانه أيضا، بحكم اختصاصه، استخدام ما عداها من

مؤسسات المجتمع. إذن يجب النظر في النظام السياسي وليس في المؤسسة العسكرية.

على العكس، حكم المؤسسة، إذا وجد، يلغي دكتاتورية الفرد، الذي يصير وجوده في أعلى وظيفة في المؤسسة عرضياً. ليس لصالح الديمقراطية، في الغالب، وإنما لقيم دكتاتورية المؤسسة، سواء كانت عسكرية، أو حزبية، أو غيرها.

أما القول بأن البداوة منتجة للدكتاتورية، فهو خطأ أشنع، ذلك، ببساطة لأن العقلية البدوية لا تتوافق إطلاقا مع العقلية الدكتاتورية، ولا مع الخضوع للدكتاتورية.

العقلية البدوية، كما هو معروف، في الدراسات الانتروبولوجية، متمردة على السلطة، حتى إن كانت السلطة شرعية، وتواجه مشاكل عدة في الالتزام بنظام دولة، وطاعة السلطة مهما كانت هذه ديمقراطية.

العقلية البدوية مفرطة في التمرد، وعدم الانضباط، وتكره النظام حتى في أبسط صوره، وتكره حتى الحياة بين جدران أربع، كما أن العلاقات البدوية تحول دون التسلط والطغيان، وتعطي للعلاقات الاجتماعية دوراً أهم، وقيمة أعلى من العلاقات السياسية في الدولة. ربما مشكلة العديد من البلدان العربية هي أن العلاقات البدوية وعقليتها تقاوم السلطة في كل صورها، وهذا ما يصور، أحيانا، سلطة الدولة على أنها دكتاتورية، ولكنه يؤدي إلى ضعف الدولة وليس دكتاتوريتها.

إذا كان من الصعب على بدوي أن يكون دكتاتوراً، فإن من الأصعب

باختصار الدكتاتورية، في أغلب الأحيان، تعبر عن عجز المجتمع عن تنظيم نفسه، وحالما يعجز المجتمع عن تنظيم نفسه، ويخاطر بالوقوع في الغوغائية، فإن النظام يفرض عليه. لأن الاختيار يصير بين الغوغائية، وهي دكتاتورية المجهول، وبين دكتاتورية شخصانية. ولأن الغوغائية أسوأ من الدكتاتورية، فإن الناس أنفسهم قد يطلبون الدكتاتورية.

إن أصل الدكتاتورية يكمن في المجتمع نفسه، وليس في بعض أفراده، هؤلاء يجسدون ما يكمن في المجتمع "كيف ما كنتم يولى عليكم" الناس يصنعون الدكتاتور، وليست الدكتاتورية مجرد سمة عقلية، أو نزعة بسيكلوجية، ويستوي في هذا من كان عسكريا أو مدنيا.

هامش :

للمزيد أنظر :

1- د.رجب بودبوس : مواقف 2- ويصنع الناس الدكتاتور ! 1993.

2- د.رجب بودبوس : مواقف 4- الحاجة إلى نظام أم إلى حاكم؟ 1994.

إذن النظام السياسي للدولة، أياً كانت، يفرد الجماعات التقليدية، ويجعل علاقة الأفراد مباشرة بالدولة، بدون وسيط، ويلغي الانتماءات الاجتماعية السابقة على الدولة. وبالتالي يشترط التحول من البداوة إلى الحضارة.

الحضارة ليست مباني حديثة، وليست استخدام أدوات وتقنيات عصرية، إنها تأسيس نظام سياسي، وإحلال العلاقات السياسية المؤطرة بالدولة محل العلاقات الاجتماعية المؤطرة بالقبيلة.

هكذا فرصة ظهور نظام دكتاتوري في مجتمع حضري، غير بدوي، أكثر منها بكثير في مجتمع لا تزال البداوة تسود علاقاته.

العقلية البدوية جماعية، إذن تحول دون النزوع الدكتاتوري، فهذا لا يظهر إلا في مجتمع متفرد، فيه العلاقات مباشرة بين الدولة والفرد. لكن العقلية البدوية تعيق فعالية الدولة وحتى تأسيسها.

العلاقة المباشرة بين الفرد — المواطن- والدولة، رغم أنها ضرورة في فعالية النظام السياسي، إذا لم تضبط وتقنن، إذا لم تكن مضمونة ديمقراطياً فإنها تعطي الفرصة للدولة لحكم المجتمع دكتاتوريا.

معنى هذا، عندما يكون المواطن متفرداً في علاقته بالنظام السياسي، فإن قوة التنظيم السياسي يمكن أن ترتد عليه في صورة طغيان. لهذا وجب سيطرة المواطنين على التنظيم السياسي وعدم التفرد في مواجهته، من خلال تنظيم قاعدي يحول دون طغيان السلطان.

محاولات إقامة مؤسسات المجتمع المدني، في بعض البلدان تجرى في

هذا الإطار.

العقلية البدوية ضد التنظيم، كارهة للسلطان، رافضة للانضباط، ببساطة ضد الدكتاتورية، ولم نشهد في التاريخ دكتاتوريات ظهرت في جماعة بدوية. إن فرص ظهور الدكتاتورية في المجتمعات الحضرية أكثر منها في المجتمعات البدوية. العقلية البدوية، في جوهرها ضد السلطة، شرعية كانت أو غير شرعية، ومن يرفض طاعة السلطان يجد صعوبة في ممارسته.

إن مشاكل بعض الدول الناشئة، وسبب ضعفها السياسي يكمن في سيادة هذه العقلية البدوية.

أما في المجتمعات الحضرية، فإن الدكتاتورية ليست نتاج عقلية عسكرية، التاريخ يشهد على أن دكتاتورية غير العسكريين كانت، أحيانا، أسوأ.

وإذا كان العسكري يمكن أن يصير دكتاتوراً، بنفس القدر الذي يصيره المدني، معنى هذا أن الدكتاتورية ليست مجرد سمة عقلية، بسيكلوجية. عقلية العسكري تختلف عن عقلية المدني فرضاً، فلماذا يصيران دكتاتوريين رغم اختلاف عقليتهما المفترض؟

إن الدكتاتورية تتطلب، لكي تظهر، أكثر من عقلية فرد دكتاتور، سواء كان مدنيا أم عسكريا، إنها تكمن في الشروط الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التاريخية، التي فيها، أحيانا، إذا وضعنا قديساً أنقلب شيطاناً.

أن يخضع للنظام حتى وإن لم يكن دكتاتوريا، فما بالك بنظام دكتاتوري. إذن يجب التمييز بين الغوغائية المترتبة وبين الدكتاتورية.

البدوي، من حيث عقليته نفسها، لا يمكنه أن يكون دكتاتوراً كما لا يمكنه الخضوع أيضا للدكتاتورية. وإذا كان ثمة صعوبة في تنظيم مجتمع بدوي سياسياً، وتحويله إلى مجتمع دولة، فذلك يرجع، إلى حد كبير، إلى العقلية البدوية المقاومة والرافضة لسلطان الدولة. أياً كانت هذه الدولة. كراهية الدولة في المجتمع البدوي، ليست دائماً بسبب عيوب أو سلبيات الدولة، وإنما ببساطة لأنها نظام وإلزام يجد البدوي صعوبة في تقبله. السلبيات المترتبة عن هذا ليست هينة، لكن لا يمكن وصفها بالدكتاتورية.

إذا أخذنا في الاعتبار تكوين التنظيم البدوي —القبيلة- وأسلوب إدارته لشؤونها، المحدودة أصلا، ورئاسة الجماعة، - شيخ القبيلة، مجلس القبيلة- والعلاقة بين أفراد القبيلة، ومع أفراد القبيلة، فإننا نجد من المستحيل وصف هذه العلاقة بالدكتاتورية، إن كل شيء يجري بالتراضي والقبول، والتفاوض، والرئاسة لمن يضحي أكثر، لصالح الجماعة، ولمن يحوز على احترام الجماعة لأسباب ذاتية فيه، العقل، الحكمة.. إلخ، دون إمكانية الإرغام المادي أو التسلط، ببساطة لأن أدوات هذا لا وجود لها أصلا، لا بوليس ولا سجون.

هذا التنظيم وهذه العقلية لا تنتج الدكتاتورية، بل تعيق تكون الدولة وسلطتها، مما يستلزم إنهاء هذا التنظيم وتغيير هذه العقلية، وجعل الانتماء للدولة فردياً، والذي يعني إحلال العلاقات السياسية محل العلاقات الاجتماعية البدوية.

موقف (12)

الديمقراطية المباشرة

مقدمة نظرية

لاشك أن للإنسان حقوق، المساس بها، قمعها، هو مساس بإنسانية الإنسان، كالحق في الحرية، وفي الحياة وفي الأمن ... إلخ.

لكن مما لاشك فيه أيضا أن هذه الحقوق تتطلب من تكون عليه واجبات، أي المجتمع. فلا قيام لها ما لم يوجد من يلتزم بها. ذلك لأن الحقوق مكتسبة من الحياة في المجتمع، إذ بدون الحياة في جماعة لا يمكن الحديث عن حقوق إنسان، الحق لا يوجد إلا إذا وجد من يكون عليه الحق واجبا، ومن وجوده يمكن أن يتعارض مع الحق.

إن الحرية شيء والحق في الحرية شيء آخر، الحياة شيء والحق في الحياة شيء آخر، نحن أحرار، متفردين، لكن هذه الحرية التي نتمتع بها ليست حقاً بقدر ما هي أمر واقع، أو لغياب ما يتعارض معها. وهكذا الحق في الحياة، وفي الأمن.

إن الحياة في مجتمع، بقدر ما هي حد من حرية الفرد، إلا أن المجتمع هو الذي عليه واجب كفالة حق الحياة، وحق الحرية لا يوجد إلا في مواجهة إمكانية الحد من الحرية، والحق في الحياة لا يقوم إلا في مواجهة احتمالات انتهاك الحياة، والحق في الأمن لا يكون إلا في مواجهة اللا

أمن..

هكـذا الحقـوق والواجبـات لا تظهـر إلا في الحيـاة في جماعـة، وفي الجماعة يلعب كل فرد دورين أساسيين: فهو كفرد يطلب حقوقاً من الجماعة التي ينتمي إليها، باعتبارها، مع ذلك مصدر خطر عليه، وهو كعضو في الجماعة عليه واجب كفالة حقوق الأفراد الآخرين، باعتباره مصدر خطر عليها. كفالة حقوق الأفراد الآخرين على كل فرد واجباً، بقدر ما إن كفالة حقوق كل فرد واجب الأفراد الآخرين.

هـذه العلاقـة التبادليـة، القائمـة علـى حقـوق وواجبـات، جماعـة وأفراد، والتي هـي أسـاس الجماعـة، تقتضي تحديد الحقـوق والواجبات والإلزام بها والالتزام المتبادل، فلا حقوق بدون واجبات ولا واجبات بدون حقوق.

هذا يعني ضرورة التنظيم ووجود سلطان، والذي يقتضي أن الحق السياسي، المؤسس للسلطان، ومشرِّع التنظيم، هو أول حقوق الإنسان وأساسها.

على خلاف ما هو شائع، حقوق الإنسان ليست طبيعية، إنها مكتسبة، وتاريخية، نتاج التشريع، وهي تتحدد في كل مرحلة تاريخية من خلال توازن أو عدم توازن الحرية والسلطان. السلطان يتجه إلى الحد من الحرية، والحرية تتجه إلى تقليص السلطان. لهذا رأينا مراحل تغيب منها الحقوق، المجتمع المثالي هو توازن الحرية والسلطان، الفردي والاجتماعي لما كانت الحقوق مكتسبة، نتاج التشريعات، وهذه نتاج السلطان، الذي يشرِّع الحقوق وأيضا مقابلها أي الواجبات، فإن الحق السياسي يصير

ضرورة أساس الحقوق، ومصدر شرعية الواجبات، لأنه حق يتعلق بالسلطان الذي شرعيته تستمد من كونه حقاً مشتركاً لجميع أفراد الجماعة.

إذن لا ضمان، لا كفالة ولا وجود لحقوق الإنسان إلا في مجتمع سياسي، أي منظم، والذي فيه الحق السياسي هو أساس كل الحقوق ومنه تستمد شرعية الواجبات. حتى لا يتحول التنظيم السياسي إلى قمع وانتهاك ويتحول السلطان إلى أداة استعباد أو موضع صراع.

هكذا يتبدى أن السلطان هو "المشكلة الأولى التي برز حولها الصراع، وهو سبب الصراع، منذ أن تكون المجتمع البشري وظهرت الحاجة إلى التنظيم السياسي".

السلطان يعني الأمر، الإلزام، القمع، الإرغام، وتحديد الواجبات والحقوق، ووضع القوانين المنظمة للعلاقات في المجتمع.

السلطان يبدو ضرورياً في حياة المجتمع، لكن المشكلة الأساسية تكمن في شرعية السلطان وليس في المهام المسندة إليه.

كل سلطان يتضمن الأمر والإلزام والقمع والإرغام، لكن في شروط معينة تبدو هذه المهام لا شرعية، بينما تبدو، في شروط أخرى شرعية وواجبة، الأمر إذن يتعلق بشرعية السلطان نفسه وليس فيما يقوم به من مهام.

لاشك، عندما نستقرئ التاريخ، أن محاولات عديدة قد بذلت، وتضحيات كبيرة قدمت، لحل هذه المشكلة، أي كيف يكون السلطان

شرعياً. لكن ما إن يتكون السلطان حتى يصير محور صراع ونزاع واقتتال، مبررات عديدة ومختلفة سيقت لممارسة السلطان وشرعيته، تستند أحيانا إلى الدور في الأسرة، الأب مثلا، أو في القبيلة –شيخ القبيلة- أو القوة المحضة، أو التفويض الإلهي في النظم التيوكراسية، وأخيراً الانتخابات والتفويض.

لكن رغم هذه المحاولات، وبغض النظر عن النوايا الدافعة وراءها، والتضحيات التي تكلفتها، فإن مشكلة شرعية السلطان ظلت بدون حل: اختلفت وتعددت المبررات، لكن جوهر السلطان بقى على ما هو عليه.. سلطان يفتقد الشرعية... لماذا؟

السلطان، وهو الأمر، الإلزام، .. إلخ ظاهرة اجتماعية، أي نتاج اجتماع الناس وتكون المجتمع. لقد ظهر السلطان عندما ظهرت حقوق وواجبات بين الأفراد المكونين للجماعة، وتكون علاقات تربط أفراد الجماعة، من علاقة الزواج إلى العلاقات الاقتصادية، مما استدعى من يلزم بالحقوق ويلتزم بالواجبات، ويضع نظاماً في علاقات أفراد الجماعة، ويكفل احترامها.

السلطان على هذا النحو حاجة اجتماعية، يشكل أساس الجماعة، ومحور اجتماعها، إذ لا جماعة بدون تنظيم، ولا تنظيم بدون سلطان. وهو لهذا أول حقوق الأفراد وأول واجباتهم، وبالتالي التفريط فيه هو تفريط في أساس الحقوق والواجبات، لأنه مصدر تشريع الحقوق والواجبات، كما لا يمكن كفالة الحقوق ولا ضمان الواجبات بدون سلطان.

خروج السلطان عن الجماعة، حيث نشأ، ليصير متجسداً في فرد أو هيئة، يرتد على الجماعة سلباً، في صورة قهر وإرغام، باختصار سلطان مفروض. لهذا السبب فإن حياة الجماعة تطلب السلطان، لكنها ترفضه في نفس الوقت، مما جعل كل سلطان، إلى يومنا هذا، مصدر نزاع وموضوع اقتتال، موقف الجماعة من السلطان يتبدى هكذا متناقضاً، إنها تطلبه وترفضه في نفس الوقت.

إن مشكلة السلطان، على هذا النحو، ستبقى دون حل، ما لم تستعد الجماعة ما هو نتاج اجتماعها.

الجماعة تطلب السلطان نتاجها لكنها ترفضه مفروضاً عليها.

هذا التناقض بين ضرورة السلطان لحياة الجماعة، وبين رفضه من الجماعة عندما يفرض عليها، يسم الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها، ويفسر أزماتها وتأرجحاتها، والتي لا تنتهي إلا عندما يستعيد المجتمع ما هو نتاجه ويصد السلطان حقا مشتركاً بين أعضاء الجماعة.

الديمقراطية المباشرة إذن هي استعادة الجماعة لسلطانها، إذا كان السلطان ضرورة اجتماعية فلماذا يفرض على الجماعة من خارجها؟

استعادة المجتمع لما هو نتاجه يبطل كل تمثيل وإنابة، وينفي كل صراع، ويفقد الحزبية مبررها، فهذه ليست إلا أداة فئة من المجتمع للاستحواذ على السلطان، مما يبرز محاولات الفئات الأخرى الاستيلاء عليه..

لهذا توصف الديمقراطية المباشرة بأنها "حل نهائي" ذلك لأنه مهما اجتهدنا وفكرنا وجربنا وتخيلنا، فإن بقاء السلطان خارج الجماعة يعني

ديمومة الصراع حوله. إن استعادة المجتمع لسلطانه فقط هو الذي يضع حداً نهائياً للصراع حول السلطان، ويجعل مهامه شرعية، وليس ثمة حل يتجاوز هذا.

استعادة الجماعة للسلطان الاجتماعي، وجعله الحق السياسي الأول لكل أفراد الجماعة مجتمعين، لا يمكن أن يكون إلا في ديمقراطية مباشرة، فهو وإن كان الحق السياسي الأول لكل فرد إلا أنه لا يتكون إلا باجتماع الأفراد، أي حق فردي لا يمارس إلا جماعة.

المسألة عندئذ لم تعد في اقرار حق الجماعة في ممارسة السلطان، فهو نتاج الجماعة، وحاجتها، ولا يمارس إلا في جماعة.

ليس ثمة من يجادل اليوم في الشق الأول: السلطان حق الجماعة حيث ينشأ، لكن البعض يتساءل، ولأنه كذلك كيف يمكن أن يمارس المجتمع حقه مباشرة، وفي جماعة دون تنازل عنه أو إنابة؟

ذلك لأن الإنابة والتفويض تبقى على حق الجماعة في السلطان، - المعترف به- صورياً، بينما يمارسه عملياً نواب عن الجماعة.

فلا يملك المجتمع، في أكمل النظم النيابية، إلا تفويض سلطانه لنواب عنه، مما يسلبه عمليا كل سلطان، ويغرب السلطان.

حيث أن السلطان ظاهرة وحاجة اجتماعية، لا يمكن ممارسته إلا جماعياً، فكيف ذلك؟

الحل الذي يقدمه الكتاب الأخضر، يتمثل في المؤتمرات الشعبية، والتي هي الإطار التنظيمي لاجتماع كل المواطنين، دون شرط لممارسة

سلطانهم مجتمعين.

في هذا الحل إلغاء للفصل بين السيادة (السلطان) وممارسة السلطان. لكنه يشترط الاجتماع. لأن شرعية السلطان تنبثق عن الاجتماع، فلا يمارس إلا جماعيا. عندئذ ما يقرره أعضاء الجماعة جماعة (ممارسة السلطان) يطبق على كل فرد على حدة، القانون مثلاً، في هذه الحالة أعضاء الجماعة جماعة يقررون ما ينفذ على كل فرد منهم على حدة، لكنه ليس إلا ما يقرره جماعة.

الحجة المستندة إلى استحالة ممارسة المجتمع للسلطان، وبالتالي ضرورة تفويضة، تخلط بين ممارسة السلطان وبين التنفيذ، ممارسة السلطان هي اقرار الأسس والتوجهات والسياسات وإصدار التشريعات التي يلزم بها عند التنفيذ، وإذا كان التنفيذ يمكن أن يكلف به أفراد فإن ممارسة السلطان لا تكون إلا جماعة.

بهذا يزول التناقض بين الفرد والجماعة، دون تضحية بالفرد لصالح الجماعة، ولا التضحية بالجماعة لصالح الفرد، كما يزول التناقض بين الحرية، مطلب الأفراد، والنظام مطلب المجتمع. ففي المؤتمرات الشعبية الحرية تنظم نفسها.. هكذا هو الطريق الثالث حقاً.

أما تنفيذ ما يقرره السلطان فإنه لا يمثل سلطانا بالمعنى السياسي، فهو ليس إلا تنفيذ ما يقرره صاحب القرار السيادي (المجتمع) ولهذا يعهد به إلى لجان شعبية، هذه اللجان تكونها المؤتمرات الشعبية نفسها، تحت رقابتها ومتابعتها، فهي ليست سلطانا سياسيا، إنها لجان متخصصة ومختصة يعهد إليها بالتنفيذ وليس بالقرار.

إن حجر الأساس، في الديمقراطية المباشرة، مهما تنوعت التطبيقات، فهذه تحكمها أحيانا ظروف محلية، تاريخية واجتماعية وحتى جغرافية، هو المؤتمرات الشعبية صاحبة السيادة الممارسة للسلطان، واللجان الشعبية التي تكونها المؤتمرات الشعبية لتنفيذ قراراتها وسياساتها وإدارة شؤونها تحت مراقبتها ومتابعتها.

إن كفالة الحق السياسي، المؤسس لكل الحقوق، والذي يتأسس على عضوية الفرد في الجماعة، المواطنة، دون الحاجة إلى تشريع، ولا يعتمد على تشريع، لأنه أساس شرعية كل تشريع، ولهذا فهو أساس كل الحقوق. ليس بفضل تشريع ما، وإنما بالحياة في جماعة وإرادة الانتماء إليها، ولهذا هو أساس كل الحقوق ومصدر الشرعية. كفالته إذن لا تكون من خلال تشريعات أو قوانين، فهذا يوقعنا في حلقة مفرغة، بل يتأسس عليه المجتمع السياسي، حيث الحق السياسي هو حق وواجب في نفس الوقت: حق باعتبار كل عضو في المجتمع يتمتع بهذا الحق، وواجب لأنه يتطلب من كل فرد أن يمارس هذا الحق، وإلا تعطل الأساس السياسي للمجتمع، وطعن في شرعيته، والذي ينعكس سلبا على حق الفرد الأساس. ذلك لأن شرعية السلطان هي نتاج ممارسة كل فرد لحقه السياسي.

هكذا السلطان الشرعي، في المجتمع، لا يظهر، إلا من خلال ممارسة جماعية للحق السياسي. إنه فردي واجتماعي في نفس الوقت وهنا يكمن الفرق بين الحق السياسي الذي يقتضي الممارسة الجماعية لتأسيس السلطان، وبين الحقوق الأخرى نتاج الحق السياسي والتي يمكن أن

تمارس فردياً.

إذا كان الناس يناضلون، في كل مكان، من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان، فإن عليهم أن يتذكروا أن أول الحقوق وأساسها هو الحق السياسي، وهذا لا يكون إلا في ديمقراطية مباشرة، حتى لا تكون حقوق الإنسان منَّة أو منحة قابلة للاسترداد، أو عرضة للتآكل، ضحية التشريعات والقوانين والتحفظات والأحكام الاستثنائية التي تصدر عن سلطان خارج الجماعة، في غياب الجماعة، حتى ولو كان مفوضاً منها.

وحتى لا يرتد سلطان الجماعة على الجماعة، في صورة قهر وإرغام، فترفضه في الوقت الذي تحتاجه.

موقف (13)

حوار صحفي

- يقول الشاعر الألماني ريلكه في قصيدة له: إن العزلة التي يعيش فيها الفنان والمفكر مثل السماء الصافية الخالية العالية، فجأة تمتلئ السماء بالسحاب.. كيف جاء قطرة قطرة.. كيف تماسك.. وفجأة ينزل المطر.. هل الفيلسوف فنان؟ هل يحتاج إلى العزلة؟

- الشعر، الرسم، الموسيقى.. إلخ مما يجتمع تحت الصفة فنون يختلف عن الفكر وعن الفلسفة، الفنون تعبير عن احساسات، مشاعر، عواطف، وانفعالات وجدانية، في أشكال وأدوات مختلفة، لكنها جميعاً ذات سمة وجدانية. لهذا يميل الفنان إلى العزلة، والحياة في عالم خاص، ينسجه خياله وعواطفه. هذا ضروري بالنسبة له، لكي لا يشغله الواقع العيني عن احساساته وعواطفه، من أجل أن يستغرقه في ذاته. هكذا عندما نسمع قصيدة أو قطعة موسيقى أو نشاهد لوحة، لا يجب أن نسأل ماذا يريد الفنان أن يقول، ولا فيماذا يفكر، وإنما بماذا يحس وعماذا يعبر، فهو يرسم حالاته الوجدانية، الفرح أو الحزن، الأمل أو القنوط، الألم أو السعادة، بألوان، أو بكلمات أو بأصوات. الوسيلة المثلى للتواصل مع الفنان هي شعورنا، إحساسنا وعواطفنا.

أما الفكر، الفلسفة، فإنها تهتم بالواقع العيني، ولا يمكنها إلا الانشغال بحياة الإنسان، ومشاغله، ومشكله، سواء كانت سياسية أم

اقتصادية أم اجتماعية أم ميتافيزيقية. بدون هذا تكون الفلسفة لغوا، والفكر بدون محتوى. لهذا فإن الفلسفة تطرح أفكاراً وأراء، وسيلتها العقل والمنطق، وتتوجه لعقل الإنسان وليس لعواطفه، إذن لا يمكن للمفكر أو الفيلسوف الانعزال عما يجري حوله. لكن هذا لا يعني الغرق فيه ولا الاستسلام لدوامة الأحداث، هذه مجزأة مشتتة تعيق العمل الفلسفي عن إدراك الأحداث في كليتها وتفسيرها، مما يتطلب، بين الحين والآخر، الانسحاب قليلا من مجرى الأحداث، وأخذ مسافة من الواقع، بهدف إدراكه في كليته، وفهم مساره ومنتهاه.

استخدام اللغة أيضا يختلف في الفنون عنه في الفكر وفي الفلسفة، في الفلسفة تشير الكلمة إلى واقع، إنها رمز واقع، ولا تطلب أبداً لذاتها، فيما اللغة في الفن هي الواقع نفسه، كلمات الشاعر هي مثل أصوات الموسيقى وألوان وخطوط الرسام.

الفلسفة، الفكر يدخل نظاماً في الأحداث، ويعقلن الوقائع، بينما الفن يتعامل مع الواقع والأحداث في غواغائيتها الأصلية، الواقع بالنسبة له كما يحسه وكما يشعر به وليس كما يعقله.

- ذهب لينين في كتابه عن المسألة الدينية إلى أن الإلحاد هو الموقف الطبيعي للإنسان، وينكر اتباع هذا المذهب كل ما ليس مادياً، وقد أهتم ماركس وانجلز بإثبات هذه الدعوى، وانصرفت جهودهما إلى التفسير المادي للتاريخ فما رأيكم في المسألة الدينية؟

- ماركس لم يهتم بالمسألة الدينية، وهذا يرجع لأسباب منها نشأته الأسرية، في عائلة ليس فيها للدين مكان. أبوه من أنصار الثورة الفرنسية

والفكر الحر، تحول من اليهودية إلى المسيحية، لمجرد أن قوانين الدولة البروسية تحرم بعض المهن على غير المسيحيين. لكنه لم يصر مسيحياً كما لم يكن يهودياً، لهذه النشأة تأثير حاسم على ماركس، الذي لم يعان أزمة الحاد، وأعتبر أن ما جاء به فويرباخ، في كتابه "جوهر المسيحية" فصل المقال في موضوع الدين، كما أن مادية ماركس جعلته يضع الدين في البناء الفوقي والذي هو، معاً، نتاج وتبرير البناء التحتي. البناء التحتي هو أدوات الإنتاج، تطورها يحدد البناء الفوقي لكل ومرحلة تاريخية. لذلك لا بقاء للبناء الفوقي حالما تتغير البنية التحتية التي أنتجته. هكذا الدين، مثل بقية مكونات البناء الفوقي، يرتبط بمرحلة تاريخية، ولا بقاء له حالما تتغير البنية التحتية التي أنتجته.

لكن ماركس، مع ذلك، أضطر للاعتراف ببعض مكونات البنية الفوقية، وبقائها رغم تغير بنيتها التحتية. هذا الاستثناء يمكن أن ينطبق على الدين أيضا.

بالنسبة للينين الأمر مختلف بعض الشيء، المجتمع الروسي الارتودوكسي، المتشدد دينيا، وحيث الكنيسة ذات نفوذ، جعل علاقته بالدين عنيفة، مما استلزم منه التأكيد على الإلحاد والبحث عن مبرراته.

لكن رغم إلحاد الماركسيين الروس، إلا أن تأثير الارتودوكسية كان قويا، لقد ظهر في بنية الحزب الشيوعي نفسه، الذي حل محل الكنيسة، وفي الدوقمانطيقية التي طبعت اديولوجيته.

إن عقل الفيلسوف يتجه إلى ما هو مادي، واقعي، باحثا عن الحقيقة، لكن ما هو مادي واقعي يحيل إلى ما ليس مادياً، وإلى ما وراء

الواقـع، أو إلى الميتافيزيقـا. عقـل الفيلـسوف لا يقنـع بمـا تقدمـه التجربـة، شغوف بالبحث، يسأل عما إذا لم يكن وراء الظواهر العينية للحياة المادية قـوة خفيـة، أزليـة، أبديـة، هـي للعـالم كـالإرادة فينـا، وهـل تسلـسل الأسباب إلى ما لا نهاية أم ثمة علة تنتهي إليها؟. وفوق كـل هـذا لا يكتفـي بأي إجابة، في شوق دائم للمعرفة، وكل إجابة بالنسبة له سؤال جديد.

هذا الـشوق للمعرفـة، للحقيقـة، يقـود الفيلـسوف إلى حيـاة روحيـة، ربمـا سيـضل متـسولا، محـاولا، أمـام سـاحة القـوى الخفيـة، والألغـاز الغامـضة، يـستجدي ومـضة معرفيـة، وبـارق يقـين. لكنـه مـع ذلـك لا يـستطيع التخلـي عـن المحاولـة. الوصـول إلى يقـين مطلـق مـستحيل، قـدر استحالة التخلي عن طلب اليقين. إن الحياة الروحية عند الفيلسوف تجسد إشكالية عميقة: شـوق دائـم لا يرتـوي وتـوق مـستمر لاختـراق المجهـول، دون يقين سلبي أو إيجابي.

- أعلنت الثورة الشيوعية منذ قيامها أن "من ليس معها فهو عليها" وأعلن الرئيس الأمريكي بعد أحداث 9/11، في إطار حربه على الإرهاب المزعوم بأن "من ليس معنا فهو ضدنا" فهل يعني هذا أن دعوة الخصمين واحدة؟ وماذا يعني ذلك من وجهة نظرك؟

- الثورة الشيوعية عام 1917 لم تعلن أن "من ليس معها فهو عليهـا" لأنهـا ببساطة تعتبر نفسها في المـسار التـاريخي الـصحيح، ونتـاج حتمـي، ليس لإرادة الإنسان تغيره، سـواء كـان معهـا أو عليهـا، الـضد ثـورة كمـا الثوار يلعبون دوراً ضرورياً، تفاعلات حتمية لقـوى الإنتـاج، وضـرورية لـولادة المرحلـة التاريخيـة. هكـذا الرأسمـالي، البورجـوازي، ربمـا أكثـر

ضرورة من الثوري، لأن الشيوعية لا تتكون إلا في رحم نقيضها.

لكن ما أعرفه هو أن الحزب الشيوعي تبنى المبدأ الكنس، والذي يقول "أو من ثم ناقش" ليصير "نفذ ثم ناقش" مما يلغي أهمية النقاش بعد الإيمان أو التنفيذ، ويقود إلى الدوقما نطيقية. هذا ما حدث بالنسبة للماركسية الروسية، لقد صارت دوقما غير قابلة للنقاش مما ساهم في انهيار الحزب الشيوعي، عندما تجاوزته المرحلة، وفق الماركسية نفسها. لقد حرم نفسه من إمكانيات التجديد والتطوير.

أما عبارة بوش فإنها أيضا تطرح الدوقمانطيقية من زاوية أخرى، ليس فقط بالنسبة لأحداث 9/11، وإنما في مجمل سياسة الولايات المتحدة وما يسمى بالليبرالية الجديدة. هذه الدوقما تقوم على أن الحقيقة واحدة، وأن الولايات المتحدة، والليبرالية الجديدة تملك هذه الحقيقة وحدها، وبالتالي كل ما عداها خطأ، وتشعر بأن من واجبها فرض الحقيقة كما تراها، على كل الآخرين.

هذا بكل تأكيد يقود إلى نزعة أصولية، وإن كانت ليست دينية، إلا أنها تلتقي معها في تكفير الآخرين، والشعور بأن فرض الحقيقة واجب مقدس، وتكفير من يخالفها، في الأصولية الأمريكية كما في الليبرالية الجديدة، تكون الحقيقة السوق والنظام الرأسمالي، إنها ما دعاه جورج سوروس، المضارب الرأسمالي، أصولية السوق.

- نهاية التاريخ، صدام الحضارات، هذا ما ذهب إليه بعض مفكري الغرب، مثل فوكوياما وهانتينتقون، وربما يطبق على الواقع من خلال سياسات عدوانية ضد الشعوب تقوم بها الإدارة

الأمريكية. في ظل هذا الحكم المسبق ما جدوى حوار الحضارات. ألا يكون أقرب إلى حوار الطرشان؟

- ليس للتاريخ نهاية، ما وجد إنسان على الأرض، دعوة نهاية التاريخ تعكس يأساً من المستقبل، ورغبة في تأبيد الواقع الراهن. الولايات المتحدة تعيش أزمة وهي تشاهد انفلات العالم من هيمنتها، وتخشى مستقبلا تصير فيه مجرد أمة بين أمم العالم.

لا أعتقد في وجود صدام حضارات، وكتاب هانتينقتون ليس إلا محاولة تفصيل ثوب حضاري لتغطية العدوانية الأمريكية، والشعور الأمريكي بالنقص الحضاري، هناك نقاط عديدة يمكن بسهولة الطعن في مصداقيتها، مثلا المسيحية ليست دينا واحداً متجانساً، أبعاد المذهب الارتودوكسي من الحضارة الغربية يبرهن على هذا، كما لا توجد حضارة غربية واحدة تجمع الولايات المتحدة وأوروبا، الاختلافات أكثر من أن تحصى، واحتمال صدام أوروبا مع الولايات المتحدة، أكثر معقولية من صدام حضارات الغرب مع الحضارة الإسلامية. لكن بغض النظر عن التفاصيل، ما يجري حاليا ليس صدام حضارات، بل هو ضد كل الحضارات، بما في ذلك الحضارة الغربية. وإذا بدا أن الإسلام مقصود أكثر، فذلك لأن المسيحية طوعت وحييدت منذ زمن بعيد، أما الإسلام فلا زال يشكل عائقاً أمام أصولية السوق. هكذا لا نستغرب أن أصولية السوق ترد عليها الأصولية الدينية.

المرحلة الحالية هي مرحلة سيادة الرأسمالية عالمياً. والرأسمالية لا تجسد لا الحضارة الغربية ولا الدين المسيحي، لذلك الحوار مهم بين

الحضارات من أجل مقاومة العدو المشترك: الضد حضارة، وأن يفهم المسيحيون، وغيرهم، إن هزيمة الإسلام أمام الضد حضارة، هي هزيمة الحياة الروحية في كل الأديان والحضارات، لصالح فردية أنانية ومادية، ضعيفة، تجسد إنسان السوق، البدون هوية.

- في المجتمع الليبي سلبيات وإيجابيات، كيف ترون توجهات هذا المجتمع في الظروف الدولية الراهنة، مع الأخذ بالاعتبار ظروفه المحلية؟

- ليس ثمة مجتمع بدون مشاكل، وإذا بحثنا عن هذا المجتمع الخالي من المشاكل فسوف يطول بحثنا عبثاً، عندما نقارن نظام اجتماعي بآخر، ليس من حيث الخلو من المشكلات، وإنما من حيث آلية توقعها وإيجاد حلول لها، وهل هي مشكلات أم أزمات.

إن المشكلة تعرَّف من حيث أن توقعها وإيجاد حلول لها، يجري في إطار النظام الاجتماعي القائم، بينما الأزمة هي مالا يمكن حله إلا بتغيير النظام، فهي ما يمس بنية النظام بنفسه.

الديمقراطية المباشرة توفر آلية مثلى لتوقع المشكلات وحلها، دون أن تكون الحلول مفروضة. أما حدوث أزمة فإنه يعني الارتداد عن الديمقراطية المباشرة وليس تجاوزها.

لاشك أن الظروف الدولية ذات انعكاسات سلبية على مجتمعنا وعلى مشروعنا، وربما تكون سبب العديد من السلبيات خاصة في هذه المرحلة حيث يسود العالم اللانظام، وطغيان قوة كبرى لكن الشعب الليبي ليس قاصراً، ولا يحتاج لوصاية، إنه مؤهل لأن يضع الحلول وأن يتعامل مع

الظروف الدولية ومع ظروفه المحلية.

- الحلاج فيلسوف انتهت به فلسفته إلى الإعدام، ونيتشه إلى الجنون، ومن ثم الانتحار، هذا علاوة على ما لقيه سقراط، ارسطو وإفلاطون وغيرهم.. هل الفلسفة ضارة أم نافعة؟

- جريرة الحلاج ليست فلسفته، وإنما إنه مس مصالح السلطان، وحرض الجياع على اقتحام مخازن قمح السلطان، أما نيتشه فقد طلب الحقيقة ولم يتحملها، توترات العقل الفلسفي ذهبت بعقله وبحياته.

شهداء الفلسفة كثر، ربما من الصعب حصرهم هنا، منهم من بلغنا خبره ومنهم من لم نعلم عنه شيئا، غيبته السجون. سقراط أجبر على شرب السم، اسبينوذا طعنه متعصب بسكين، جوردانو برونو أحرق في روما، في الميدان الذي يحمل البوم اسمه. أبن رشد فر بحياته تاركا كتبه وليمة للنار، الجهني ذبحه الخليفة ضحية عيده، والقائمة تطول.

لكن هذا ليس تعبيراً عن عداء لأشخاص الفلاسفة، الفلسفة طلب الحقيقة وعدم الاكتفاء بالتلقي، والسؤال المستمر، والشك في كل ما يقدم على أنه حقيقة نهائية، لأن الفلسفة تعي أن الحقيقة لا نتخلى عن طلبها، لكن لن نصل إليها أبداً، وفوق ذلك الفيلسوف يصدع بما يدرك عارضاً عن الجاهلين.

عامة الناس اعتادوا الأمر الواقع، وراحة الروتين، ورتابة الواقع، تقودهم العادة، والموروث، وكراهية السؤال، والحكام يفضلون هذا حتى لا يوضع سلطانهم محل سؤال.

إننا نكره من يوقضنا من النوم، وينفض أحلامنا ولو كانت أوهاماً،

ليس لشخصه، وإنما لأنه يعكر نومنا. قدر الفلاسفة أنهم يعكرون نوم المجتمعات، لكن بدون الفلسفة لن يكون هناك تقدم.

هكذا المجتمعات في حاجة للفلاسفة، لكنها في نفس الوقت تخشاهم.

- **في المسألة الاقتصادية يذهب كثيرون إلى أنه لا خيار إلا بين رأسمالية الدولة التي انتهت إليها الماركسية وانهتها، وبين الرأسمالية إذا كان هذا صحيحاً فإنهما تختار؟**

- رأسمالية الدولة جاءت نتاج أمر واقع، عندما وجد الحزب الشيوعي نفسه على رأس دولة عام 1917 لم يكن أمامه إلا إدارة الدولة، ولما كانت الملكية اجتماعية، والدولة هذه تمثل المجتمع، إذن أناطت بنفسها إدارة ملكية المجتمع. العيب هنا ليس في الملكية الاجتماعية في حد ذاتها، وإنما في شكل الدولة التي تديرها دون إمكانية المالك (المجتمع) السيطرة عليها وتوجيهها ومحاسبتها. المسألة إذن سياسية أكثر منها اقتصادية، دولة ذات نمط رأسمالي تدير ملكية اجتماعية. على العكس دولة الديمقراطية المباشرة يمكن أن تمثل حلا لإدارة ما لا يمكن توزيعه من الثروة بشكل عادل.

الماركسية في حقيقتها النظرية لا تطرح رأسمالية الدولة حلا، إنها الماركسية اللينية، عندما استولى البلاشفة على السلطان، بما في ذلك الاقتصاد لم يجدوا مفراً من إداراته، مؤقتا، من قبل الدولة، بهدف خلق التراكم الذي يقود إلى المرحلة الشيوعية، لكن عيبهم أنهم لم يهتموا بشكل الدولة، فكانت دولة الحزب والتي أعاقت تحقيق الهدف نفسه ورأينا ما ألت إليه.

أما الرأسمالية، وكما هو معروف، تعني اللانظام، ترك الحبل على الغارب، وهي تظهر حالما ينهار النظام أو يعجز المجتمع عن تنظيم نفسه، يكفي رفع يد الدولة وإلغاء التنظيم لكي تظهر الرأسمالية، ليست في حاجة إلى تفكير ولا إلى عقل..

لكن المجتمع الإنساني يقاس تقدمه بإخضاع حياته لنظام عقلاني، محدد الهدف، وسيادة العدالة، وإلا صار غابة من الوحوش وركاماً من الضحايا. هذا ما حاولته المجتمعات الرأسمالية، خاصة منذ الحرب العالمية، تفوق الديمقراطية، حتى وإن كانت ناقصة، قلم أظافر الغول الرأسمالي.. إلى حين.

اليوم الليبرالية الجديدة، تحاول العودة إلى الهمجية البدئية للرأسمالية، بإلغاء النظم والتقنينات، ومكاسب العمال، وباختصار إعادة إخراج الاقتصاد من مجال الإرادة السياسية، ليس وطنياً فقط بل عالمياً، وهو ما يدعي تحرير الاقتصاد. عندئذ ستكون نهاية الديمقراطية وبداية دكتاتورية السوق ومؤسساته الثلاث.

مع ذلك يلوح خيار ثالث، فيه الاقتصاد ينظم شراكه، والسياسة ديمقراطية مباشرة. ثمة تجارب في بلدان مختلفة حيث يجيب على تحرير الاقتصاد تحرير القاعدة الاجتماعية. إن علينا يتوقف نجاحه، وربما العولمة باستبعادها وتهميشها لأعداد هائلة، تساهم في خلق نقيضها دون أن تدري هؤلاء سوف ينظمون أنفسهم ونشاطهم خارج السوق الرسمي، السوق المعولم.

- على ذكر العولمة: يقال أنها نتاج التطور التقني والعلمي؟

- هذا ليس صحيحاً، يستهدف الاستغلال الدعائي للعلم وللتقنية في تمرير العولمة. إنها مرحلة ثالثة في تطور الرأسمالية، إنها الرأسمالية المالية، التطور التقني والعلمي يجري في إطار السوق، ومن لا يملك الثمن لن يستفيد، لهذا يموت الملايين رغم توفر الدواء، وثلثي سكان العالم لم يستعمل الهاتف أبداً، وأصبح للماء ثمن في البورصة، ويعدم الغذاء رغم ملايين الجياع، ورغم أنها تدعي عولمة إلا أنها، في الحقيقة تقوم على تركز الثروة في بلدان معينة من العالم، على حساب نهب وتدمير اقتصاديات بلدان العالم الأخرى.

- إذا لم تكن نتاج التطور العلمي والتقني فهل هي كما يقول البعض قدر؟

- مصطلح قدر هكذا مرادف للحتمية، قدر، حتمية مضادان للحرية، يستخدمان لتبرير قمعها أو شلها. لكن في التاريخ ليس هناك حتمية، إنه صناعتنا وتموضع حريتنا، القدر، أو الحتمية، هكذا ليسا إلا إرادة قوى الرأسمال، وهي تريد إقناعنا بهما لكل تشل إرادتنا وتقمع حريتنا، إنها معركة إرادات، يمكن أن تنتصر إرادة الأقوياء، لكن هذا ليس قدراً، ويعطي المجال لإرادتنا أن تقاوم لكي لا يكون النصر أبدياً، إذا أقتنعنا بأن العولمة قدر فإننا نلقي سلاحنا قبل دخول المعركة، إن أسوأ هزيمة تأتي من الداخل.

- لكن الاقتصاد مهم حتى أن الماركسية جعلته المحدد للحياة الاجتماعية؟

- الاقتصاد مهم، ليس في هذا شك، فهو معاشنا، صحتنا تعليمنا

مواصلاتنا، ملابسنا مأوانا... لكنه لا يحدد الحياة ولا بشرط الوجود الاجتماعي إلا إذا ترك لحال سبيله، دون تقنين ولا تنظيم أي خارج الإرادة السياسية للمجتمع. الغريب أن ما ذهب إليه ماركس يصدق على الرأسمالية، التي قاومت الماركسية بشراسة، أكثر مما يصدق على الدولة الشيوعية، الرأسمالية تستبعد الدولة، وتترك الاقتصاد بدون تنظيم، وفق دعه يعمل دعه يمر، أي بدون توجيه سياسي من المجتمع، هذا ما يدعى اليوم تحرير الاقتصاد، لكن تحرير الاقتصاد يقود إلى استعباد المجتمع. هكذا يتحكم الاقتصاد، ومن ورائه الرأسمالية، ويشرط الوجود الاجتماعي للجميع.

بينما على العكس الدولة الماركسية سعت للتحكم في الاقتصاد وتوجيهه اجتماعياً، لكن طغيان دولة الحزب أفسد توجيه الاقتصاد ودمر فاعليته.

المطلوب اليوم تحرير السياسة، واستعادة المجتمع لسلطانه، في نظام سياسي يتوافق مع اقتصاد اشتراكي. إن الاقتصاد أكثر أهمية من أن يترك للسوق، بدونه النظام السياسي سيكون فارغ المحتوى.

- مع العولمة الجارية يتحدث كثيرون عن اختفاء الدولة الوطنية؟

- الدولة الوطنية نتاج الرأسمالية، أو ما اسميته الدولة — سوق، قامت على أسس ثلاث: سكان، أرض، نظام سياسي. الرأسمالية خاصة في مرحلتها التجارية كانت في حاجة للدولة، ولو ادعى البعض آنذاك ضرورة إبعاد الدولة، كما يحدث اليوم، لأتهم بالخيانة العظمى، حاليا الرأسمالية المالية المتوجهة نحو العولمة، لم تعد في حاجة للدولة

الوطنية، إنها تفتح الحدود، في سوق يتعولم، وتضعف الأنظمة السياسية الوطنية. عندئذ يضيع الرابط السياسي، ورابط السوق الوطني، مما يؤذن باضمحلال الدولة الوطنية.

لكن هذا لا يعني نهاية الدولة، السكان، وقد فقدوا الرباط السياسي، والسوق الوطني، لصالح العولمة، يبحثون عن رباط ما قبل السياسي وما قبل السوق، عندئذ يظهر الرباط الاجتماعي أو العرقوثقافي، مما يؤذن بظهور الدولة القومية على أنقاض الدولة الوطنية، ويتغلب العامل الاجتماعي.

الأمة في الدولة الوطنية من صنع الدولة، تختفي معها، كما اختفت الأمة السوفيتية أو اليوغسلافية، لكن تظهر القومية التي تصنع دولتها.

الدول الوطنية، في معظمها سوف تتفكك، متكونة من أعراق وثقافات مختلفة، فإن مكوناتها ستبحث عن أمثالها، وفق الروابط العرقو ثقافية، دول جديدة، ستظهر، عاصية على العولمة، لأن رباطها ليس سياسياً وليس اقتصادياً، وإنما اجتماعي عرقوثقافي.

- بالنظر للمشهد الثقافي الليبي.. لمن يكتب د.رجب بودبوس؟

- المشهد الثقافي الليبي قد لا يختلف كثيراً عما هو عليه في بلدان أخرى، الثقافة يتهددها غول السوق، وتحولها إلى سلعة تخضع للعرض والطلب ومطلب الربح، وهذا يفسر، إلى حد كبير حالة الانحطاط الثقافي، وليس الحال أفضل فيما يمكن تسميته ثقافة الحكومة، وتحول المثقف إلى موظف، إنه في الحالتين يفقد حرية التفكير مقابل العيش وتوفر

وسيلة النشر، ما بين هاتين الصيغتين يتمزق المثقف، باحثا عن طريق ثالث لايرهن فيه حريته مقابل العيش ووسيلة النشر.

بكل مرارة ألاحظ العالم يتجه نحو هيمنة السوق على الثقافة، إنها العولمة. لكن على الأقل بعض المجتمعات كونت تراكماً ثقافياً ومؤسساتيا يمكنه مقاومة التسليع، دولنا العربية عمرها قصير، ما إن تحررنا كشعب حتى واجهتنا عواصف العولمة.

أضف إلى هذا أن الشتات العربي، والحدود السياسية — الثقافية، تجعل كل سوق عربي، تقريبا، غير قادر على إعالة ثقافة حقيقية، ولهذا لم يبرز مثقفون عرب عالميا، رغم أننا لا نقل مستوى عنهم في الغرب.

مع ذلك عندما أكتب فأني أتوجه لكل من يقرأ ويفكر فيما يقرأ، ليس همي أن يصدقني، محمد آخر الأنبياء، وكل مدعي بعده مسيلمة الكذاب، أنا اعتقد أن لكل إنسان القدرة على التعقل والتفكير، ولهذا احترم عقل القارئ، مما يجعل الكتابة بالنسبة لي أمراً صعباً، يفرض مسؤولية أخلاقية.

لكن يهمني، قبل كل شيء التوجه للقارئ الليبي، رغم حالة وسائل النشر لدينا، ورغم فرص النشر في الخارج، فالأقربون أولى بالمعروف، هذا إذا اعتبر ما أقوم به معروفاً.. هدفي أن أقيم حواراً.

- **إذن ترى الحوار مهماً؟**

- الثقافة حوار مع الواقع، تسأل وتجيب الواقع، وهي حية ما ظل هذا الحوار قائماً، تموت إذا انقطع. الواقع يطرح أسئلة تتطلب من المثقف

إجابة، والإجابة تطرح أسئلة على الواقع، وهكذا يجري الحوار.

عندما ينقطع هذا الحوار، يرتد البعض إلى الماضي، فتكون ثقافة ماض لا واقع له، والواقع يطرح أسئلة لا تجد إجابة، والإجابة نتوجه لمشكلات ماض لم تعد ذات واقع.

البعض الآخر يتغرب، يشارك ثقافة وواقعا ليس واقعة ولا ثقافته.

في الحالتين ثمة اغتراب، وانفصاماً ثقافياً، واقع بدون ثقافة وثقافة بدون واقع.

لقد زرت بلداً حيث كان النقاش يدور حول أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة، وتجريم معاوية بن أبي سفيان. ما جدوى هذا النقاش هل يمكن تصحيح الماضي؟ ما علاقة هذا بمشكلات الواقع الاجتماعي والسياسي؟

بالتأكيد كل من يفكر يبحث، يهدف إلى الوصول للحقيقة، لكن إذا كان مهماً الوصول إلى حقيقة ما، فإن الأهم هو الطريقة التي نصل بها، الحوار هو طريق لا يقود إلى طغيان. الحقيقة الفردية تقود إلى موقف أصولي متعصب، وإلى الصراع، عندما يعتقد كل واحد أنه وحده يملك الحقيقة، وإن الآخرين على خطأ، فإنه يعطي لنفسه حق فرضها. هذا الموقف نشاهد ما أدى إليه من كوارث حتى في العلاقات الدولية عندما تدعي دولة إنها وحدها على حق.

الحقيقة يمكن أن تكون نتاج اتفاق كثرة، وهذا أساس كل ديمقراطية، وطريقة الحوار، دون أن يلغى هذا الاتفاق معاودة طرح الحقيقة للحوار.

وإلا فإن بدل طغيان الحقيقة الفردية، سيكون طغيان الحقيقة الاجتماعية، الحقيقة سواء كانت فردية أو اجتماعية يجب أن تكون دافعاً للحوار وليس نهايته. هكذا تتقدم الأمم ويزدهر الأفراد، ويبدع المثقفون.

- سمعنا من وصفك بالفيلسوف. فهل ترى نفسك أستاذ فلسفة أم فيلسوفاً؟

إن وصفي بالفيلسوف لا أراه يصدر إلا عن فيلسوف، لكن بالنسبة لي أنا أستاذ فلسفة من حيث المهنة، فيلسوف إذا أخذنا المصطلح حسب معناه الاشتقاقي: محب للحكمة أو للحقيقة.

أنا لست أكثر من باحث عن الحقيقة، محب لها، رغم أنني لا أدعي امتلاكها ولا الوصول إليها، إنها أعز من أن تمتلك وأغلى من أن تترك، حبي للحقيقة هو الذي جعلني ادرس الفلسفة، وليس العكس. أنا لست إلا سؤال يتوجه لكل ذي عقل أن يفكر، أن يكون إنساناً، أن يستخدم ما انعم الله به عليه: العقل. يكفيني نجاحاً أن جعلت إنساناً يفكر حتى لو خالفني.

- كيف تقضي يومك؟

- إذا استثنينا العمل فليس لدي شاغل غير الاطلاع والبحث والتفكير، وإذا مر يوم لم أكتسب فيه معرفة اعتبرته ضائعاً. عالمنا يعرض نفسه علينا، يتحدانا أن نفهم، تناقضاته، معاناة الناس، الهمجية الدولية، سيادة علاقات القوة، تقود إلى عالم همجي، نمو بدون هدف يبذر المواد.

إذا لم ينهض الإنسان فينا، فإننا سنرتد إلى ما هو أسوأ من الهمجية

البدائية، تلك لا تملك إلا نبالا أو قطعة حجر، أو حتى سيفاً، اليوم الإنسان يملك أسلحة الدمار الشامل. التقدم التقني إذا لم يخضع لقيم إنسانية سيكون كارثة. عالمنا اليوم ربما في حاجة إلى فلاسفة أكثر منه في حاجة إلى علماء الذرة والبيولوجيا والكيمياء. إن علينا أن نسأل هذا التقدم لماذا؟ لماذا تدمر البيئة وتجوع شعوب لكي تتراكم أوراق نقدية في البنوك؟ وأن تجيب بأن كل تقدم لا يضع هدفاً صالح الإنسان يعتبر تخلفاً وارتداداً مهما كانت تقنياته راقية ومعقدة.

- لكن في ظل التقدم العلمي والتقني هل لازال للفلسفة دور؟

- ليس غريبا أن تهاجم الفلسفة ولا أن يدعي فقدانها لكل دور، هذا حدث في مختلف العصور، أحيانا تتهم بالإلحاد، واليوم بأن السوق ليس في حاجة إلى فلاسفة.

لكن كل الذين هاجموا الفلسفة، وأعلنوا موتها، انتهوا بأن استوعبتهم الفلسفة، فأقاموا فلسفة، والذين أعلنوا موت الاديولوجيا، لم يفعلوا إلا الانحياز لاديولوجيا قائمة، لمنع وضعها موضع سؤال. وهذا ما يجعل الفلسفة مخيفة.

على العكس، اليوم، مع كل التقدم العلمي والتقني، تبرز الحاجة ماسة للفلسفة الإنسانية في حاجة إلى إعادة صياغة قيمها، وتوجيه التقدم لصالح الإنسان، وألا نخاطر بالارتداد إلى بهيمية شرسة مسلحة بأحدث التقنيات، وتقدم بدون هدف يقود إلى دمار الإنسان، وأن تصير الآلة مسيطرة لتحول الإنسان إلى تابع، والمجتمع الإنساني إلى مجتمع ماكينات.

والأسوأ أن يتحول العلم إلى عقيدة.

التقدم العلمي التقني لن يصنع لنا النظام السياسي حيث يعيش الإنسان حراً في مجتمع منظم، ولا النظام الاقتصادي الذي يوجه الإنتاج وفق حاجات الإنسان وليس حاجات السوق.

التقدم العلمي لن يقيم العدالة، ويجعل حياتنا فقراً.

في غياب الفلسفة ينغمس الناس في أعماق الخطأ، فرحين باكتشافاتهم وإنجازاتهم التقنية، كالأطفال، بينما أفكارهم أشد إظلاماً من الظلام وعلاقاتهم أسوأ من الظلم. مشاغل الحياة، روتينها، همومها، سيطرة الآلية، قد ينسينا الغاية من الحياة، فندور في حلقة مفرغة، طاحونة لا تطحن شيئاً.

الانبهار بالعلم ومنجزاته يحول العلم إلى عقيدة، تشل البحث، ويحول العلماء إلى كهنة، والخضوع السياسي يحولنا حيوانات أليفة في حظيرة الراعي، والهم الاقتصادي وكسب العيش يجعل بطوننا تتغلب على عقولنا فنصير ذئاباً تعوي.

الفلسفة ليست فقط جرأة على السؤال، واقتحام المجهول الذي لا يمكن للعلوم ارتياده، وإنما أيضا تكشف لها الطريق نحو التقدم، وتحدد لها الغاية، وتدعوها إلى التواضع.

الفلسفة ليست فقط سعي لإدراك الحقيقة ما وراء المعطى المجزأ والمشتت الذي تنشغل به العلوم، ذلك لأن كل معرفة هي تعميم أو ليست معرفة.

الفلسفة قدرة نقدية، تمنع الجمود، وتحول دون الكسل العقلي، ونحن في حاجة ماسة لفحص معتقداتنا، آرائنا، أنظمتنا، حقائقنا غاياتنا، رؤيتنا للعالم. كم نحن في حاجة إلى هذا النقد، لكن لهذا الفلسفة مزعجة، ولهذا تحارب.

لكن الوضع موضع سؤال، النقد، لا يعني بالضرورة الإنكار أو النفي، وإنما قد يعني فحص أدواتنا، قيمنا، معتقداتنا، حقائقنا، غاياتنا لكي تظل حية قادرة على تنظيم حياتنا.

على كل حال عندما تعلن الحرب على الفلسفة، فاعلم أن الحاجة ماسة إليها. أن كل تقدم طليعته الفلسفة.

مجلة الزحف الأخضر: العدد 18 شهر 8 – 2003.

أعمال الأستاذ الدكتور رجب بودبوس

1- مؤلفات ودراسات

1- التخيل: رسالة ماجستير – مخطوطة – بالفرنسية – 1973.

2- في المنفى: رواية– دار قورينا – بنغازي – 1975

3- ثلاثي المثالية: الدار الجماهيرية – 1976

4- انطولوجيا الحرية: دبلوم دراسات معمقة D.E.A – مخطوطة بالفرنسية – 1976

5- الحرية: رسالة دكتوراة – فلسفة – مخطوطة بالفرنسية – 1977

6- محاضرات في النظرية العالمية الثالثة: الدار الجماهيرية – 1980

7- في الحل الاشتراكي: الدار الجماهيرية – 1982

8- نحو تفسير اجتماعي للتاريخ: الدار الجماهيرية – 1982

9- أخلاق الاجتماع: الدار الجماهيرية – دار المعارف – تونس – 1990

10- محاولة في علم الثورة: الدار الجماهيرية – 1985

11- الدين والعقل: الدار العربية للكتاب – تونس – 1988

12- الفوضوية: معهد الإنماء العربي – بيروت – 1989

13- تفسير اقتصادي: الدار الجماهيرية – 1989

14- مواقف 1: الدار الجماهيرية – 1989

15- أدبيات: الدار الجماهيرية – 1992

16- الإسلام ومسألة الحكم: الدار الجماهيرية – دار ثالة – دار الانتشار العربي – بيروت - 1993

17- مواقف2: الدار الجماهيرية – 1993

18- مواقف3: الدار الجماهيرية – 1994

19- مواقف4: الدار الجماهيرية – 1994

20- مواقف5: الدار الجماهيرية – 1995

21- فلسفة الفلسفة : ج1- ما الفلسفة؟ الدار الجماهيرية 1995
22- فلسفة الفلسفة : ج2- مباحث الفلسفة – الدار الجماهيرية – 1995
23- فلسفة الفلسفة : ج3- مشكلات الفلسفة – الدار الجماهيرية – 1995
24- تبسيط الفلسفة : الدار الجماهيرية ، 1996.
25- مواقف 6: الدار الجماهيرية ، 1996.
26- محاضرات في الفلسفة المعاصرة : دار الأنيس ، مصراتة ، 1996
27- القاموس (سياسي) : الدار الجماهيرية ، 1996.
28- مواقف7 : الدار الجماهيرية ، 1998.
29- مواقف 8: الدار الجماهيرية ، 1998.
30- مواقف9 : الدار الجماهيرية ، 1998.
31- نقد العقل الاقتصادي : ج1- المقدمات ، الدار الجماهيرية ، 2000.
32- مواقف10 : الدار الجماهيرية ، 2000.
33- ثأر الاجتماعي : دار الرواد ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 2000.
34- نقد العقل الاقتصادي : ج2- الرأسمالية ، الدار الجماهيرية ، 2001.
35- مواقف11 : الدار الجماهيرية ، 2001.
36- العولمة : بين الأنصار والخصوم : دار تالة ، دار الإنتشار العربي ، بيروت ، 2001.
37- ماضي المستقبل : صراع الهوية والوطنية في عالم يتعولم : دار تالة ، دار الإنتشار العربي ، بيروت ، 2001.
38- في الطريق الثالث : المركز العالمي ، طرابلس ، 2001.
39- نقد العقل الاقتصادي : ج3- الاشتراكية الاجتماعية ، أكاديمية الفكر الجماهيري ، طرابلس ، 2003.
40- مواقف 12 : أكاديمية الفكر الجماهيري ، طرابلس ، 2003.

2- **أعمال مشتركة :**

1- المحافظية والتقدمية :

أعمال ندوة جنيف : أزمة الديمقراطية : نشر I.P.O ، النمسا ، بالفرنسية ، 1985.

2- الإرهاب وضد الإرهاب : أعمال ندوة جنيف حول الإرهاب : نشر I.P.O ، النمسا ، بالفرنسية ، 1987.

3- عالم القطب الواحد والديمقراطية : أعمال ندوة قسم الفلسفة : جامعة انسبروك ، النمسا ، نشر I.P.O ، النمسا ، بالفرنسية ، 1995.

4- قضايا سياسية : الدار الجماهيرية ، 1996.

5- الشروط الضرورية للمواد : ندوة قسم الفلسفة : جامعة انسبروك ، النمسا ، نشر I.P.O، النمسا ، بالفرنسية ، 1998.

6- العولمة والدولة الوطنية : مائدة مستديرة : قسم الفلسفة : جامعة ميونيخ ، ألمانيا ، نشر I.P.O، النمسا ، بالفرنسية.

7- عودة الاشتراكية : أعمال الحوار الثاني : من أجل عالم أفضل ، طرابلس ، 1995.

نشر : جمعية الجماهير للثقافة والفلسفة : بالإنجليزية – فيينا – النمسا – 2002

3- ترجمة وتقديم ومراجعة ترجمة :

1- الآلة الجهنمية : القدر – جان كوكتو ترجمة – مجلة قودينا – كلية الآداب – الجامعة الليبية – بنغازي– 1971

2- في انتظار قودو. صمويل بيكت – ترجمة – صحيفة الحقيقة – بنغازي - 1971

3- قيام وانهيار القوى الكبرى – بول كندي – مراجعة ترجمة وتقديم – الدار الجماهيرية – 1993

4- فكرة ما عن الجمهورية : ج ب شوفانمو – الدار الجماهيرية – 1993

5- اللعبة الكبرى : هنري لورانس – مراجعة ترجمة – الدار الجماهيرية – 1993

6- مدخل إلى الفلسفة : جلبيربوس – ترجمة وتقديم – الدار الجماهيرية – 1994

7- الرأسمالية والاشتراكية : البيرتيني – ترجمة وتقديم – الدار الجماهيرية – 1994

8- بعد الشيوعية سقوط الرأسمالية : رافي بترا – ترجمة وتقديم – الدار الجماهيرية – 1998

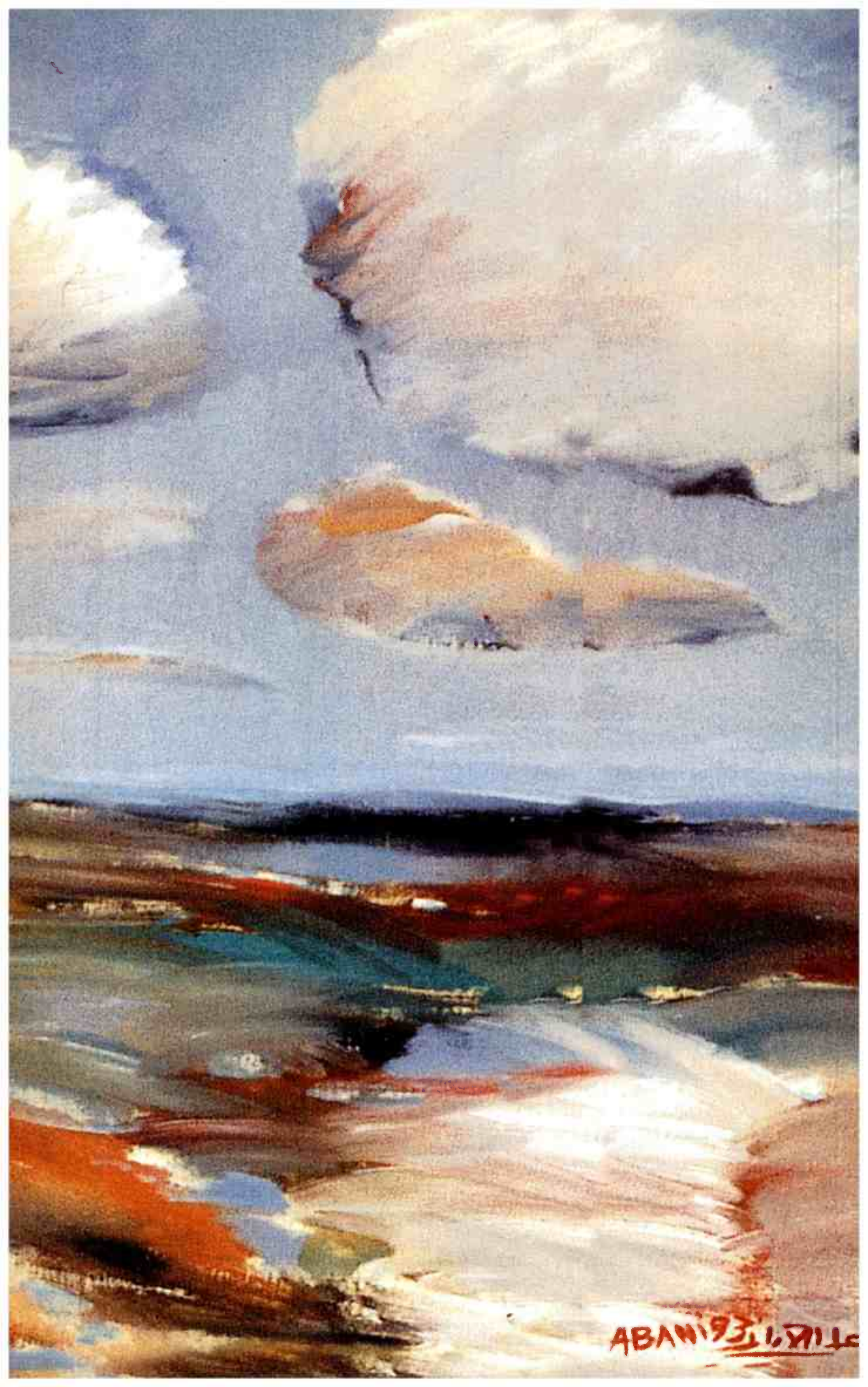
9- الولايات المتحدة طليعة الانحطاط : روجيه قارودي – ترجمة وتقديم – الدار الجماهيرية - 1998

10- محاكمة العولمة : قولد سميث – جيري ماندير – جـ1– ترجمة وتقديم – المركز العالمي – طرابلس – 2002

11- محاكمة العولمة : قولد سميث – جيري ماندير – جـ2- ترجمة وتقديم – المركز العالمي – طرابلس – 2002

المحتويات

تم طبع هذا الكتاب في شهر ماي 2005
بشركة «أوربيس للطباعة» - قصر سعيد تونس
الهاتف : 701 547 71 - الفاكس : 235 546 71


ABANI 93